

مرجع القاضى والمحامى والمتقاضى فى التعويض عن

المسؤولية المدنية

فى ضوء الفقه وقضاء النقض

المجلد الأول

أ - المسؤولية العقدية والتعويض عنها

قواعدها - سببها - خصائصها - أنواعها - شروطها - آثارها - تقادمها -
وتطبيقاتها القضائية مع صيغ الدعاوى وأحكام النقض

ب - دعوى التعويض أمام القضاء الإدارى

الأستاذ

السيد عبد الوهاب عرفة

المحامى لدى محكمة النقض

الناشر

المكتب الفنى للموسوعات القانونية

الاسكندرية - ستانلى - شارع الهدايا

ت : ١٢ / ١٧٤٤٧٢٧

مرجع القاضي والمحامي والمتقاضي في التعويض عن

المسؤولية المدنية

المجلد الأول

(أ) المسؤولية العقدية والتعويض عنها

- قواعدها ، سببها ، خصائصها ، أنواعها ، شروطها ، أثارها ، تقادمها .

** وتطبيقاتها القضائية مع صيغ الدعاوى وأحكام النقض **

(ب) دعوى التعويض أمام القضاء الإداري .

الأستاذ

السيد عبد الوهاب عرفة

المحامي لدى محكمة النقض

الناشر

المكتب الفني للموسوعات القانونية

الإسكندرية - ستاتلي - ش الهدايا ٧٢٧ ٤٤١٧٤٠١٢

مرجع القاضي والمحامي والمتقاضي في التعويض عن

المسئولية المدنية والتعويض عنها

(المجلد الأول)

المسئولية العقدية

محتويات الكتاب :-

تعريفها - مناطها - سببها - خصائصها، أوجه الشبه والخلاف بينها وبين
المسئولية التقصيرية - أركانها - جزاؤها .

أركانها: خطأ - ضرر - علاقة السببية بين الخطأ والضرر

التعويض عن الضرر المباشر المتوقع جزاء المسئولية وعناصر الضرر .

أنواع الضرر: (مادي - أدبي) تقسيمات الضرر : (محقق ، إحتمالي ،

متغير - تفويت الفرص - حال - ومستقبل - مرتد - التعويض الموروث

شروط استحقاقه - حلول أجل الدين ولم يتم بالوفاء ثم الانذار ثم توافر أركان

المسئولية الثلاث خطأ وضرر وعلاقة السببية - الشرط الجزائي - التعويض

القانوني

(فوائد التأخير) دفع المسئولية السبب الأجنبي خطأ المضرور - خطأ الغير -

القوة القاهرة - عدم حدوث خطأ - عدم حدوث ضرر ، - تقدير التعويض ،

تطبيقات قضائية (عقد الإيجار، عقد البيع، الاعتداء علي حقوق المؤلف - مسئولية

كل الموكل والوكيل - مسئولية المقاول ، مسئولية الفندق عما يحدثه للنزيل من

حريق أو قتل أو اغتيال أو سرقة أو فقد أمتعه، مسئولية كل من الناقل الجوي

والبحري والبري إصابة العمل والفصل التعسفي ، مسئولية مصلحة البريد ،

ومصلحة التليفونات ، دعوى التعويض أمام القضاء الإداري .

*** بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ***

قال تعالى في كتابة الكريم :-

(إن الله يدافع عن الذين آمنوا) .

(سورة الحج آية ٣٨)

٢- ومن يقتل مؤمناً خطئاً فتحرير رقبة مؤمنة ودية
مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا .

(سورة النساء آية ٩٢)

٣- من تطيب ولم يعلم من الطب قبل ذلك فهو (ضامن)

(أي ضامن من بالتعويض) .

(حديث شريف)

٤- من أفسد شيئاً فعليه إصلاحه .

(قاعدة شرعية)

**** مقدمات ****

التعويض هو جزاء المسؤولية عن الإخلال بالالتزامات الناشئة عن (العقد) في المسؤولية العقدية ، وجزاء المسؤولية عن (واجب قانوني فرضه القانون علي كافة بعدم الأضرار بالغير سواء بفعل أو عمل غير مشروع) مخالف للقانون في المسؤولية التقصيرية ، وتقوم المسؤولية علي وجود (خطأ) صادر من المسئول ترتب عنه (ضرر مباشر متوقع) وذلك في المسؤولية العقدية وضرر مباشر غير متوقع إلي جانب الضرر المتوقع في المسؤولية التقصيرية بحيث لو اقتصر الأمر علي مجرد (الخطأ) دون (ضرر) ناجم عنه لما قامت المسؤولية في النظامين إلي جانب ركن ثالث هو علاقة السببية بين الخطأ والضرر بحيث لو لا الأول لما كان الثاني وان الثالث مترتب علي الأول كنتيجة وأثر فأن تخلف أي من الأركان الثلاث سألقة الإشارة أنتفي قيام (المسؤولية المدنية) بنوعيها والتعويض كأثر مترتب عليها

والأصل أنه يجب تنفيذ الالتزام عينا (المواد ١/٢٠٣ ، ٢١٥ مدني) والاستثناء :- للدائن طلب التعويض نقدا شرطه :-

١- استحالة الوفاء عينا (م ٢١٥ مدني) ويخضع تقدير ذلك لمحكمة الموضوع (الطعنات ٢٤٦٩ ، ٥٧/٢٥١٧ ق جلسة ١٦/٥/١٩٩١) (طعن ٥٣/٢٦٠ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٧)

٢- أن يكون العقد مرهقا للمدين ولا يلحق بالدائن ضرراً جسيماً (م ٢/٢٠٣ مدني) وم ١٤٧ / ٢ مدني ولا يجوز إثارة ذلك الدفاع لأول

مرة أمام محكمة النقض (الطعنان ٥٦٥، ٥٧٠ / ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) .

ويراعي أن التعويض يدور مع الضرر وجوداً أو عدماً ويقدر بمقداره متكافئاً معه بما يحقق جبره دون أن يجاوزه أو يزيد عليه وإلا كان ذلك (إثراء بلا سبب للمضرور على حساب المسئول) عدا خالتي الغش والخطأ الجسيم، وحال الضرر المتغير، فيزيد ويشمل جميع الأضرار تعويضاً كاملاً وليس بقدر الضرر كما أن مقدار التعويض ينزل ويخفض وينقص حال (الخطأ المشترك) حسب بإسهام المضرور في إحداثه والتعويض قد يكون (عينيّاً) بإعادة الحال إلى ما كان عليه وهذا هو الأصل فإن استحال كان اللجوء إلى (التعويض النقدي) .

وقد يكون التعويض (مواصياً للمضرور) عما أصابه في مشاعره وعواطفه من ألم نفسي وهذا هو (التعويض عن الضرر الأنبي) غير أنه يلاحظ أن التعويض في مجال (المسئولية العقدية) إذا كان ناشئاً عن إخلال بالتزام فيه ولكن فعله جريمة غش أو خطأ جسيم، فلا يقتصر على قدر الضرر متكافئاً ومساوياً له ويطبق عليه احكام المسئولية التقصيرية وليست العقدية فيمتد لتعويض يشمل جميع الأضرار المباشرة سواء المتوقعة أو غير المتوقعة ويعوض المضرور (تعويضاً شاملاً كاملاً) عن جميع الأضرار التي لحقت تأسيساً على ان المدين المسئول قد أخل بالتزام قانوني اذ يمتنع عليه ان يرتكب مثل هذا الفعل في جميع الحالات سواء كان متعاقد أو غير متعاقد

(طعن مدني ٢٣٨٧ / ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠ / ٤/٤) (غير منشور

المسؤولية التقصيرية هي :-

- ١- التقادم الثلاثي (م ١٧٢ / ١ مدني) .
- ٢- تضامن المسؤولين ورجوع المضرور على أي منهم بالتعويض بأكمله طبقاً (م ١٦٩ مدني) .
- ويراعي أن (الضرر) مناط قيام المسؤولية واستحقاق التعويض عنها بحيث أنه إذا لم يقع فإن المسؤولية تنتفي ولا يستحق لمدعيها أي تعويض ولو ثبت (الخطأ) في جانب المدين المسئول (طعن مدني ٢٨/١٤٤ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠) .
- ويجب في الضرر مراعاة (تفاقمه) والنظر إليه لا كما كان عندما ومع وإنما إلي ما صار إليه عند صدور الحكم وهذا هو (الضرر المتغير) كذلك بمراعاة (تفويت الفرصة) عند تقدير عناصر الضرر وأنها (كسب فائت) وأن هذه الفرصة (لا زالت قائمه) وأن يكون (الأمل في الإفادة منها) (له ما يبرره) وأن عناصر الضرر التي يجب التعويض عنها وتخضع لمطلق تقدير محكمة الموضوع هي الخسارة التي لحقت بالمضرور وما فاتته من كسب وأضافت (م ١٧٠ مدني) عنصراً ثالثاً هو (الظروف الملائمة للمضرور) .
- هذا وقد أقر الإسلام نظام (العوض) وهو (الدية) حال القتل الخطأ :-
فيقول الله تعالى في كتابة الكريم (القرآن العظيم)

****بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ****

(ومن يقتل مؤمنا خطئا فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) .

(سورة النساء الآية ٩٢)

(٢) وفي مجال الطب البشري يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم .
من طبب ولم يعلم من الطب قبل ذلك فهو ضامن (أي ضامن بالتعويض) صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم
(٣) هناك قاعدة شرعية تقضي بأنه (من أفسد شيئاً فعليه إصلاحه) .
تلك مقدمة سريعة وموجزة عن (التعويض المدني) نرجو من الله العلي القدير أن يحوز بحثنا عن المسؤولية المدنية (عقدية - وتقديرية) رضا الجميع عنا .

وبالله التوفيق والسداد

المؤلف

إهداء

دراسة وتقسيم

هذا الكتاب يتحدث عن (المسئولية المدنية) الموجبة (للتعويض) وأنها تنقسم إلى نوعين :-

٢- تقصيرية

١- عقدية

والأولي مصدرها (العقد) ، والثانية مصدرها (القانون) .
والمسئولية المدنية تنشأ عن (إخلال بالتزام) فإذا كان مصدرها (العقد) فتحكمه قواعد (المسئولية العقدية) وتقادما ، وإذا كان مصدرها (القانون) فتحكمه قواعد (المسئولية التقصيرية) وتقادما وتضامنا المسؤولين إذا تعددو وأتساعها لتشمل الضرر غير المتوقع ونستهل كتابنا (بخلاصة موجزة) عن (المسئولية المدنية) و(التعويض) عنها
نبين فيه (تعريفها) - ومناطق المسئولية وسببها والفرق بين نوعي المسئولية المدنية (عقدية، وتقصيرية) وأوجه الشبه في أنهما ناتجان عن (إخلال بالتزام) بغض النظر عن (المصدر) ويختلفان في (النطاق) .
ويبين مراعاة عدم جواز الجمع بين المسئوليتين في دعوى تعويض واحدة ، كما يبين أن أنواع التعويض (الأصل) أنه (عيني) (والاستثناء) (التعويض النقدي) إذا توافرت شروطه وهي

١- استحالة التنفيذ ٢- أن العقد مرهق للمدين بشرط إلا

يلحق ذلك ضرر جسيم بالدائن ، ويبين كذلك أنه يجوز الجمع بين التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض في حالتين هما :-

١- التأخير في التنفيذ ٢- إيداء أحدهما أمام محكمة أول درجة

كما يبين هذا المصنف:

أنه يجب عدم جواز الجمع بين التنفيذ العيني والتعويض عن عدم التنفيذ (الامتناع) ، بينما يجوز ذلك في (التأخير في التنفيذ) ثم يتحدث عن خصائص التعويض وأنه يقبل التجزئة كما ينقل الحق فيه إلي ورثته .

ثم ينتقل بعد ذلك إلي (الباب الأول) موضوع الكتاب وهو (المسئولية العقدية) يبين فيها أن العقد (ملزم) لأطرافه (كالقانون) بل وله سلطة أقوى من القانون الذي قد يتضمن (قواعد مكملة) فيجوز لأفراد العقد الاتفاق علي خلافها ما لم تكن قواعد القانون (أمر) فيجب أعمالها لكونها من (النظام العام) الذي (لا يجوز لأي فرد مخالفتها وإلا تعرض للمساءلة) .

بعد ذلك يبين أن (المسئولية بالتعويض) هي (جزاء) الإخلال بالتزامات الناشئة عن العقد سواء كان ذلك الإخلال تأخيراً أو امتناعاً ويبين أن الضرر وهو الركن الثاني للمسئولية عن عدم تنفيذ العقد هو (أساس المسئولية) فإذا انتفى انتفت معه (المسئولية) حتى ولو ارتكب المدين (خطأ) .

وأنه يجب في تعويض (الضرر) أن يكون مساوياً وبقدره مكافئاً له لا زيادة وإلا كان (إثراء بلا سبب) ، ولا نقض فتلك هي غاية وهدف التعويض وأن أركان المسئولية ثلاث (خطأ، ضرر) وعلاقة السببية بينهما فبالنسبة لركن الخطأ يبين أنه لا مسئولية ما لم يرتكب (فعل خطأ) ثم وأنه لا عبره (لدرجة جسامة الخطأ) عكس الحال في المسئولية

التقصيرية إلا أنه إذا شاب هذا الخطأ غش أو جسامة وسوء نية فإن ذلك يتضمن مجاوزة لنطاق العقد تقلبه إلي (خطأ تقصيري) تطبق بشأنه (قواعد المسؤولية التقصيرية) وأهمها .

١- التقادم الثلاثي

٢- وتضامن المسئولين فيه ولا يحتاج الأمر فيه إلي (أعذار سابق) ويبين أن مجرد تأخير أو امتناع المدين عن القيام بالتزامه المترتب علي العقد الذي أبرمه هو في ذاته (الخطأ) (الموجب للمساءلة) , ثم يتحدث عن (الإعفاء من المسؤولية عن الخطأ العقدي) ووسائل دفع المساءلة عنه وأحوالها .

ثم ينتقل بعد ذلك إلي الحديث عن (ركن الضرر) وهو الركن الثاني للمسؤولية ويقدر التعويض فيه عن (الضرر المباشر المتوقع) (تعويضاً عادلاً) (بقدر الضرر) الحاصل , ثم يبين عناصر الضرر (خسارة لاحقة وكسب فائت) اللذان يقوم عليهما تقدير التعويض

ثم يبين بعد ذلك كيفية إثبات الضرر وأنه (مادي) فيجوز إثباته (بكافة الطرق) وهناك أحوال قدر المشرع فيها أن الضرر (مفترضاً) فأعفي المضرور من الإثبات وألقي علي عاتق المسئول (عبء إثباته) , ثم تعرض لأنواع الضرر وقسمها إلي مادي وأدبي وذكر أمثلة لكل منها وذكر أن الضرر الذي يسأل عنه في المسؤولية العقدية هو (الضرر المباشر المتوقع) .

في الضرر المادي : اشترط للتعويض عنه شرطان هما :-

أ) الإخلال بمصلحة مالية للمضرور .

ب) أن يكون مُحَقَّقاً بالفعل أو أنه سيقع حتماً في المستقبل وأن معيار الضرر (موضوعي)

وأعتد (بجسامة الضرر) دون (جسامة الخطأ) كما اعتد بالظروف الشخصية (للمضرور) دون (المسئول) بما يطلق عليه مصطلح (الظروف الملائمة) وأشارت إليها (م ١٧٥ مدني) .

ثم قسم الضرر إلى عدة تقسيمات:-

منها (المتغير) وهو الذي يتفاقم ويتغير آثاره عنها وقت وقوعه حتى صدور الحكم ، فتكون العبرة هنا (وقت صدور الحكم) ومنها (تفويت الفرصة) ومنها (المحقق والاحتمالي) ولا يستحق تعويضاً عن الأخير إلا إذا (وقع فعلاً) وضرر حال وضرر مستقبل ولا يستحق تعويضاً عن الأخير إلا إذا كان (محقق الوقوع) .

وضرر مرتد : وهو (التعويض الموروث) وأحواله ومن لهم حق طلبه وتعويض (شخصي) مرتبط بالمضرور وحده وتعويض موروث والأولي يرفعها المضرور ذاته ، وأحوال الضرر (المفترض) .

ثم بعد ذلك يتحدث عن (الضرر الأدبي) تعريفه ، وصاحب الحق فيه ومتي ينتقل إلي غيره المستحقين له وكيفية إثباته ، وهل يجوز إدماج الضررين المادي والأدبي معاً ؟ وإذا اقتضت علي إحدى نوعي الضرر فيجب خصم ذلك من (التعويض المطلوب) ، ثم ينتقل إلى الحديث عن الركن الثالث والأخير هو للمسئولية العقدية وهو (علاقة السببية بين الخطأ والضرر) وأن الأخير النتيجة المباشرة للأول ويبين

علي من يقع عبء إثبات (علاقة السببية) ثم بين (المحكمة المختصة) بنظر دعوى التعويض والإجراءات أمامها وما يشترط في صحيفة الدعوى (من بيانات جوهرية) (والمستندات المطلوبة)

وأن شرط استحقاق التعويض في المسؤولية العقدية هو

- (١) حلول أجل الدين ولم يقم المدين بالوفاء ثم
- (٢) (الأعذار) (م ٢١٨ مدني) بشرط حلول أجل الوفاء بالالتزام مع عدم الوفاء به فيعذر بتكليفه بذلك ليضعه (موضع المتأخر) ويسجل عليه ذلك وهو شرط أساسي للتعويض واستحقاقه (طبقاً م ٢١٨ مدني)
- (٣) وتحقق أركان المسؤولية الثلاث (حطاً وضرر وعلاقة السببية بينهما) ثم ينتقل للحديث عن (تقادم دعوى التعويض) وأنها (١٥ سنة طبقاً م ٣٧٤ مدني) ، أما إذا أنطوي التنفيذ والتأخير فيه علي (غش أو خطأ جسيم) أعمل بشأنه قواعد المسؤولية التقصيرية وأهمها التقادم الثلاثي و(تضامن المسؤولين) عن ذلك (الخطأ) وهذه الأخيرة (مميزة) غير متوافرة في (المسؤولية العقدية) .

ثم يبين وقت بدء وحساب التعويض وتقديره

ويبين بعد ذلك أن مقياس التعويض في المسؤولية العقدية هو الضرر المباشر المتوقع (وبقدرة) لا زيادة فيه ولا نقص .

ونذكر أنه بالنسبة للتعويض الضرر الأدبي أنه يكتفي فيه أن يكون (مواسياً للضرر) بما يكفل رد الاعتبار ولو كان (ضئيلاً) ما دام يرمز إلي الغاية المرجوة منه

وأدخل في حساب وتقدير التعويض طول أمد التقاضي ونفقاته وأتعاب المحاماة وما إذا كان كيدا للنكايه واللد (لمضارة الخصم) ، وتحدث عن (تفاقم الضرر) من وقت رفع الدعوى حتى صدور الحكم وأن العبرة في تقدير الضرر هو (بوقت صدور حكم نهائي بالتعويض) .

وبين أن (الحمل المستكن) لا يجوز طلب التعويض عما يصيبه من ضرر بعكس الحال في الجنسية والميراث .

ثم تحدث عن الوضع أمام محكمة الاستئناف وما يعد طلباً غير مقبول وما يعد طلباً جديداً مقبولاً .

ثم يتحدث باستفاضة عن (الأعذار) تعريفه وشروطه وخصائصه وأهميته .

ومتي لا يستحق تعويضاً (بعد الأعذار) ومتي يعد كأن لم يكن وأحوال الإعفاء منه .

ونتائج عمل إنذار وما يترتب عليه .

ثم ينتقل إلى الحديث عن الشرط الجزائي تعريفه وشروطه ودوافعه ومعني وجوده والمكلف بعبء إثباته وما يعد شرطاً جزائياً وما لا يعد ، ومتي لا يعمل به وسلطة القاضي في تخفيض مقداره وحالات سقوطه وفوائده ثم ينتقل إلى الحديث عن (التعويض القانوني) فوائده التأخير من شروط ومتي تسري وأحكام النقص فيها ثم ننهي المسؤولية العقدية (بتطبيقات قضائية) .

في الفصل الأول: يتحدث عن (عقد الإيجار) والمسئولية عن الإخلال بالالتزامات الناشئة عنه .

في الفصل الثاني: يتحدث عن (عقد البيع) والمسئولية عن الإخلال بالتزامات الناشئة عنه .

في الفصل الثالث: عن (حقوق المؤلف) والمسئولية عن الاعتداء على الحق الأدبي فيه .

في الفصل الرابع: عن (عقد الوكالة) ومسئولية كل من الموكل والوكيل فيه .

في الفصل الخامس: عن (عقد المقولة) .

في الفصل السادس: عن (عقد الفندق) ومسئولية الفندق عما يحدثه نزله من حريق أو قتل أو اغتيال أو سرقة وعن فقد أمتعته .

وفي الفصل السابع: عن (عقد النقل الجوي) ومسئولية (الناقل الجوي) ومسئولية الناقل عن فقد الحقيبة بالطائرة وهل يجوز تفتيش ركاب الطائرة ؟

وفي الفصل الثامن: يتحدث عن (عقد النقل البحري) ومسئوليته (الناقل البحري) عن (الراكب) وعن (أمتعته الراكب) ومسئولية (مالك اللنشات) عن حوادثها .

وفي الفصل التاسع: يتحدث عن المسئولية عن (عقد العمل) والآثار المترتبة عليه من إصابة أو فصل تعسفي .

وفي الفصل العاشر: يتحدث عن مسئولية (مصلحة البريد) كأمين النقل

وفي الفصل الحادي عشر: عن (عقد السمسرة) .

وفي الفصل الثاني عشر: عن مسئولية (هيئة التليفونات) عن (أعطال التليفونات لفترة طويلة) .

وفي الفصل الثالث عشر: عن (عقد شركة التضامن) .

وفي الفصل الرابع عشر: عن (عقد المقاولة) .

ثم ينتقل إلى (الباب الثاني) فيتحدث عن (دعوى التعويض) أمام (القضاء الإداري) .

ثم ينهي الكتاب حديثة عن (المسئولية العقدية) :-

فينوه إلى إصدار (محكمة استئناف القاهرة) لمبدأ هام هو (بطلان عقود المحامين) مع موكلهم التي تنص على الحصول على (نسبة من التعويض المقضي به) . وحكم نقض هام في الموضوع يؤكد على ذلك .

كما يذيع (كتاب دوري) صادر من وزارة العدل إلى المحاكم يوجب عليها عدم تسليم (صورة تنفيذية) بتنفيذ حكم التعويض إلى (محام) إلا بموجب (توكيل خاص) (لاحق) لصدور الحكم يذكر به رقم الدعوى وبيان الحكم وتاريخ صدوره والمبلغ المقضي به .

المسئولية المدنية والتعويض عنهما (خلاصة موجزة)

المسئولية المدنية: أما عقدية أو تقصيرية
فالعقدية: تقوم علي إخلال في الوفاء بالتزام سواء كان تأخيراً أو امتناع عن الوفاء ومصدرها (العقد) .
أما التقصيرية: فتقوم علي إخلال بواجب قانوني مفروض علي الكافة بالامتناع عن الفعل ومصدرها: القانون
في الأولى وهي المسئولية المدنية: يكون التعويض عن (الضرر المباشر المتوقع، وهو (حال محقق) ويقدر (بمقدار) الضرر (أو مصلو ومكافئ له) فإن لابس الامتناع غش أو خطأ جسيم متعمداً بسوء نية (المواد ١٧٠، ٢٢١/٢ مدني) امتد التعويض ليشمل إلى جانب الضرر المباشر (المتوقع) الضرر المباشر (غير المتوقع) (طعن ٢٤/١٨٢ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٤) (طعن ٣٠/٣٥٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١) وبدلاً من اقتضاء (التعويض العادل) يصار إلى (التعويض الكامل) شريطة: أن يبين (المضرور) في مذكرة دفاعه أركان المسئولية ويقع عليه عبء إثبات الخطأ والضرر في جانب المسئول وعلاقة السببية بينهما وأن يبين عنصري الضرر (ما فاتته من كسب وما لحقه من خسارة) فإن فات علي محكمة أول درجة بيان وجه دفاع المضرور كان عليه أن يصمم علي ذلك في طلباته أمام محكمة ثان درجة وأن (يطلب) بالنسبة لملايسات الغش والخطأ الجسيم تطبيق قواعد المسئولية التقصيرية نظراً

لأن مصدر دعواه سببه (العقد) والذي يحكمها المسؤولية العقدية وهي الأصل وأن نطاق الدعوى (يتحدد بما يطلبه الخصم)

في الثانية: المسؤولية التقصيرية: يكون التعويض عن الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع ويعوض المضرور عن (جميع الأضرار) وأن أهم أركان التعويض هو (الضرر) فقد يقف التقصير عند حد (الخطأ) ولكن (دون ضرر) وهنا (لا يستحق تعويض) (طعن ٣٦/٢٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٤/٨) (طعن ٣٤/٢٩ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) كما أن درجة جسامه الخطأ غير مطلوبة ذلك أن مجرد الإخلال بالوفاء بالالتزام عن تأخير أو امتناع يعد في حد ذاته (خطأ) (يرتب المسؤولية) إلا أن المشرع قد اعتد بدرجة جسامه الخطأ في الظروف الملائمة من غش وخطأ جسيم في (المادتين ١٧٠، ٢/٢٢١ مدني) (طعن ٢٥/١٧٤ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٣١)، كما أن (الأعذار) مطلوب فقط في حالة (التأخير في الوفاء بالالتزام) وغير مطلوب في حال (الامتناع عن الوفاء بالالتزام) وأن (الضرر) يتحقق (بفوات الفرصة) وأيضاً (بطول أمد التقاضي) وتغير الضرر وتفاقمه إلي وقت صدور الحكم) وأيضاً (بالدعوى الكيدية) و(إنفاق مصاريف التقاضي بلا مبرر) أو إساءة استعمال الحق في التقاضي .

**وعن قول البعض بأن (التعويض) ليس له معايير محددة
(لتقديره): يرد عليه:**

أن ذلك القول محقق في (الضرر الأدبي) وهو يكون رمزياً مواسياً
للمشاعر (طعن ٣٣٤/٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨)، (طعن ١٣٦٨/٥٠ ق
جلسة ١٩٨٥/١/٨) (لم ينشر) .

أما بالنسبة للضرر المادي :-

فإنه إن خلا من (الظروف الملائمة والغش والخطأ الجسيم) كان (بقدر
الضرر المباشر) المتوقع (تعويضاً عادلاً) (عن الضرر المباشر
المتوقع) (طعن ٣٣٤/٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨) شاملاً عنصرين معا
هما (ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب) ، أما إذا لابتة (غش
وخطأ جسيم) من المسئول فإنه يشمل (الضرر المباشر المتوقع وغير
المتوقع) ويقاس (بمعيار موضوعي) وبدلاً من استحقاق (تعويض عادل
مساو للضرر) يصار إلي (التعويض الكامل) عن (جميع الأضرار)
تعويضاً شاملاً كاملاً غير منقوص

(طعن ٣٥٠/٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١) (طعن ١٨٢/٢٤ ق جلسة
١٩٥٨/١٢/٤) .

تأسيساً على أن : المدين المسئول قد أخل بالتزام قانوني ، اذ يمتنع عليه
أن يرتكب هذا الفعل في جميع الحالات سواء أكان متعاقداً أم غير
متعاقداً (طعن مدني ٢٣٨٤ / ٤٥ ق جلسة ١٩٩٠ / ٤ / ٤) (غير
منشور) .

١ - مناسط المسؤولية وسببها والفرق في ذلك بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية :-

تتشابه المسئوليتان في أنهما ناتجان عن (إخلال بالتزام) أيا كان المصدر سواء كان عقدي أم غير مشروع ومخالف للقانون .
ويختلفان في النطاق:

فبينما المسؤولية العقدية: تستند إلى (عقد صحيح) مبرم بين المسئول والمضرور (المواد ٨٩ ، ٢/٩٤ ، ١٤٥ مدني) وأن يكون الضرر ناشئ عن الإخلال بالتزام في العقد وفي تنفيذه أو التأخير فيه فالضرر في المسؤولية المدنية: ركن أساسي يلزم (ثبوته) لاستحقاق التعويض فأن لم يقع انتفت المسؤولية ولو أخطأ المدين (طعن مدني ٢٨/١٤٤ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠) .
بعكس الحال في المسؤولية الجنائية:

فهناك أفعال تقوم فيها المسؤولية الجنائية ولو لم يتحقق الضرر (كالشروع) في جريمة ، والنشر ، والاتفاق الجنائي وجرائم المرور) أما إذا لابس التعامل وإثاء تنفيذه غش أو خطأ جسيم أو أخل بالتزام قانوني حوسب عن ضرر غير متوقع إلي جانب الضرر المتوقع المباشر واستند الحكم في ذلك إلي قواعد المسئولية التقصيرية) وأهمها
١- سقوط الحق في التعويض (بالتقادم الثلاثي) من يوم وقوع الفعل محل الضرر (طعن ٣٤/٢٨٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/١٦)

(طعن ٣٠/٤٦٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠) (طعن ٦٨/٣٩٥ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨) .

٢- إذا تعدد المسئولون عن الفعل الضار فهم متضامنون في المسئولية عنه بينما لا يوجد هذا التضامن في المسئولية العقدية كما أن (ركن المشروعية) في المسئولية العقدية ينفي المسئولية عن صاحب الحق المستعمل له وأن نشأ عن ذلك ضرر (طعن ٦٨/٢٨٨٦ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١٣) .

أما المسئولية التقصيرية:

فسببها خطأ غير مشروع مخالف لأحكام القانون، أو غش أو خطأ جسيم أو ارتكاب جريمة وإخلال بواجب قانوني عام هو عدم الإضرار بالغير وقد يترتب علي الفعل الواحد تحقق المسئولية الجنائية والمدنية (كجرائم القتل والسرقة والنصب والقتل والسب) ، وهناك أفعال ليست جريمة: كالتعسف في استعمال الحق والمسئولية عن (الخطأ المفترض) ولكن يترتب عليها مسؤولية مدنية) .

٢- عدم جواز الجمع بين المسئوليتين (العقدية والتقصيرية معا في دعوى تعويض واحدة:

لا يجوز الجمع بين المسئوليتين في دعوى تعويض واحدة لأنه يمتنع (تعويض الضرر أكثر من مره) ولأن لكل من المسئوليتين نطاقه الخاص وتنظيمه المستقل (طعن ٤٥/٦٠١ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥) كما أن دعواها التي يرفعها بواحدة منها ثم يخسرها ليس له أن يجدد دعواه علي أساس المسئولية الأخرى إعمالا لحجية الأحكام وقوة الأمر

المقضي والدفع بقاعدة عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها (م ١٠١ من قانون الإثبات المصري رقم ١٩٦٨/٢٥) باعتبارها من (النظام العام) وإذا كان مثار النزاع متعلقاً (بعقد) فلا يجوز الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية لما في ذلك من إهدار لنصوص العقد مما يخل بالقوة الملزمة له , إلا أنه استثناء يجوز أعمال أحكام المسؤولية التقصيرية إذا ثبت أن (الضرر) الذي لحق أحد المتعاقدين كان نتيجة (فعل خطأ) من المتعاقد الآخر (يكون جريمة، أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً) تأسيساً علي أنه (أخل بالتزام قانوني) (م ١٤٨ مدني) (هو تنفيذ العقد بحسن نية) فيمتنع عليه ارتكاب مثل هذا الفعل في جميع الحالات سواء كان متعاقداً أو غير متعاقد (طعن ٥٤/٢٣٨٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٤).

(لم ينشر) (طعن ٣٤/٢٨٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٦) فيجوز للمضرور أو المحكمة (الخيرة) والاستناد إلي أيهما باعتباره وسيلة دفاع فيجوز للمضرور رغم استناده إلي الخطأ التقصيري الثابت أو المفترض أن يستند إلي الخطأ العقدي ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف فلا يعد تغييراً (السبب الدعوى أو موضوعها) مما لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها (طعن ٣٠/١٤٩ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢) (طعن ٣١/٢١٩ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٧) كما يعوض عن جميع الأضرار المباشرة ولو كانت (غير متوقعة الحصول) (طعن ٣٠/٣٥٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١) (طعن ٣٩/٢٥٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨) (طعن ٣٠/٤٦٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠) (ويراجع في ذلك الأستاذ/ محمد كمال عبد العزيز -

التفسير المدني نظرية الالتزامات شرح (م ١٦٣ مدني) ص ٥١٦ وما بعدها) ، وكتاب النظرية العامة للالتزام طبعة النقابة العامة للمحامين سنة ١٩٩١ ص ٥٩ للأستاذ / عبد المنعم حسنى المحامى بالنقض) وقد تستند المحكمة في حكمها إلي خطأ تقصيري برغم استناد الخصوم في صنّهم إلي الخطأ العقدي ما دام أن الخطأ والفعل قد تجاوز الإخلال بالتزام عقدي (طعن ٣٩/٢٥٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨)

إلا أنه يجب لإقامة المحكمة حكمها علي أساس المسؤولية التقصيرية (صب الخصم ذلك) ولأن القاصي مقيد بمبدأ (عدم الإخلال بحق الدفاع) وإلا كان ذلك تغييراً لأساس الدعوى وتكييفها وخروج عن وقائعها بواقع جديد بما يجعل الحكم (مخالفاً للقانون) (طعن ٢٩/٤٧٩ ق جلسة ١٩٦٧، ٦/٢٢)

(ص ٣٤/١٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٤) (طعن ٣٤/٣٨٦ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨) (طعن ٤٥/٦٠١ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥)

٣. أنواع التعويض:-

١- اما (عيني) بإزالة المخالفة التي وقعت إخلالاً بالالتزام وهذا هو الأصل (م ٢١٥ مدني)

٢- أو (نقدا) وهذا هو الاستثناء ويكون في حاله استحالة تنفيذ الالتزام عينا فإذا طلب الدائن (التعويض النقدي) وعرض المدين التنفيذ العيني فلا يجوز رفض عرض المدين لأن التعويض ليس التزاما تخييريا أو التزاما بديلا. بجواب التنفيذ العيني (٢١٥ مدني) (طعن ٤٦/٣٦٤ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠) ما لم يكن في التنفيذ العيني ضرراً للدائن كان

يكون نصيب المؤلف في العقد نسبة من الكتب ولكن بعد فترة من ظهور الكتاب بالسوق حدث تعديلات في القانون الذي يتناوله الكتاب بالشرح فإن هذه التعديلات قد تؤثر على تسويق الكمية التي قد يحصل عليها المؤلف مما يسبب له خسارة كبيرة وأن حصوله على ما يعادلها نقداً ببعد عنه شبح هذه الخسارة .

ومن أحكام النقض:

تتفـيـذ الالـتـزام أما أن يكون تنفيذاً عينياً فيقوم المدين بأداء عين ما التـزام به تنفيذاً عن طريق التعويض والتعويض قد يكون نقدياً أو عينياً بإزالة المخالفة التي وقعت إخلال بالالتزام (طعن ٢٠٧٢/٢؛ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٠)

٤- أوجه الفرق بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية

المسؤولية التقصيرية	المسؤولية العقدية
١- مصدر الالتزام (القانون) (م ١٦٣ مدني) والمسؤولية عن عمل الغير والأشياء وأساسها (خطأ مفترض).	١- مصدر الالتزام (العقد) (م ٢١٥ مدني) وقد يكون (القانون) وكمثال (م ٤٦٨ مدني) فجهل المشتري بعدم ملكية البائع للعين المباعة يعطيه الحق في التعويض ولو كان البائع (حسن النية) فيعد البائع أنه قد ارتكب خطأ تعاقدي في تكوين العقد.
٢- درجة الخطأ: تقوم المسؤولية مهما كان الخطأ (يسيراً) وأساسها (التزام بتحقيق نتيجة معينة بالالتزام أوجبه القانون) فأساس الخطأ هو عدم تحقق النتيجة التي جعلها القانون محل الالتزام المفروض (م ١٦٣ مدني) فالخطأ مرتبط بواجب عام والالتزام سابق.	٢- درجة الخطأ: إذا كان الالتزام (بتحقيق غاية) تقوم المسؤولية عند عدم تحققها فإذا كان (بذل عناية) فلا يسأل عن (الخطأ اليسير).

<p>٣- مدي التعويض عن الضرر: يسأل المخطئ عن تعويض كل الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع (م ٢٢١/٢ مدني) .</p>	<p>٣- مدي التعويض عن الضرر: يسأل المخطئ عن (الضرر المباشر المتوقع) أما (غير المتوقع) فيسأل عنه في حالتي الغش والخطأ الجسيم (م ٢٢١ مدني) .</p>
<p>٤- الأعذار: غير مطلوب لأن الالتزام (سلبى) وتعفي م ٢١٩ ب الدائن منه .</p>	<p>٤- الأعذار: ضروري في حالة التأخير في الوفاء بالالتزام (م ٢١٨ مدني) .</p>
<p>٥- غير جائز لتعلقه بالنظام العام (م ٢١٧/٣ مدني) .</p>	<p>٥- الإعفاء من المسؤولية: جائز في الخطأ اليسير (م ٢١٧ مدني) وغير جائز في حالة الغش والخطأ الجسيم .</p>
<p>٦- (المحاكم الجنائية) إذا كان سببها (جريمة) أما إذا كان سببها غش أو خطأ جسيم فيكون الاختصاص (للمحاكم المدنية) .</p>	<p>٦- الاختصاص القضائي: (المحاكم المدنية) .</p>
<p>٧- إذا تعدد المساهمون في إحداث الفعل الخطأ فهم متضامون طبقاً (م ١٦٩ مدني) عن الفعل الضار فيستطيع الدائن</p>	<p>٧- التضامن: أساسه (اتفاق أو نص قانوني) (المواد ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٥ مدني) فهو غير مفترض .</p>

اقتضاؤه من أيهم بأكمله فهو مفروض قانوناً.	
٨- أهلية: يشترط (أهلية أداء كاملة) ٢١ سنة عاقلاً رشيداً (م ١٦٤ مدني) عن العمل غير المشروع.	٨- الأهلية: يشترط (أهلية أداء كاملة) ٢١ سنة عاقلاً رشيداً (م ١٦٤ مدني) عن العمل غير المشروع.
٩- الأصل (التعويض العيني) ولا يصار إلي (التعويض النقدي) إلا إذا استحال التعويض عيناً (طعن ق جلسة ١٦/١٢/١٩٤٨).	٩- نوع التعويض: (نقدي).
١٠- ب ٣ سنوات (م ١/١٧٢ مدني) من وقت العلم بالضرر ومعرفة المسئول في حدود ١٥ سنة من وقت وقوع الفعل الضار أو لا تتقادم إذا كان الفعل الضار (جريمة) لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية (م ٢/١٧٢ مدني).	١٠- التقادم: ١٥ سنة ويسقط الحق في التعويض لسقوط دعوى التعويض (م ٣٧٤ مدني).
١١- إثبات الضرر (الخطأ العمدي) أو (العمل غير	١١- عبء الإثبات: إثبات المدين أنه نفذ التزامه وعليه الدائن

<p>المضرور إثبات الخطأ العقدي والضرر وعلاقة السببية والتزامه هنا التزام ببذل عناية فينتقل إلى (المستول) عبء إثبات الوفاء أو أن عدم الوفاء يرجع إلى سبب أجنبي.</p>	<p>المضرور إثبات الخطأ العقدي والضرر وعلاقة السببية والتزامه هنا التزام ببذل عناية فينتقل إلى (المستول) عبء إثبات الوفاء أو أن عدم الوفاء يرجع إلى سبب أجنبي.</p>
<p>١٢- الخطأ (مفترض) في مسئولية حارس الحيوان أو البناء أو الأشياء الخطرة.</p>	<p>١٢- الخطأ غير مفترض.</p>
<p>١٣- المسئولية: جزاء (العمل غير المشروع).</p>	<p>١٣- المسئولية جزاء الأمتناع عن تنفيذ (العقد) أو التأخير في تنفيذه.</p>

٥- متى يلجأ إلى التعويض، بديلاً عن الأصل وهو التنفيذ العيني؟

مؤدي نص المادتين ٢/٢٠٣، ١، ٢١٥ مدني : إن (الأصل) هو تنفيذ الالتزام (تنفيذاً عينياً) (م ١٤٧ مدني) ولا يصار إلى عوضه وهو التنفيذ بطريق التعويض ، أي التنفيذ بمقابل إلا إذا (استحال التنفيذ العيني) أو اتفاق الدائن والمدين على التعويض صراحة أو ضمناً فإذا لجأ (الدائن) إلى طلب التعويض وعرض (المدين) القيام بتنفيذ التزامه (عينياً) (متى كان ذلك ممكناً) فلا يجوز للدائن رفض هذا العرض لأن التعويض ليس التزاماً تخييراً أو التزاماً بديلاً بجانب التنفيذ العيني (م ٢١٥ مدني) (طعن ٥٣/٧٣١ ق جلسة ١٨/٢/١٩٨٧)

(طعن ٥٤/١٨٨٦ ق جلسة ٩/٥/١٩٩١) (الطعان ٥٧/٢٥١٧/٣٤٦٩ ق جلسة ١٦/٥/١٩٩١) (طعن ٣٠/٣١٨ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٦٥) (طعن ٤٦/٣٦٤ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٧٩) (طعن ٧٤/٧١٣ ق جلسة ٨/٣/٢٠٠٦) ولأنه لا يلجأ إلى (التعويض) إلا بشروط وهي

- ١- أن يكون العقد مرهقاً للمدين .
- ٢- وإلا يلحق الدائن ضرراً جسيماً (طعن ٥٦٠، ٤٣/٥٧٠ ق جلسة ٣٠/٣/١٩٧٧) (طعن ٢١/٤٢٤ ق جلسة ١٤/٤/١٩٥٥) .
- (طعن ٤٣/١٧٩ ق جلسة ٢/١٢/١٩٨١) .
- ٣- تعذر التنفيذ العيني بأن يكون ناقصاً أو معيباً أو متأخراً (طعن ١٧٠٠ / ٥٠ ق جلسة ٤/٦/١٩٨١) .

وأن (الأصل) تنفيذ الالتزام (عينا) (م ١٤٧ مدني) والعدول عن التنفيذ العيني إلى (التنفيذ بطريق التعويض) شرطة: (م ٢/٢٠٣ مدني) وجوب بحث الاعتبارات الموضوعية لاقتصاديات المشروع وعائده الاستثماري فضلاً عن الظروف المتعلقة بشخص المدين مؤداه عدم تناسب التزامات المؤجر مع الأجرة أثرة وجوب أعمال (م ٢/٢٠٣ مدني) عله ذلك: أنه يشترط أن ينطوي التنفيذ علي (إرهاق المدين) وهو يعني العنت الشديد أو الخسارة الفادحة ولا يكفي فيه (مجرد العسر والضيق والكفلة) وعلي ألا يلحق (الدائن) من وراء ذلك ضرر جسيم (بمعيار موضوعي) وليس شخصي (طعن ١٨٨٦/٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩) فالتعويض قد يكون نقدياً أو (عينيّاً) بإزالة المخالفة التي وقعت إخلالاً بالالتزام (طعن ٧٢٤/٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٠) وأن قعود (المدين) عن تنفيذ التزامه الوارد بالعقد يعد في حد ذاته (خطأ) موجب للمسئولية (م ٢١٥ مدني) (طعن ١٢٢٣/٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٥) (طعن ٦٧/٣٣٨ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٨) (طعن ٥٣/٢٦٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) وأن طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيما يتقاسمان تنفيذ الالتزام فيجوز (للدائن) (طلب أيهما) وللمحكمة أن تقضي (بالتعويض) إذا استبان لها (تعذر) التنفيذ العيني (طعن ٥٠/١٧٠٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/٤) وأن عدم إمكان رد المال عيناً أو إرهاقه للمدين أثره للقاضي الحكم بتعويض يراعي في مقداره قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب (طعن ٦٧/١٢٢٨ ق هيئة عامة جلسة ٢٠٠١/٦/٢٤) وأنه (لا يصار إلى) (التنفيذ بطريق

التعويض) إلا في الحالات التي يكون فيها (التنفيذ العيني) (ناقصاً أو معيباً أو متأخراً فيكون للدائن التعويض عن (عدم التنفيذ الجزئي) ومثاله:-

١- امتناع البائع عن تسليم العقار المبيع فللمشتري طلب تسليمه العقار مع التعويض عن الضرر نتيجة لعدم تسليمه العقار في الميعاد المحدد (طعن ٥٤/١٣٩٩ ق جلسة ١٩٨٨/١/٥) لم ينشر (طعن ٥٣/١٧٨٠ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٣) (لم ينشر) .

٢- الأصل التزام المستأجر بعدم إحداث تغيير ضار بالعين المؤجرة بدون إذن المالك مخالفة ذلك أثرة: للمؤجر مطالبة بالتنفيذ العيني أو بفسخ الإيجار مع التعويض إن كان له مقتضى (م ٢/٨٥٠ مدني) . (طعن ٦٣/٤٦٢٢ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٦) .

٦- **جواز الجمع بين التنفيذ العيني و (التنفيذ بطريق التعويض)** .

ليس للدائن (الجمع) بين التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض إلا في حاله :-

١- تأخر المدين في تنفيذ التزامه عيناً فإن ذلك لا يخل بحق الدائن فيما يجب له من تعويض عن الضرر الناجم عن هذا (التأخير) إلي جانب (التنفيذ العيني) (طعن ٥٤/١٣٩٩ جلسة ٨٨/١/٥) (طعن ٥٣/١٧٨٠ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٣) (لم ينشر)

٢- كما قضت محكمة النقض بأن (طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض قسيما متكافئان قدرأ ومتحدان موضوعاً) يتقاسمان تنفيذ

الالتزام الأصلي للمدين (جواز الجمع بينهما) إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة لا يمنع من إيداء الآخر لأول مرة أمام محكمة الاستئناف (ولا يعتبر طلباً جديداً) بشرط سبق إيداء (الأول) أمام (محكمة أول درجة) (طعن ١٧٦١/٤٩ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٣) (طعن ٢٩٧١/٦٠ ق جلسة ٧/٤/١٩٩٤) ولا يعتبر تغييراً لسبب الدعوى (طعن ١٤٦/٣٠ ق جلسة ٢/٤/١٩٦٨) وعدم إمكان رد المال عيناً أو إرهاقه للمدين أثره للقاضي الحكم بتعويض يراعي في مقداره قيمة المال وقت الحكم وما لحق الدائن من خسارة أو فاته من كسب (طعن ١٢٢٨/٦٧ ق هيئة عامة جلسة ٢٤/٦/٢٠٠١).

٧- عدم جواز الجمع بين التنفيذ العيني و (التعويض عن عدم التنفيذ)

عدم جواز الجمع بين التنفيذ العيني والتعويض عن (عدم التنفيذ) وإنما يجوز الجمع بين التنفيذ العيني والتعويض عن (التأخير في التنفيذ) القضاء بإلزام (المدين) بتنفيذ التزامه (عيناً) لا يخل بحق (الدائن) فيما يجب له من هذا (التعويض) (المواد ٢/٢١٥، ٢١٦، ٢٢٣، ٢/٢٢٤ مدني)

(الطعان ١٨٥٩، ٢٤٤٧، ٧٠/٢٤٤٤ ق جلسة ١٢/٦/٢٠٠١)

٨- خصائص الحق في التعويض:

١- الحق في التعويض يقبل التجزئة:

من المقرر أن الحق في التعويض يقبل التجزئة من مستحقه (طعن ٧٦٢/٥٤ ق جلسة ٦/١١/١٩٨٤)

(طعن ٦٩/١١٤٥ ق هيئة عامة جلسة ٢٠٠٢/٥/١٥)

٢- انتقال الحق في التعويض إلى الورثة:

انتقال الحق في التعويض عن (الضرر المادي) في حالة ثبوت الحق فيه للمضرور إلى (ورثته) مؤدي ذلك للوارث المطالبة بالتعويض الذي كان لمورثة أن يطالب به لو بقي حياً ، ما دام ان المورث لم يتنازل عنه في حياته سواء صراحة أو ضمناً

(طعن ٤٨/١٤٦٦ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٣) (طعن ٦٢/٣٥١٧ ق هيئة عامة جلسة ١٩٩٤/٢/٢٢)

(طعن ٦٦/٢٣٠٩ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٩) (طعن ٣١ / ٣٥٢ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)

أما التعويض عن (الضرر الأدبي) فلا ينتقل إلى وارث المضرور إلا إذا تحدد بموجب اتفاق أو طالب به المضرور أمام القضاء (م ٢٢٢ مدني) .

٣- جواز التنازل عن التعويض:

إذا كانت المخالصة التي تمسكت بها الطاعنة والتي أورد الحكم المطعون فيه نصها قد تضمنت عبارات صريحة قاطعة في التزام المطعون عليه بعدم مطالبة الطاعنة بأي حق مترتب علي فصله من الخدمة مهما كان السبب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن المخالصة لا يستدل منها علي التنازل عن التعويض يكون قد انحرف عن المعني الظاهر لعبارات تلك المخالصة ويتعين نقضه

(طعن ٦/٣٤٥ م ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٥) .

ويجب لصحة التنازل ان يتم بعد ثبوت الحق في التعويض والا كان
(باطلا مطلقا) لأنعدام المحل الذي يرد عليه التنازل , ويجب في
التنازل ان يكون (صريحا) وليس ضمنيا , فان ثار شك فسر على عدم
اتجاه الارادة الى احداثه , ويلزم في المتصرف : (أهلية التصرف)
وخلو ارادته من عيوب الارادة كالغلط والاكراه والتدليس) .

٤- ثبوته للمضرور أو نائبة أو خلفه:

وليس لجهة أو مؤسسة تعمل للمصلحة العامة وإلا كانت دعواه غير
مقبولة .

(طعن ٤٨/٢٩١ ق جلسة ١٤/١/١٩٨٢) .

الباب الأول

المسؤولية العقليه

٩- القوة الملزمة للعقد (م ١٤٧ مدني)

قاعدة العقد شريعة المتعاقدين مؤداها عدم استقلال أي من طرفي العقد بنقصه أو تعديله إلا (باتفاق الطرفين معاً) أو لأسباب نص عليها القانون (طعن ٦٧/٥٤١ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١) وإذا تعارض مع (قاعدة قانونية مكملّة أو مفسرة) غلب (العقد) ولا يستطيع القاضي المساس به أما إذا تعارض مع قاعدة أمره من (النظام العام) كان الأخير هو الحكم الفيصّل في الموضوع وبطل البند أو الشرط المخالف له بالعقد وطالما أن العقد لم يتضمن شرطاً يخالف قاعدة أمره من النظام العام فإن القاضي يلتزم بتطبيقه دون القانون ولا يستطيع أي من المتعاقدين التصل منه أو التحلّل من التزاماته وآثاره المترتبة عليه والناشئة عنه .

ومن أحكام النقض :

قيام الشركة المطعون ضدها بتضمين أمر التوريد شروطاً مغايرة لما تلاقى عليه إرادة المتعاقدين من حيث طريقة أخذ العينة وكيفية السداد يعد تعديلاً للعقد بإرادتها المنفردة وهو أمر لا تملكه ولا يحق لها إجبار الطاعن علي قبوله وبالتالي فإن امتناعه عن تنفيذ هذه لا يشكل خطأ يستوجب مسئولية .

(طعن ٥٥/٤٧٢ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢) ص ١٠٠٨ كما أن القاضي ملزم بتطبيق نصوص العقد جميعها وعدم إغفال أي منها ، كما أن له فقط تفسيرها ملتزماً عبارات العقد ما دامت واضحة فلا يخرج عنها باعتبارها تعبير صادق عن إرادة المتعاقدين المشتركة استقرار للمعاملات (طعن ٤٩/٨٤١ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧)

١٠ - المسؤولية العقدية:-

هي جزاء الإخلال (بالتزام عقدي) سواء كان تأخير في تنفيذ الالتزام الناشئة عنه أو امتناع عن تنفيذها وأن مجرد امتناع المدين أو تأخيره يعد في ذاته (خطأ) مرتباً للمسئولية (م ٢١٥ مدني) .

(طعن ٥٠/٨٦٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٦) (طعن ٥٢/١٢٢٣ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٥) .

(طعن تجاري ٦٧/٣٣٨ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٨) (طعن ٥٣/٢٦٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) .

(طعن ٥٥/٥٩٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٦) (طعن ٣٤/٥٦٣ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٥) .

بشروط :- وقوع (الضرر) الذي هو (ركن أساسي) من أركان المسؤولية وأن (ثبوته) شرطاً لقيامها والقضاء بالتعويض تبعاً لذلك بحيث إذا تبين عدم وقوعه (انتهت المسؤولية) ولو ثبت الخطأ في جانب المدين .

(طعن مدني ٢٨/١٤٤ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠) وأن الامتناع أو التأخير الذي يعد أياً منهما (خطأ) أن ترتب عليه (ضرر مباشر متوقع) يستحق عنه (تعويضاً) عادلاً يقدر (بقدر) هذا الضرر لا يزيد أو ينقص عنه ما لم يكن الامتناع أو التأخير عن عمد وسوء نية أو شابة غش أو خطأ جسيماً فلا يكتفي في تلك الحالة (بالضرر المباشر المتوقع) بل يمتد ليشمل كذلك (الضرر المباشر غير المتوقع) ويعوض بالتالي عن (كل الأضرار) (تعويضاً كاملاً) وليس بقدره وتطبق بشأن ذلك في هذه الحالة قواعد (المسئولية التقصيرية) وأهمها

١- مدة تقادمها وهي ٣ سنوات (م ١٧٢ مدني) وليس ١٥ سنة طبقاً للقواعد العامة .

١١- أركان المسؤولية العقدية

تتكون المسؤولية العقدية من ثلاثة أركان هي:

- ١- الخطأ .
 - ٢- الضرر .
 - ٣- علاقة السببية بينهما وأن الثاني أثر ونتيجة مترتبة علي الأول .
- وسوف نتناول بالتفصيل كل ركن منها فيما يلي:-

١٢- أولاً الركن الأول: الخطأ العقدي :-

فعدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى وقعوده عنه أو التأخير في تنفيذه يعد في ذاته (خطأ) مرتباً للمسؤولية (م ٢١٥ مدني) وأيه كان نوعه سواء كان إهمال أو مجرد عدم التنفيذ (طعن ٣٤/٥٦٣ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٥) (طعن ٥٣/٢٦٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) (طعن ٥٥/٥٩٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٦) (طعن ٥٢/١٢٢٣ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٥)

(طعن تجاري ٦٧/٣٣٨ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٨)

أما في مجال المسؤولية التقصيرية :-

فهو الانحراف عن السلوك المألوف وما يقتضيه من يقظة وتبصر حتى لا يضر بالغير فيكفي لقيام الخطأ مجرد إهمال ما يوجبه الحيطة والحذر دون اشتراط الخطأ العمد أو الجسيم .

(طعن ٥٠/١٨٥ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١٧) وقد يشمل (الخطأ) كذلك غش المدين وخطئه الجسيم والعمل غير المشروع (م ٢/٢٢١ مدني) وفي هذه الحالة: لا يقتصر التعويض علي مقدار الضرر وبقدرة (تعويضاً عادلاً) بل يتعداه ويمتد ليشمل التعويض الكامل عن كل الأضرار ويشمل إلي جانب الضرر المباشر المتوقع الضرر المباشر غير المتوقع (طعن ٦٨/٣٩٥٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨) وأن (استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية من سلطة محكمة الموضوع مادام استخلاصها سائغاً مثال بشأن استخلاص الحكم خطأ هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية من تعطل التليفونات لفترة طويلة دون إصلاح في الوقت المناسب موجب للمسئولية لما فيه من إخلال الهيئة بالتزاماتها التعاقدية (طعن ٦٠/١٣٨٥ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)

ويلاحظ: أن إثبات وقوع الخطأ يقع علي عاتق (الطرف المضرور) ذلك الذي نشأ عنه الضرر وارتبط معه برابطة السببية (طعن ٢٣/٢٠٣ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٥)

كما يلاحظ: - أنه لا يغني عن ركن (خطأ المدين) أن يكون التعويض مقدراً في العقد .

(طعن ٤٨/٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)

وترتفع المسؤولية بإثبات أن (السبب الأجنبي) هو الذي حال دون تنفيذ المدين للالتزام كالقوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ الدائن (الخطأ المشترك) (م ١٦٥ مدني) (طعن ٥٢/١٢٢٣ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٥)

والخطأ قد يكون جسيماً وقد يكون يسيراً .

فالخطأ الجسيم يشترط فيه (سوء النية) للمسئولية عنه
أما الخطأ اليسير: فيسأل عنه عدا حالتي أ- النقل بدون أجر
ب- الأخطار الفنية

وقد ينطوي الخطأ علي غش: وتضمنه العمد وسوء النية نتيجة الامتناع
عن التنفيذ ويترتب عليه الضرر .

والخطأ في مجال ونطاق المسئولية التقصيرية سنده (م ١٦٣ مدني) .
يعرف بأنه: الانحراف عن السلوك العادي المألوف وما يقتضيه من
يقظة وتبصر حتى لا يضر بالغير .

كما يعرف كذلك: بأنه هو الإخلال بالتزام أو واجب قانوني يفرض علي
الفرد أن يلتزم في سلوكه بما يلتزم به الأفراد العاديون من اليقظة
والتبصر حتى لا يضررون بالغير فإذا انحرف عن هذا السلوك الذي
يتوقعه الآخرون ولم يتصرف في سلوكه بمراعاته يكون قد (أخطأ)
ويتضمن ركن الخطأ عنصرين

أحدهما مادي: هو التعدي والإخلال بواجب قانوني عام يفرض علي
الكافة بعدم الاضرار بالغير والآخر معنوي: هو التمييز والإدراك
ومن أحكام النقض في هذا الصدد:-

١- إذا كان عمال التفريغ قد وضعوا أجوله الدقيق علي الرصيف وهو
مكان معد لتفريغ البضائع عليه ولم تكن السفينة تطلق مياه العادم وقتئذ
فمن حقهم أن يتوقعوا من السفينة إلا أن تطلق تلك المياه فتصيب أجوله
الدقيق وتتلفها دون أن تتبهم لإبعادها أو تتحرى إطلاق المياه بعيداً
عنها وإذا لم يستظهر الحكم أن السفينة قد أطلقت مياه العادم علي الدقيق

الموضوع علي الرصيف فأتلفته بما يشكل (الخطأ) الموجب للمسئولية المطعون ضدها وهي (شركة إسكندرية للتوكيلات الملاحية) أو أن مياه العادم كانت تغرق الرصيف عند وضع الأجولة عليه بما يجعل الخطأ غير ثابت في حقها فإنه يكون (معيباً) بالقصور في البيان .
(طعن ٤٣/٣٣٦ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)

٢- تحميل البتوك

ويلاحظ انه قد ينقلب (الخطأ العقدي) إلى (الخطأ تقصيري) إذا تجاوز الإخلال بالتزام عقدي (طعن ٣٩/٢٥٥ في جلسة ١٩٧٥/٥/٨) أو أخل بالتزام قانوني في تنفيذ العقد أو ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً فأعمل الحكم المسئولية التقصيرية) وقضي بالتعويض دون (أعذار سابق) فإنه (لا خطأ) (طعن ٥٤/٢٣٨٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٤) (طعن ٣٠/٤٦٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠).

(طعن ٣٩/٢٥٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨) (طعن ٦٨/٣٩٥٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨).

(طعن ٣٤/٢٨٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٦).

ويجوز مع القضاء (ببطلان العقد) الحكم بالتعويض إذا ترتب عليه ضرر بأحد المتعاقدين تأسيساً علي أنه (واقعة مادية) وليس عقد متي توافرت شروط (الخطأ) الموجب (للمسئولية التقصيرية) في جانب المتعاقد الآخر والذي تسبب بخطئه في هذا الأبطال (لعيب في الرضاء لغلط) (طعن ٣٦/١٣٤ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢)

ومن أحكام النقص:

لا يجوز الأخذ بأحكام (المسئولية التقصيرية) في دعوى التعويض التي يرتبط فيها الضرور مع المسئول عنه (بعلقة عقدية) سابقة كما يترتب علي الأخذ بأحكام (المسئولية التقصيرية) في مقام (العلاقة العقدية) من (إهدار) (النصوص العقد) المتعلقة بالمسئولية عند عدم تنفيذه بما يخل بالقوة الملزمة له , إلا أن ذلك (رهين) بعدم ثبوت أن الضرر الذي لحق بأحد العاقدين كان نتيجة فعل من العاقد الآخر يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً مما تحقق به في حقه (أركان المسئولية التقصيرية) بتقادمها الثلاثي تأسيساً علي أنه (أخل بالتزام قانوني) إذ يمتنع عليه أن يرتكب مثل هذا الفعل في جميع الحالات سواء كان متعاقداً أم غير متعاقداً وأن استخلاص عناصر الغش وتقدير ما يثبت به من عدمه في حدود السلطة التقديرية (لمحكمة الموضوع) بغير رقابه عليها في ذلك من (محكمة النقص) مادام أن (الوقائع) تسمح به .

(طعن ٥٢/٢٣٨٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٤) (لم ينشر) (طعن ٣٤/٢٨٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٦) .

**كذلك قد ينتكب الخطأ العقدي إلي (خطأ تقصيري)
في حالة المنافسة المشروعة وتجاوز حدودها:**

وكمثال إغراء عمال محل منافس علي ترك محلهم إلي آخر والنشر عن ذلك بالصحف بإقحام الاسم التجاري للمحل الأول في الإعلانات (طعن ٢٥/٦٢ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٥).

(طعن ٣٩/٢٥٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨).

ويلاحظ: أن في حالة انقلاب الخطأ العقدي إلي خطأ تقصيري وتطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية يطبق عليه تقادم المسؤولية التقصيرية وهو ثلاث سنوات طبقاً (م ١٧٢ مدني).

(طعن ٣٠/٤٦٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠).

إلى جانب تضامن المسؤولين عن الفعل الخطأ فيجوز اقتضاء التعويض من أيهم بأكمله طبقاً (م ١٦٩ مدني).

وهناك حالات يصعب فيها تحديد أي المسؤوليةان تطبق:

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :-

لما كان الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه قد أنهى كلامها إلي أن التلف الذي أصاب الرسالة نتيجة اندفاع المياه من مواسير الباخرة إلي الرصيف الذي كانت عليه البضاعة حيث حدث (بعد) انتهاء الرحلة البحرية وتسليم البضاعة إلي الوزارة الطاعنة فإن التكييف الصحيح المسؤولية الشركة المطعون ضدها (الناقلة) في هذه الحالة أنها (مسئولية تقصيرية) وليست عقدية حيث ينتهي عقد النقل (بالتفويض وتسليم البضاعة).

(طعن / ق جلسة ١١/١١/١٩٧٤) السنة ٢٥ ص ١٢١٠

ويتحقق ركن الخطأ العقدي :-

بعدم قيام (المدين) بتنفيذ التزامه (م ٢١٥ مدني) (طعن تجاري ٦٧/٣٣٨ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٩٨) .

وينتفي الخطأ: بإثبات (المدين) استحالة تنفيذ التزامه وذلك لسبب أجنبي لايد له فيه (كقوة قاهرة، أو خطأ المضرور، أو خطأ الغير) فلا يكون هناك محلاً لمساءلته .

كما أن (الخطأ وحده) لا يكفي لقيام (المسئولية العقدية) وإنما يجب أن يلحق (الدائن) (ضرراً ما) .

وإلي جانب ما سبق يلزم توافر علاقة أو رابطة السببية وذلك بأن يكون هذا (الضرر) ناتجاً عن ذلك (الخطأ) وأن أمر ذلك متروك لسلطة محكمة الموضوع التقديرية .

وبالاعتناء: أن (درجة جسامه الخطأ) في المسئولية العقدية ليس لها أهمية أو أثر يذكر كما هو الحال في (المسئولية التقصيرية) فهي (الالتزام بتحقيق عناية) تقوم المسئولية إذا لم تتحقق النتيجة ولو لم يثبت قيام (الخطأ) في جانبه .

أما في الالتزام ببذل عناية: فإن الخطأ يقاس (بمقياس الرجل المعتاد) فلا مسئولية علي (الخطأ اليسير) الذي يتعذر تجنبه ، عكس الحال في (المسئولية التقصيرية) فهي تقوم علي مجرد الخطأ ولو كان (يسيراً) .

وتختص بدعوى المسئولية العقدية عن (الخطأ) (المحكمة المدنية) بعكس الحال في (المسئولية التقصيرية) فتختص به (المحكمة الجنائية)

فى حالة تحقق الجريمة ، اما فى حالة الغش والخطأ الجسيم فتختص به المحكمة المدنية وبعد صدور (حكم نهائى) من هذه الأخيرة يستخرج منها (صورة رسمية من الحكم) لتقديمه كمستند إلى (المحكمة المدنية) لتحكم بموجبه (بالتعويض) ولو كان (الحكم الجنائى) صادراً (بالبراءة) وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فيما بعد وعلى المضرور عبء إثبات (خطأ المسئول) وقد أعتد المشرع بدرجة جسامه الخطأ فى (المادة ٢/٢١٧ مدنى) فى المسئولية التقصيرية .

١٣ - الإعفاء من المسئولية عن الخطأ العقدي

ويكون بإثبات (السبب الأجنبى) طبقاً (للمواد ١٦٥ ، ٣٧٣ مدنى) والسبب الأجنبى قد يكون (حادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير) (م ١٦٥ مدنى) (طعن مدنى / ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٦) .

ففى المسئولية العقدية: يؤدى توافره إلى انقضاء التزام المدين فلا يلزم بتعويض الضرر طبقاً (م ٣٧٣ مدنى) وفى المسئولية التقصيرية فإن إثباته بنفى قرينه توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر (طبقاً م ١٦٥ مدنى) فلا يلزم بتعويض الضرر (طعن ٤١/٤٢٣ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩) .

١٤ - أحوال الإعفاء من المسئولية عن الخطأ العقدي:

١ - الاتفاق على ذلك (م ٢/٢١٧ مدنى) أما الاتفاق على الإعفاء من المسئولية عن العمل غير المشروع فيقع باطلاً طبقاً (م ٣/٢١٧ مدنى) وكذا حالتى الغش والخطأ الجسيم الإعفاء منها يقع باطلاً طبقاً (م

٢/٢١٧ مدني) وقد أجازت م ٢/٢١٧ مدني (للمدين) الاتفاق علي الإعفاء من حالي الغش أو الخطأ الجسيم الذي يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه وأن الاتفاق في عقد الشحن علي إعفاء مصلحة السكة الحديد من المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بالبضائع (صحيح) طالما لم ينشأ عن تلك الأضرار غش أو خطأ جسيم

(طعن ٢٦/٥٠١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩).

٢- الخطأ المشترك: فيشترط اشتراك خطأ المدين مع خطأ الدائن في إحداث الضرر فلا يلزم المدين بتعويض كل الضرر وإنما ينقص منه ما يقابل خطأ الدائن وأثر ذلك عدم أحقية الدائن في اقتضاء (تعويض كامل م ٢١٦ مدني) (الطعون ١٨٥٩، ٢٤٤٤، ٧٠/٢٤٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٢).

فيحكم باقتسام المسؤولية علي أساس (خطورة الأخطاء) فإذا كانت متساوية (اقتسمت بالمناصفة) ويأخذ نفس الحكم حال صعوبة تقدير خطورة كل خطر (طعن مدني جلسة ١٩٣٩/١/٢٦).

وقد قضت محكمة النقض في الطعن المدني ٥٦/١٧٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨ بأن (تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها مهما كان قدر الخطأ المنسوب إليه).

وقضت كذلك في الطعن الجنائي ٣٨/١٣٨٣ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١١ بأن (إذا كان (المضرور) قد ساهم (بخطئه) في إحداث الضرر فإن ذلك يجب أن يراعي في تقدير التعويض المستحق له فلا يحكم علي الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير).

نفي الخطأ: يؤدي إلى عدم قيام المسؤولية وكمثال في استعمال (لقب)
(طعن ٢٥/١٢١ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٥٩).

انقضاء الالتزام لاستحالة تنفيذه نتيجة سبب أجنبي لا يد له فيه :
(م ٣٧٣ مدني) وعرفت (م ١٦٥ مدني) بأن السبب الأجنبي هو الحادث
المفاجئ (أو القوة القاهرة وهما مسميان طعني واحد) أو خطأ المضرور
أو خطأ الغير).

ومثال القوة القاهرة: (حرب، زلزال، حريق، أمر إداري واجب التنفيذ)
ويشترط فيها أربع شروط :-

أ) عدم إمكان توقعها .
ب) استحالة دفعها ويقاس (بمعيار موضوعي) متمثل في الرجل العادي
في مثل ظروف المسئول .

وهذان الشرطان يستمدان من واقع الدعوى (طعن ٥٤/٨٢٨ ق جلسة
١٧/١٢/١٩٨٧).

وهناك شرطان آخران هما جـ) أن يكون من شأن القوة القاهرة جعل
الوفاء بالالتزام مستحيلاً .

(طعن ٣٢/٣٩٣ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٦)

أن تحدث القوة القاهرة خلال فترة تنفيذ الالتزام المحددة بالعقد فأن
حدثت بعدها لا يجوز التمسك بالقوة القاهرة (طعن ٤٤/٤٤٤ ق جلسة
٢٧/١١/١٩٧٨).

٥- خطأ المضرور (الدائن):-

ويشترط لإعفاء المدينين شرطان:

- ١- ألا يكون فعل المضرور نتيجة خطأ المدين .
 - ٢- أن يكون فعل المضرور هو الذي سبب الضرر .
- (طعن ٥١/١٢١١ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦) وأن (خطأ المضرور) يقطع رابطة السببية متى أستغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة (طعن ٦٣/٩٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/١٥) .
- (طعن ٥١/٢١١ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥) (الطعون ١٨٥٩، ٧٠/٢٤٤٤ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٢) وأن خطأ المضرور لا يرفع المسؤولية وإنما يخففها أن كان هناك (خطأ مشترك) ولا يعفي (المسئول) استثناء من الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن (خطأ المضرور) هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق (خطأ المسئول) .
- (طعن جنائي ٢٦/٣٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٥) .
- ملحوظة يلاحظ: مما سبق أن الخطأ المشترك هو بذاته خطأ المضرور والذي سبق الإشارة إليه ببند (٢) من أحوال الإعفاء من المسؤولية عن الخطأ العقدي .

مبحث في خطأ المضرور وأثره على المسؤولية (م ١٦٥

مدني):-

ذكرت (م ١٦٥ مدني) (خطأ المضرور) كأحد صور السبب الأجنبي الذي يعفي من المسؤولية المدنية وأنه في حالة وجود خطأ ثابت في جانب كل من المضرور والمسئول المدعي عليه تقسم المسؤولية بينهما

لمساهمة خطأ كل منهما في إحداث الضرر وأثر ذلك (إنقاص تعويض المضرور) وليس استبعاده .

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :-

متي كانت (محكمة الموضوع) قد استخلصت بأسباب سائغة أن (خطأ الحكومة) هو الذي أدى إلي وقوع السرقة وأنه لولا هذا الخطأ ما كانت لتقع بالصورة التي وقعت بها وما كان الضرر الذي لحق المطعون فإن هذا الخطأ يكون من الأسباب المنتجة والمؤثرة في إحداث الضرر وليس سبباً عارضاً وبالتالي تتحقق به المسؤولية (طعن ٤٥٤ / ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠).

٢- إذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتيها بوقوع خطأ من جانب مورث المطعون ضدهم ساهم في إحداث الضرر الذي لحق به يتمثل في تواجده (بالعربة الديكوفيل) المخصصة لنقل القصب وليس لنقل الأشخاص وكان هذا الدفاع (جوهرياً) لما يترتب علي ثبوت صحته من توزيع المسؤولية المدنية علي قدر الخطأ , فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ التفت عن هذا الدفاع ولم يقسطة حقه بما ينحسم به أمره ولم يعن بتحقيقه بلوغاً إلي غاية الأمر فيه والزم الطاعن بكامل التعويض فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبب (طعن ١٣٦٢/٦٢ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٩).

٣- إذا كان المضرور قد ساهم بخطئه في إحداث الضرر الذي أصابه فإن ذلك يجب أن يراعي في تقدير التعويض المستحق له فلا يحكم علي الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير

(طعن جنائي ١٣٨٣/٣٨ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٩) .

٤- خطأ المضرور لا يرفع المسؤولية وإنما يخففها ، ولا يعفي المسئول استثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي إصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث تستغرق خطأ المسئول (طعن جنائي / ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٩) السنة ١٩ ص ١٠٧ (طعن جنائي ١٧١٨ / ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٣) .

٥- يشترط في خطأ المضرور كي يعفي من المسؤولية توافر صفتي عدم التوقع واستحالة الدفع بأن يعد قوة قاهرة .

٦- تجد فكره خطأ المضرور مجالها الواسع فيما يتعلق بالمسؤولية الشيئية الناتجة عن حراسة الأشياء ومثالها (سائق السيارة) .

٧- تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساهلة كل من أسهم فيها أياً كان قدر الخطأ المنسوب إليه .

(طعن ١٧٥٨ مدني / ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨) .

٨- المسؤولية الشيئية قوامها طبقاً (م ١٧٨ مدني) (خطأ مفترض) وقوعه من حارس الشيء افتراضاً لا يقبل إثبات العكس ولا ترتفع إلا بإثبات الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه وأنه قد يكون قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير (طعن ١١٤٥ / ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧) (طعن ٩٢ / ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/٦/١٥) .

ونفس الحال في مسؤولية حارس البناء طبقاً (م ١/١٧٧ مدني) فمسئوليته كذلك (خطأ مفترض) في جانبه (بإهمال الصيانة) وهو خطأ

لا يقبل إثبات العكس وتنتفي بنفي علاقة السببية عن هذا (الخطأ المفترض) وبين الضرر بإثبات أنه راجع الى القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور (طعن ١٦٩ / ٣ / ٦١ ق جلسة ١٩٩٧/٥/٢٤).

خطأ الغير:

فيشترط في (خطأ الغير) الذي يعفي الناقل من المسؤولية كاملاً :-

- (أ) ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه .
 - (ب) أن يكون هذا الخطأ وحدة هو الذي سبب الضرر للراكب .
- (طعن ٤٥/٣٨٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٧).

٧- إذا لم يتحقق الدائن الضرر ببذل جهده معقول

فلا مسؤولية إذا كان في وسع المضرور توقيه (طعن ٣٢/١٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٨).

٨- بنفي علاقة السببية بين الخطأ والضرر:-

وذلك بإثبات نشوء الضرر نتيجة سبب أجنبي لا يد له فيه كقوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير (م ١٦٥ مدني) .

فإذا توافر فيها شرطي (استحالة التوقع واستحالة الدفع) انتفي التزام المدين في المسؤولية العقدية فلا يكون هناك محل للتعويض (طعن مدني ٤١/٤٢٣ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩) وأن هذان الشرطان يستمدان من واقع الدعوى الذي تستقل به محكمة الموضوع بتحصيل فهمه من أوراقها .

(طعن مدني ٤٧/٩٧٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧).

(طعن مدني ٥٤/٨٢٨ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨٧).

٩- **إثبات عدم وقوع ضرر ما :-**

• **فعدم وقوع ضرر ما ينفي المسؤولية ولو ثبت الخطأ في جانب المدين .**

(طعن مدني ٢٨/١٤٤ ق جلسة ٣٠/٥/١٩٦٢) .

١٥- متى يؤخذ بالمسئولية التقصيرية دون العقدية بالرغم

من قيام علاقة عقدية بين المسئول والمضرور؟

لا يجوز في مجال (العلاقة العقدية) سلوك طريق (المسئولية التقصيرية) إلا استثناء في أحوال ثلاثة هي :-

١- الإخلال بالتزام يكون جريمة جنائية .

٢- غش المدين أو خطأه الجسيم .

٣- الخطأ المهني ، وذلك باعتبار أن المسئول في هذه الحالات يكون قد أخلق نطاق (المسئولية العقدية) لعدم وفاء المدين مختاراً فيعود إلي حظيرة المسئولية التقصيرية .

ومن أحكام النقض :-

١- إذا كان الإخلال بالالتزام العقدي يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأً جسيماً فتطبق (قواعد المسئولية التقصيرية) تأسيساً علي أنه أخل بالتزام قانوني يوجب عليه الامتناع في جميع الأحوال عن هذا الفعل سواء كان عاقداً أم غير عاقد (طعن ٣٤/٢٨٠ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨) ومن هذه القواعد .

١- تقادم المسئولية التقصيرية بـ ٣ سنوات طبقاً (م ١٧٢ مدني) (مدني ٣٠/٤٦٥ ق جلسة ٣٠/١١/١٩٦٥) .

والخطأ الجسيم لا ينطوي علي (سوء نية) فهو ليس سوي إهمال .

٢- المسئولية العقدية والمسئولية التقصيرية نطاق كل منهما إخلال المتعاقد الذي يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأً جسيماً وجوب أعمال

(أحكام المسؤولية التقصيرية) (طعن ٦٥/٨٢٨٢ ق جلسة ١٨/٢/١٩٩٨) .

٣- يجوز مع القضاء (ببطلان العقد) الحكم (بالتعويض) إذا ترتب عليه (ضرر) بأحد المتعاقدين تأسيساً على أنه (واقعة مادية) وليس (عقداً) متى توافرت شروط الخطأ الموجب (للمسؤولية التقصيرية) في جانب (المتعاقدين الآخر) الذي تسبب بخطئه في هذا الأبطال لسبب في (الرضاء) .

(طعن ٣٦/١٣٤ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢) .

٤) انقلاب الخطأ العقدي إلى خطأ تقصيري (المنافسة غير المشروعة) إقامة الدعوى (بالتعويض) عن (الخطأ العقدي) غير مانع من بناء الحكم على (خطأ تقصيري) متى استبان لها توافر هذا الخطأ عند تنفيذ العقد ، انتهاء الحكم إلى أعمال أحكام (المسؤولية التقصيرية) في حق الطاعنين القضاء عليهما متضامين (بالتعويض) دون (أعذار سابق) (لا خطأ) (طعن ٣٩/٢٥٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨) .

(طعن ٥٤/٢٣٨٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٤) .

٥- إقامة الدعوى بالتعويض عن (الخطأ العقدي) غير مانع من بناء الحكم عن (خطأ تقصيري) متى استبان توافره عند تنفيذ العقد النعي ، عليه بإقامة قضائه على أساس (المسؤولية التقصيرية) (غير منتج) .

(طعن ٤٩/٧٠١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣) .

٦- لا يجوز في حالة (المسؤولية العقدية) (المتعلقة بالعقد) الأخذ بأحكام (المسؤولية التقصيرية) تلك التي لا يرتبط فيها المضرور (بعلاقة عقدية

سابقة) لما فيها من إهدار لنصوص العقد (المتعلقة بالمسئولية عن عدم التنفيذ) مما يخل (بالقوة الملزمة له) ومن أنه (شريعة المتعاقدين) ما لم يثبت ضد أحد الطرفين المتعاقدين أن الفعل الذي ارتكبه وسبب الضرر للطرف الآخر يكون (جريمة) أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً وهو ما تتحقق به (المسئولية التقصيرية) تأسيساً علي أنه (أخل بالتزام قانوني) لأنه في هذه الحالة يمتنع عليه ارتكاب هذا الفعل في جميع الحالات سواء كان متعاقداً أم غير متعاقد (طعن ٣٤/٢٨٠ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨) :

(طعن ٤٧/٢٦٨ ق جلسة ٢٧/١/١٩٨١) .

٧- إذا صدر من الناقل أو تابعة غش أو خيانة فإن الدعوى تستند في هذه الحالة إلي الفعل الضار ويكون أساسها (المسئولية التقصيرية) وتتقدم وفقاً للقواعد الواردة بشأن هذه المسئولية فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أنتهي إلي أن بالات القطن محل عقد النقل قد سرقت أو بددت من أحد تابعي الطاعن الناقل فإن مسئولية هذا الأخير ليست مسئولية تعاقدية بل (مسئولية تقصيرية) قوامها (الخطأ) المدعي به ومن ثم فتخضع في تقادمها إلي حكم (م ١٧٢ مدني) التي تقضي بتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء (٣ سنوات) من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه (طعن ٤٦٥ / ٣٠ ق جلسة ٣٠/١١/١٩٦٥) للسنة ٦ ص ١١٦٠)

١٦ - ثانياً الركن الثاني: الضرر :-

وهو أهم ركن في المسؤولية المدنية بنوعيتها (عقدية وتقصيرية) فإذا لم يثبت وقوعه فلا مجال للبحث في قيام المسؤولية تقصيرية كانت أم عقدية وتتفي بانتفائه (مسئولية المدنية) ولو ثبت توافر الخطأ في جانبه (طعن ١٤٤/٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠) (طعن مدني / ق جلسة ١٩٧١/٤/٨) .

ذلك أنه لا يكفي (مجرد توافر الخطأ في جانب التعاقد المخل بالتزامه تأخيراً أو امتناعاً للقول بتحقق المسؤولية العقدية وإنما يجب أن يقترن به (ضرر) أصاب (الدائن) من جراء ذلك الإخلال والضرر في المسؤولية العقدية (ضرر مباشر متوقع) ومعيار قياسية موضوعي بأنه الذي يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف التي يوجد بها المدين (طعن ٣٦/٤٥ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣١) .

ويلاحظ : أن التعويض في (المسؤولية العقدية) يتحدد بمقدار (الضرر المباشر المتوقع الذي أصاب الدائن وقت التعاقد (م ٢/٢٢٦ مدني) فلا يزيد أو ينقص عنه . عكس الحال في (المسؤولية التقصيرية) فيقدر على أساس (الضرر المباشر المتوقع والضرر الغير المتوقع) .

ويشمل نوعي الضرر معاً (طعن ٦٨١ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤ / ٢ / ٧) .

إلا أنه إذا لابس وصاحب تنفيذ العقد من جانب المدين بالالتزام (غشاً أو خطأ جسيماً) فإن التعويض يمتد ليشمل إلى جانب الضرر المتوقع ،

(الضرر غير المتوقع) ويصبح التعويض (كاملا) شاملا لجميع الأضرار.

بل وان للمحكمة أن تطبق (قواعد المسؤولية التقصيرية) وخاصة

١- (تقادمها الثلاثي المسقط) (م ١٧٢ مدني) (طعن ٣٠/٤٦٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠).

٢- تضامن المسؤولين عن الفعل الضار فيجوز للمضرور الرجوع على أي متهم بكامل التعويض طبقا (م ١٦٩ مدني) .

ويبدو أن سلوك هذا النوع من (المسؤولية وهو التقصيرية) محفوف بالمخاطر ، إذا أنه قد يؤدي في بعض الأحيان إلى إعفاء المسئول من المسؤولية ، والتضحية بالمضرور وأنظر (الطعن المدني ٣٠/٤٦٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠).

ويشترط في الضرر ليصلح أساسا للمطالبة بالتعويض :-

١- أن يكون محققا.

٢- أن يكون شخصا.

٣- أن يصيب حقا مكتسبا للمضرور.

١٧- عناصر الضرر :

يشمل الضرر عنصرين هما :-

١- الخسارة التي لحقت بالمضرور.

٢- الكسب الذي فاتته (طعن ٤٩/٦٨١ ق جلسة / / ١٩٨٤م)

وهما أساس تقدير التعويض ومقياسه ، وتستقل (محكمة الموضوع

بتقديره حسب ما يبين من ظروف كل دعوى (طعن ٥٤/١٢٩١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٣) .

ويكفي بيان عناصر الضرر ووجه أحقية المضرور فيه (طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠) .

وتعيين هذان العنصران من (مسائل القانون) التي تخضع لرقابة محكمة النقض (طعن ٥٠/٢٥٨ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩) (طعن ٤٩/١٨٩٤ ق جلسة ١٩٨٤/ /م وهما أساس تقدير التعويض ومقياسه.

وتعيين هذان العنصران من (مسائل القانون) التي تخضع لرقابة محكمه النقض (طعن ٥٠/٢٥٨ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٦) (طعن ٤٩/١٨٩٤ ق جلسة ١٩٤٨/٣/٢٠) ولقاضي الموضوع تقويهما (بالمال) شرطة: أن يكون مكافئا للضرر فلا يقل أو يزيد عما، ويقاس (بقدر الضرر الاصلى) ومردده إلى عناصره الثابتة بلا بالاوراق.

(طعن ٥٧/١٨٩٧ ق جلسة ١٩٩٠/١/١٧) لم ينشر (طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠) (طعن ٦٢/٥٨٠٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣) وللمحكمة إذا تبين نقص عناصر التقدير أن تقضى للدائن (بتعويض مؤقت)، ويجوز للدائن بعدها أن يرفع على المدين (دعوى بتكملة التعويض) مادة ١٧٠ مدنى).

١٨ - إثبات الضرر:

يكون علي مدعيه (الدائن المتضرر) ولكونه (مادي) فيجوز إثباته (بكافة الطرق) بما فيها شهادة الشهود والقرائن . ولا يكفي إقامة الدليل

علي وقوعه بل يجب إثبات مداه وعناصره. أما (فوائد النقود) فإن استحققت (فوائد تأخير) (الضرر مفترض) لا يكلف الدائن بإثباته .
(م ٢٢٨ مدني) وغير قابل لإثبات العكس (طعن مدني ٢٩/٤٧٥ جلسة ١١/٦/١٩٦٤)، ولما (الشرط الجزائي) فينتقل عبء الإثبات من الدائن إلي (المدين) و (الضرر مفترض) فيه كذلك إلا إذا أثبت المدين (عدم وقوعه) أو أن (التعويض مبالغ فيه إلي درجة كبيرة) .

أنواع الضرر

١٩- والضرر: ينقسم إلي نوعان هما:

(أ) الضرر المادي (ب) ضرر أدبي.

مثال المادي: كتلف عقار أو اغتصابه أو حرق محصول أو مساس بسلامة الجسم.

ومثال الأدبي: نشر مصنفة بغير إذن مؤلفه، وسوف يتحدث عنهما تفصيلا فيما يلي:

٢٠- أولا (أ) الضرر المادي:

التعويض في نطاق المسؤولية التقصيرية: يشمل كل ضرر مباشر متوقع أو غير متوقع (طعن ٤٩/٦٨١ جلسة ١٩٨٤/٢/٧).

أما (التعويض) في نطاق (المسؤولية العقدية) فيكون عن (الضرر المباشر المتوقع) والعبارة: في توقعه بوقت التعاقد (م ٢/٢٢٦ مدني) ويسأل المدين عن (الضرر المباشر غير المتوقع) في أحوال (الغش والخطأ الجسيم) الأمر الذي لا يجعل التعويض قاصرا فقط علي (التعويض العادل) بل يتعداه إلي (التعويض الكامل) (طعن ٣٤/٢٨٠ جلسة ١٩٦٨/٤/١٦) (طعن ٥٤/٢٣٤٨ جلسة ١٩٩٠/١/٤) (طعن ٦٨/٣٩٥٦ جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨) (طعن ٥٠/٨٢٥ جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩).

٢٠ مكرور: شروطه:

ويشترط للتعويض عن الضرر المادي المباشر المتوقع شرطان:

١- الإخلال بمصلحة مالية للمضرور أو المساس بحقه في سلامة جسده.

٢- وتحقق الضرر بالفعل أو أن يكون وقوعه حتميا

(م ٢٢١/٢/٢ مدني) (طعن ٤٩/١٨٩٤ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠) (طعن ٤٩/٤٩٤ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٧) (طعن ٥٠/٨٢٥ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩) (طعن ٥٠/٥٢٨ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩) (طعن ٥٨/١٠٤١ ق جلسة ١٩٩٣/٤/١٤) (طعن ٥٩/٧٢٥ ق مرحلة ٢٩ ك ١٩٩٣) (طعن ٦٢/٦٤١٠ ق مرحلة ٢٣/١٢/١٩٩٣) (طعن ٦٠/١٣٨٥ ق مرحلة ١٧/٢/١٩٩٤).

ويلاحظ :- ن معيار الضرر المتوقع (معيار موضوعي) وليس شخصي يعرف بأنه الضرر الذي يتوقعه (الشخص المعتاد) وفي مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين وليس الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات (طعن ٣٦/٢٠٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٨) (طعن ٣٦/٤٥ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣١) (طعن ٤٩/٦٦٨ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩) و (وقوع الضرر) ركن أساسي لقيام (المسئولية العقدية) بحيث أنه إذا تبين (عدم ثبوت وقوعه) (انتهت مسئولية المدين) ولو ثبت (الخطأ) في جانب (المدين) (طعن ٢٨/١٤٤ ق مرحلة ٣٠/٥/١٩٦٢).

أما الضرر الاحتمالي غير محقق الوقوع: فإن التعويض عنه لا يستحق إلا إذا وقع فعلا.

(طعن ٢٧/٢٥ ق جلسة ١٣/٥/١٩٦٢).

ويجب مراعاة جسامه الضرر وليس الخطأ فالوالد ملتزم قانوناً بالإتفاق علي أولاده فلا يعد (اتفاقه) (خسارة تستوجب التعويض) وإذ التزم الحكم المطعون فيه ذلك يكون قد أصاب صحيح القانون .

(طعن ٨٦٠/٤٥ ق مرحلة ١٦/٥/١٩٧٩) .

ويجب في التعويض عن (الضرر المادي الواقع فعلاً) أن يكون مكافئاً ومساوياً له وعلي قدره ومرد ذلك عناصره الثابتة بالأوراق (طعن ٣٠٧/٥٨ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٩٤) (طعن ٦٣/٧٠٨٥ مرحلة ٣٠/١١/١٩٩٥) علي أنه اذا شاب تنفيذ العقد غش من الطرف الآخر المتعاقد أو خطأ جسيماً، فإن القاضي أن يعمل قواعد (المسئولية التقصيرية) بدلاً من (العقدية) وأهمها :-

١- إضافة الضرر المباشر غير المتوقع إلي جانب الضرر المباشر المتوقع تعويضاً كاملاً شاملاً جميع الأضرار بعد أن كان بقدر الضرر المتوقع .

٢- أعمال التقادم الثلاثي بدلاً من التقادم الطويل (١٥ سنة) .

٣- مراعاة الظروف الملازمة المقترنة بالغش ويقصد بها درجة جسامه خطأ المدين المسئول فيراعي في هذه الظروف (الظروف الشخصية للمضرور) من حيث وضعه الثقافي والاجتماعي وحالته الصحية وكمثال فجرح مريض السكر أشد من جرح غير مريض السكر ومن يعول أسرته ليس كمن لا يعول أما (الظروف الشخصية للمسنول) فليست محل اعتبار والعبرة في تقدير الضرر (بيوم صدور الحكم) .

٤- فى حالة تعدد المسؤولين عن الفعل الضار يرجع بكامل التعويض على اى منهم طبقا (م ١٦٩ مدنى) .

وقالت محكمة النقض:

ارتكاب المؤجر غشاً أو خطأ جسيماً أثره تعويض المستأجر يشمل جميع الأضرار المباشرة ولو كانت غير متوقعة الحصول (طعن ٣٥٠/٣٠ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٥) .

ومن أحكام النقض بخصوص الضرر المادي:

- ١- يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي شرطان :-
 - ١- الإخلال بمصلحة مالية للمضرور .
 - ٢- وأن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتمياً والعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه (وهو المدعي بالحقوق المدنية) نتيجة وفاء آخر ، هو ثبوت أن المجني عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته علي نحو مستمر ودائم وأن فرصه الاستمرار علي ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع علي المضرور من فرصه بفقد عائلته ويقضي له بالتعويض علي هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فإنه لا يكفي بالحكم بالتعويض (طعن جنائي ٥٧/٢٧٣ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠) (طعن ٥٥/٦٤٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩) .
- ٢- الإخلال بمصلحة مالية للمضرور وكون الضرر محققاً (شرطان) للحكم بالتعويض عن الضرر المادي وهو الحكم المطعون فيه من بيان أن المجني عليه كان يعول (المدعية بالحقوق المدنية) وقت وفاته علي نحو مستمر دائم رغم قضائه بالتعويض المدني (قصور) (طعن جنائي ٥٧/٢٧٣ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠) .
- ٣- مناط تحقق الضرر المادي الذي يدعيه الشخص نتيجة تعذيبه أن يكون من شأن هذا التعذيب إصابة الجسم أو العقل بأذى يخل بقدره صاحبة علي الكسب أو يكبد نفقات علاج .
(طعن ٥٩/٧٢٥ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٣) .

٤ - بالنسبة للوفاة كأثر لحادث السيارات يشترط أن يثبت طالب التعويض أن المتوفى كان يعوله فعلاً وقت وفاته علي نحو مستمر ودائم وأن فرصه الاستمرار كانت محققة ، أما احتمال وقوع الضرر مستقبلاً فلا يكفي للحكم بالتعويض (طعن ٤٧/٧٢٤ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٦) .
(الطعن ٥٠٧/١٣٥٤/٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٧/٢٧) .

٢١- تقسيمات الضرر:

٢٢- (١) **الضوء المتغير:**

ويكون بتغير (قيمته) (وقت صدور الحكم) عنها (وقت وقوع الفعل الضار) سواء بتفاقم أو هبوط آثار الضرر أو ارتفاع أو هبوط تكاليف إصلاح آثار الضرر أو سعر النقد والعبرة هنا (بالحالة وقت صدور الحكم) وليس بوقت وقوع الضرر ويشترط في حالة (تفاقم الضرر) الرجوع إلى ذات (خطأ المسئول) (السنهوري بند ٦٤٩) فإذا كان المسئول ملزماً يجبر الضرر (كاملاً) فلا يكفي التعويض إذا لم يراع في تقديره (قيمة الضرر عند صدور الحكم) وقضاء الحكم بهذا التعويض بمراجعة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي (قضاء بما طلبه الخصوم أثره لا بطلان (طعن ٥٣/٧٢١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) (طعن ٢٤٤٥، ٥٩/٢٦٥٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٧).

ومن المقرر أنه كلما كان الضرر (متغيراً) تعين علي القاضي النظر فيه
لا كما كان عندما وقع بل كما صار إليه عند الحكم.

(طعن ٢٣/٦٢ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٩ - ١٩٧٥/١١/١٤) (طعن ٥٣/٢٠٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٣) (طعن ٥٦/٥٦٤ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٦) (طعن ٢١٤٥، ٥٩/١٦٥٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٧) عليه ذلك إصلاح المضرور الضرر بمال من عنده ومؤداه اقتصار رجوعه على المسئول بما دفعه فعلا مهما تغيرت الأسعار .

(طعن ٥٦٤ / ٥٦ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٨) .

٢٣- (٢) تفويت الفرصة وهو (ضرر حال محقق):

إبخال تفويت الفرصة ضمن عناصر الضرر هو (كسب فائت) إذا كان المضرور يأمل لأسباب مقبولة الحصول عليه والتي فوتها عليها العمل الضار غير المشروع أو تصرف إداري خاطئ وضار كذلك (طعن ٤٨/١١٨٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧) (طعن ٤٥/٨٦٠ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٦) (طعن ٢٢١٨ / ٥٤ ق جلسة ١٩٨٨ / ١ / ١٩) (طعن ٥٤/٢٣٨٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٤) (طعن ٦٣/٤٣٠٠ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠) (طعن ٦٣/٧٠٨٥ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٣٠) فإذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه (طعن ٤١/٣٥٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢).

أو فوتها عليه إخلال المتعاقد معها بالتزامه (طعن ٥٣/١٤٧٢ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٩) وأن مجرد (تفويت الفرصة) للكسب يعد في ذاته (ضرر محقق) (طعن ٥٤/٢٢١٨ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٩) لم ينشر (طعن ٥٢/١٣٨٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٨) ومناطق التعويض عن الضرر المادي الناشئ عن تفويت الفرصة أن تكون هذه الفرصة (قائمة) وأن يكون (الأمل) في الإقامة منها له ما يبرره (طعن ٥٢/١٣٨٠ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨).

فالعبارة في تحقيق (الضرر المادي) للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المجني عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته علي نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار علي ذلك كانت (محقة) فيقدر القاضي ما فات علي المضرور من فرصة بفقد عائله ويقضي له

بالتعويض علي هذا الأساس أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل
فغير كاف للحكم بالتعويض وأن تقويت فرصة رعاية الابن لوالديه بموته
(أمر محقق) يجب احتسابه كسباً فائتاً بتعويضهما عنه ومناطه ما كان
المضرور يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة
(طعن ٥٥/٦٤٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩) (طعن ٥٤/١٧١٣ ق جلسة
١٩٨٧/١١/٨) (طعن ٥٥/٢٠١١ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٢) .
(طعن جنائي ٥٤/٧٢٨ ق جلسة / /) وأن وفاة
المضرور بسبب فعل ضار من الغير وثبت حقه في التعويض عن
الضرر الذي لحقه حسبما يتطور ويتفاقم وينتقل هذا الحق إلي ورثته
(طعن جنائي ٥٤/٧٢٨ ق جلسة / /) .

أحكام التقضي

في التعويض عن تفويت الفرصة:-

إبخال تفويت الفرصة ضمن عناصر الضرر هو (كسب فائت) إذا كان المضرور بأمل لأسباب مقبولة الحصول عليه والتي فوتها عليه العمل الضار غير المشروع .

(طعن ٥٤/٢٣٨٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٤) (طعن ٥٣/١٤٧٢ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٩) .

(طعن ٦٣/٤٣٠٠ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠) (طعن ٦٣/٧٠٨٥ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٣٠) .

٢- مناط التعويض عن (الضرر المادي) الناشئ عن تفويت الفرصة أن تكون هذه الفرصة (قائمة) وأن يكون (الأمل) في الإفادة منها له ما يبرره (طعن ٥٢/١٣٨٠ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨) .

٣- إذا كانت الفرصة أمر محتملاً إلا أن تفويتها (أمر محقق) ولا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت ما كان المضرور بأمل الحصول عليه من كسب (مادام لهذا الكسب) أسباب مقبولة وأن الأمل في رعاية ابنهما المتوفي لهما في مستقبل أياً منهما يتوافر به ضرر مادي يجب احتسابه كسب فائت يسوغ تعويض المطعون عليهما معه (طعن ٥٤/٢٢١٨ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٩) (لم ينشر) (طعن ٥٥/٢٠١١ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٢) .

٤- عناصر التعويض شمولها ما كان للمضرور من رجحان كسب فوته عليه إخلال المتعاقد معه بالتزامه (طعن ٥٣/١٤٧٢ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٩) أو فوته عليه العمل غير المشروع (طعن ٤٨/١١٨٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧).

٥- الحرمان من الفرصة حتى فواتها (ضرر محقق) ولو كانت الإفادة منها (أمرأ محتملاً) وامتتاع (الناشر) عن طبع المؤلف المتعاقد علي طبعه وحبس أصوله عن مؤلفه عدة سنوات هي الفترة المقام بشأنها الدعوى فضيع فرصه تسوية خلال تلك العدة وهو (ضرر مادي محقق) رفض دعوى التعويض باعتباره (ضرراً احتمالياً) (خطأ في القانون) (طعن ٥٢/٨٣٧ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٤).

٦- التعويض عن فوات فرصة أعانه الابن لأبوية في شيخوختها هو (تعويض مادي) عن فوات هذه الفرصة إطلاق طلب التعويض المادي دون تحديد شموله التعويض عن فوات الفرصة . (طعن ٦٤/٤٥٩٥ ق جلسة ٢٠٠٤/٦/٣)

٧- تفويت الفرصة: في (الترقية) بسبب إحالة الموظف إلي المعاش (بغير حق) عنصر من عناصر الضرر الموجب للتعويض عنه إذا كانت الفرصة أمرأ محتملاً فإن تفويتها أمر محقق لا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت وهو عنصر من عناصر التعويض ما كان للمضرور بأمل الحصول عليه مادام لهذا الأمل أسباب معقولة (طعن ٢٦/٣٠٠ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩).

٨- يشترط للحكم بالتعويض عن (الضرر المادي) الإخلال بمصلحه ماله للمضرور وأن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتماً والعبء في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المجني عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته علي نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار علي ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر ٩- ٩- القاضي ما ضاع علي المضرور من فرصه بفقد عائله ويقضي له بالتعويض علي هذا الأساس أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فإنه لا يكفي للحكم بالتعويض .

(طعن ٥٥/٦٤٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)

أنه وأن كانت الفرصه (أمرأ محتملاً) إلا أن تفويتها (أمر محقق) يجيز للمضرور أن يطالب بالتعويض عنها ولا يمنع القانون من أن يدخل في عناصر التعويض ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب من وراء تحقق هذه الفرصه شريطه أن يكون هذا الأمل قائماً علي أسباب مقبولة من شأنها طبقاً للمجري العادي للأمر ترجح كسب قوته عليه العمل الضار غير المشروع وإذ كان أمل الابوين في أن يستظلا برعاية ولدهما في شيخوختهما لا يجد حده عند سن معينه يبلغها الابن وإنما يولد لديهما منذ حملاه بين أيديهما إذ يرجوان وبدافع فطري أن يشب عن الطوق ليكون قره عين لهما وسنداً يمسح عنهما تعب السنين ومن ثم فإن هذا الأمل يكون قائماً علي أسباب مقبولة وتقويته بفعل ضار غير مشروع يوجب المساعله بالتعويض

(طعن ٦٧/٧٨٥ ق جلسة ١٩٩٨/١٢/١٥) (طعن ٦٧/٣٥١١ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٢٧) .

٢٤- (٣) الضرر المحقق والضرر الإجمالي:

إن الضرر الموجب للتعويض يجب أن يكون ضرراً محققاً بمعنى أن يكون قد وقع أو أنه سيقع حتماً ، أما الضرر الاحتمالي الغير محقق الوقوع فإن التعويض عنه لا يستحق إلا إذا (وقع فعلاً) وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض للمطعون ضدهم علي أساس أن الطاعن مازال تحت يده (حكم المديونية) رغم الوفاء ، ويستطيع التنفيذ علي أموالهم إذا وجد لديهم ما يمكن التنفيذ عليه وكان ذلك التنفيذ الذي جعله الحكم منوطاً (للضرر) المحكوم بالتعويض عنه (محقق الحصول) فإن الضرر الناشئ عنه يكون (ضرراً احتمالياً) لا يصح التعويض عنه بالتالي فإن قضاء الحكم بالتعويض عن هذا الضرر يكون (مخالفاً للقانون) .

(طعن ٢٥/٢٩٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٣) (طعن جنائي ٢٥/١٤٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٣) .

(طعن ٢٩/٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٣) أو كان وقوعه في المستقبل حتماً (طعن ٤٩/١٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٤) فلا يكفي مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل للحكم بالتعويض (طعن ٤٩/٤٩٤ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٧) (طعن ٥١/٢٢٢٥ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٠) ويكفي في الضرر أن يكون وقوعه محتماً ولو تراخي إلي وقت لاحق فيعتد

(بالضرر المستقبل) دون الضرر المحتمل . (طعن / ق
جلسة ١٩٩٤/١٢/٤) .

ومن أحكام النقض:

تعويض الوالد عن فقد ولده لا يعد تعويضاً عن ضرر غير محتمل
الحصول في المستقبل لما قد يسببه هذا الحادث من فقد الولد واللوعة
والأسى للوالد في أي حال .

(طعن جنائي ٣١/٩١٠ ق جلسة ١٩٦١/١١/٧)

٢٥ - (٤) الضرر الحال والضرر المستقبل

التعويض كما يكون عن (ضرر حال) فإنه يكون أيضاً عن (ضرر
مستقبل متى كان محقق الوقوع) فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود
سلطتها التقديرية قد انتهت إلى أن هدم المبنى امر محتم ولا محيص من
وقوعه فإن قدرت التعويض المستحق للمطعون ضدها على أساس وقوع
هذا الهدم فإنها لا تكون قد قدرته عن (ضرر حال) وإنما عن (ضرر
مستقبل) محقق الوقوع يجوز التعويض عنه (٣٠/٣٢٥ ق جلسة
١٩٦٥/٦/١٠) (طعن ٤٢/٤٨٥ ق جلسة ٧٧/٢/٨) السنة ٢٨ ص ٣٩٥
وأنه إذا كان الحكم المطعون فيه لم يدخل عنصر الضرر المستقبل في
تقدير التعويض عن الحادث ولم يناقشه في أسبابه مع أنه يجوز للمضرور
طلب التعويض عن ضرر مستقبل متى كان محقق الوقوع فإن الحكم
المطعون فيه يكون معيباً بالقصور (طعن ٤٢/٤٨٥ ق جلسة
١٩٧٧/٢/٨) (طعن ٣٠/٣٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٠) وما يتفاقم وما
يستجد بعد صدور الحكم يجوز للمضرور رفع دعوى تعويض جديدة به .

بند ٢٦ - الضرر المرتد

مفاد المواد ١٦٣، ١٧٠، ٢٢١، ١/٢٢٢ مدني

أن الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من لحقه ضرر يستوي في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي ، و(لغير) من وقع عليه الفعل الضار المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي من نشر بيان من نشر أقوال مخالفة للحقيقة لمورثهم لما فيه من مساس بشرفهم واعتبارهم بحسابه أسرته وورثته بالتعويض (عن الضرر الأدبي) عله ذلك (الضرر الأصلي الذي يسببه الفعل الضار لشخص معين قد (يرتد عنه ضرراً آخر يصيب الغير من ذويه مباشرة فيولد له حقاً شخصياً في التعويض مستقلاً عن حق من وقع عليه الفعل الضار أصلاً للضرر الأدبي الشخصي ومتميزاً عنه ومغايراً له فيجد أساسه في هذا الضرر المرتد لا الضرر الأصلي وأن كان مصدرهما (فعلاً ضاراً واحداً) ويقدر التعويض عنه (بقدر الضرر المرتد) وليس بقدر الضرر الأصلي وبحيث لا يقضي به لغير الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية طبقاً (م ٢/٢٢٢ مدني) لو استهدأ بها (طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠) (طعن ٦٢/٢٣٠٩ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٩) .

ويطبق بشأنه (قواعد المسؤولية التقصيرية) (طعن ٣٦/٤٦٤ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) السنة ٢٢ ص ١٠٦٢ فلا يجوز قبوله له لأول مرة أمام محكمة الاستئناف (طعن ٦١/١٩٩٥ ق جلسة ١٩٩٦/٤/٢١) ويشمل الإصابه أو الوفاء وله عنصران ملاي: يتمثل في فقد العائل بالنسبة

للمعالين كالابن أو الزوجة أو تفويت الأمل في الإعالة والعون (كالوالد والوالده) وأدبي: يتمثل في الألم الذي يلحق الزوجة أو الأقارب حتى الدرجة الثانية .

وأن الضرر المرتد هو بعينه التعويض الموروث .

بند ٢٧ - التعويض الموروث والتعويض الشخصي

الأصل أن التعويض الموروث والتعويض الشخصي (حقان متغايران) ذلك أن الدعوى التي يرفعها ورثه المجني عليه للمطالبة بالتعويض الموروث عنه والذي نشأ حقه فيه بمجرد (الإصابة) تختلف في موضوعها وفي أساسها القانوني عن تلك التي يرفعها من حاق به (ضرر شخصي مباشر) من وفاه المجني عليه .

فالدعوى الأولى موضوعها: (المطالبة بالتعويض الذي استحقته المورث المجني عليه قبل وفاته وأصبح جزءا من تركته) وأساسها القانوني هو (الميراث الشرعي) .

أما الدعوى الثانية فموضوعها: المطالبة بتعويض عن (ضرر شخصي مباشر) حاق بالمدعي وأساسها القانوني (الفعل الضار) (طعن ٥٥/١٦٢٣ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٧) (لم ينشر) والدعوى التي يرفعها أحد الورثة وانتصابه ممثلاً لباقي الورثة فيما يقضى به للتركة مطالباً بنصيبه في التعويض الموروث يتضمن بالتبعية طلب التعويض المستحق للتركة باعتباره ممثلاً لباقي الورثة (طعن ٥٦/٣٦٤ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢) (لم ينشر) والقضاء بتحديد قيمة التعويض الموروث يحوز (حجية) بالنسبة لباقي الورثة واهدار تلك الحجية مخالف للقانون وخطأ في تطبيقه (طعن

٥٩/٢٣٢٧ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٦) والتعويض الموروث عن وفاة المورث يعتبر طلباً مستقلاً عن طلب التعويض عن الأضرار الشخصية ومغائراً له ومن ثم فلا يجوز قبوله لأول مره أمام محكمة الاستئناف طبقاً م ١/٢٣٥ مرافعات والتي تقضي بأنه لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وهو من (النظام العام) وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها (بعدم قبولها) (طعن ٥٩/١٢٢ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٩)

بند ٢٨ - الضرر المفترض قانوناً :-

هناك حالات قرر القانون أن (الضرر) يعد فيها (مفترضاً) وعلي (المدين) إثبات عدم وقوعه وإقامه الدليل علي ذلك وفيما يلي تلك الحالات :-

١) الشرط الجزائي: (٢٢٤-٢٥٥ مدني)

وجود الشرط الجزائي يجعل (الضرر) واقعاً في تقدير المتعاقدين ولذا يعد (مفترضاً) ولا يكلف (الدائن) بإثباته وعلي (المدين) إذا ادعى أن الدائن لم يلحقه ضرر أن يثبت ذلك (م ٢٢٨ مدني) (طعن ٢٥/٥٢ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٢).

وجود الشرط الجزائي في العقد مؤداه: افتراض وقوع الضرر للمدين إثبات عدم وقوعه لأن هذا الشرط ينقل عبء الإثبات من عاتق الدائن إلي عاتق المدين (م ١/٢٢٤ مدني) (طعن ٥٤/١٢٩٣ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١٦).

٢ - ضمان تعرض البائع: (٤٣٩ مدني)

متي كان البائع لمحل تجاري بما فيه من بضائع قد تعهد في (العقد) بالألا يتجر في البضائع التي يتجر فيها المشتري في ذات الطريق الذي يقع فيه

المحل المبيع ولكنه في ذلك قد خالف هذا الشرط داخل (بواجب الضمان) مما يعد تعرضاً للمشتري في بعض المبيع من شأنه أن ينقص من قيمته التي كانت محل اعتبار عند التعاقد ونقص قيمة المبيع على هذه الصورة هو بذاته (الضرر) الذي أصاب المشتري من تعرض البائع وهو (ضرر مفترض) بحكم (واجب الضمان) الملزم به البائع بمجرد الإخلال بهذا الواجب إذ هو يمثل ثمن الجزء من المبيع الذي حصل التعرض فيه من جانب البائع (طعن ٢٢/٢٧٤ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٨).

٢- **النهى عن إتيان فعل:** (م ١/٨١٩ مدني)

نص (م ١/٨١٩ مدني) على أنه لا يجوز للجار أن يكون له على جاره (مطل مواجهة) على مسافة تقل عن (متر) ومعنى ذلك (التحريم) وبذلك فإنه مع التحريم يكون (الضرر مفترضاً قانوناً) (طعن ٥٢/١٦٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٦).

٤- **التزام المقاول الأصلي بخو رب العمل:** (م ٦٦١ مدني)

مفاد نص (م ٦٦١ مدني) أن التزام المقاول الأصلي نحو صاحب العمل منشؤه (عقد المقلولة الأصلي) وليس (عقد المقلولة من الباطن) ولو كان (الخطأ) الناشئ صادر من المقاول من الباطن إخلاله للشرط والمواصفات وهي (مسئوليته عقديه) (مفترض) أساسه: أن كل خطأ يصدر من (المقاول من الباطن) يعد كآته صادر من (المقاول الأصلي) فيسأل عنها قبل (صاحب العمل) (طعن ٦٧/٤٨٤٣ ق جلسة ١٩٩٩/١/١١).

٥- فوائد التأخير (٢٢٦ مدني ، م ٢٢٨ مدني) :-

إذا كان محل الالتزام مبلغ من النقود معلوم المقدار وتأخر المدين في الوفاء به يلتزم المدين بدفع فوائد قدرها ٤% في المسائل المدنية و ٥% في المسائل التجارية وتسري من تاريخ رفع دعوى المطالبة بالدين المستحق الذي حل أجله (م ٢٢٦ مدني) (ومن أحكام النقض) الضرر مفترض قانوناً في فوائد التأخير ولا يشترط إثبات حدوث الضرر كشرط لاستحقاقها (طعن ٢٩/٤٧٥ ق جلسة ١١/٦/١٩٦٤) .

٦- مخالفة أوضاع التقاضي الأساسية وإجراءاتها (المقرر ٥) :-

في شأن رفع الدعاوى والطعون (ضرر مفترض) تفترض الضرر ويترتب عليها (البطلان) ولا يصحح من بطلان كونها قد رفعت وأعلنت في الميعاد القانوني (طعن ٢٩/٤٢٢ ق جلسة ٢٧/١/١٩٦٥) .

٧- مسؤولية المستأجر عن هريق العين المؤجرة (م ١/٥٨٤ مدني)

١- هي (مسئولية عقدية) عن عدم تمكنه من رد العين المؤجرة بحاله التي تسلمها عليها (طعن مدني ٤٦/٧٩٠ ق جلسة ٢/١١/١٩٧٨) .

السنة ٣٩ ص ١٧٥٠

٢٩- ثانيفاً النوع الثمانى: الضرر الأدبى (م ١/٢٢٢

مدنى)٠

٣٠- تعريفه: هو كل ما يؤذى الإنسان فى شرفه واعتباره أو يصيب عاطفته وأحاساسه ومشاعره وكرامته (م ١/٢٢٢ مدنى)٠

(طعن ٥٨/٣٠٤ ق جلسة ١٥/٣/١٩٩٠) (طعن ٦٢/٣٥١٧ ق هيئة عامه جلسة ٢٢/٢/١٩٩٤)

(طعن ٦٧/١٠٧ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٩٨) وسلطه القاضى فيه غير مقيده بعكس الضرر المادى فسلطه القاضى فيه مقيده بما فاتته من كسب وما لحقه من خساره مترتبه على عدم وفاء المدين بالتزامه أو التأخير فيه (م ٢٢١ مدنى)٠

ويكفى فى تقدير التعويض عنه :

أن يكون (مواسياً) للمضرور ويكفل (رد اعتباره) وهو يعتبر (رمزياً) بما يراه القاضى مناسباً تبعاً لواقع الحال والظروف المناسبة بدون غلو أو إسراف فى التقدير ولو كان (ضئلاً) مادام يرمز للغاية وجاء محققاً للنتيجة المستهدفة (طعن ٥٠/١٣٦٨ ق جلسة ٨/١/١٩٨٥) (لم ينشر)٠

٣١- صاحب الحق فيه؟ ومتى ينتقل إلى غيره؟

قيد المشرع انتقال حق التعويض عن الضرر الأدبى

وقصر الحق فى التعويض عن الضرر الأدبى على (المضرور نفسه) فهو شخصى فلا ينتقل إلى غيره ولا يتعداه إلا بشرطين :-

١- وجود اتفاق بين المضرور والمستول بشأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره .

٢- رفع المضرور دعوى بالتعويض أمام القضاء: ثم يتوفي ويحل ورثته محل شخص المضرور للمتوفي (م ٢٢٢ مدني) (طعن جنائي ٥٧/٢٧٣٦ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠) .

أما الضرر الأدبي المرتد أو التعويض الموروث نتيجة وفاه المصاب فيصيب نويه في مشاعرهم وعاطفتهم وتآلم وأسي وحزن فقد قصره المشرع علي الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية بشرط وجودهم أحياء وقت وفاته (وهم الزوجة والأب والأم والابن والبنت والأخ والأخت) ورفع المورث المصاب الحق بالتعويض قبل وفاته يؤدي إلي نقله وانتقاله ورثته ويحلوا محله في المطالبة به أمام المحكمة .

وقالت محكمة النقض في هذا الصدد:

١- القضاء بالترك (طبقاً م ١٤٣ مرافعات) لا يمس الحق المرفوعة به الدعوى ولا يمنع من رفع دعوى جديدة به (طعن ٣/٧٠٣ ق جلسة ١٩٨١/٤/١) .

٢- الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر سواء مادي أو أدبي حق أقارب القتل في التعويض عن (الضرر الأدبي) لا يحرمهم من حقهم الأصل في التعويض عن (الضرر الأدبي) أن توافرت شروطه (طعن ٢٩/٤٥٠ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٣٠) .

٣- التزام الوالد قانونياً بالانفاق علي أولاده في سبيل رعايتهم وإحسان تربيتهم عدم اعتبار ما أنفقه لهذا الغرض خساره أو ضرر يستوجب

التعويض قبل من تسبب في وفاء الابن (طعن ٤٥/٥٦٠ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٩) وقصر الحق في التعويض عن الضرر الأدبي الشخصي المباشر في حالة (الوفاة) علي (الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية) عما أصابهم من (آلم) (م ٢/٢٢٢ مدني) وعلي المحكمة (استظهار الألم) فصغر سن القاصرين وعدم تكون ملكه الإدراك والإنفعال والألم والحزن (دفاع جوهري) التفات المحكمة عنه (قصور مبطل) .

(طعن ٦٢/٣٥١٧ ق هيئة عامة جلسة ١٩٩٤/٢/٢٢) (طعن ٦٧/١٠٧ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٢٩) فلا يحق لغيرهم ولو كانوا من الورثة المطالبة بتعويض عن الآلام النفسية الناتجة عن موت المضرور (طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠) .

ومفاد عموم نص (م ١٦٣ مدني و ٢/٢٢٢ مدني) عدم قصر حق الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية في التعويض عن الضرر الأدبي علي (الوفاة) وإنما يمتد إلي (الإصابة) .
(طعن ٦٢/٢٠٣٩ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٩) .

واقترضاء التعويض عن الضرر الأدبي علي من كان من هؤلاء علي قيد الحياة في تاريخ الوفاة ، عدم شموله من لم يكن له وجود حين الوفاة سواء كان لم يولد بعد أو مات قبل موت المصاب (م ٢٢٧ مدني) (طعن ٧٠/٥٤٦٢ ق جلسة ٢٠٠٢/١/٨) وقضت محكمة النقض (أن رجوع العامل للعمل وأعادته إليه واستجابة رب العمل لذلك ما قد تري معه محكمة الموضوع أنه خير تعويض يغطي المطالبة بالتعويض الأدبي عن الفصل التعسفي . (طعن ٥٥/٢٤٠٢ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٨) لم ينشر

٣٢- إثبات الضرر الأدبي:

علي (المضرور) يقع عبء الإثبات ويذهب القضاء إلي (افتراض الضرر) لأن الأمر يتعلق بإثبات (واقعة ليست مادية وإنما متعلقة بالشعور والعاطفة .

ومن أحكام النقض

١- حق أبناء المريض (التي نقلت إلي مستشفى آخر نتيجة خطأ الطبيب وكانت في دور الاحتضار وتوفت وكانت الوفاة واقعة لا محالة) في (التعويض) .

(طعن ٣١/٣٨١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) السنة ١٧ ص ٦١٦)

٢- يجوز الحكم للزوج بتعويض عن مقتل زوجته التي اتهمت في جريمة الزنا ولم يرفع عليها دعوى بالزنا ولم يصدر حكم يدينها (طعن جنائي ٢٦/٣٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٥) السنة ٧ ص ٣٦١ .

٣٣- هل يجوز إدماج الضررين المادي والأدبي معاً؟

الجواب: نعم يجوز إدماج المحكمة للضررين المادي والأدبي (معاً) وتقدير التعويض عنهما (جملة بغير تخصيص) القضاء ابتدائياً للمضرور (بتعويض إجمالي) عن الضررين المادي والأدبي استئناف هذا الحكم من المحكوم ضده وحده فصل محكمة الاستئناف كل عنصر منهما علي حدة ، أو رأت عدم الأحقية في التعويض بالنسبة لأحد الضررين (المادي أو الأدبي) وقصر علي العنصر الآخر أثرة وجوب خصم ما يقابل ذلك العنصر من التعويض بالنزول عن المقدار المحكوم به ابتدائياً .

(طعن ٤٥/٦٠٢ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٦) (طعن ٤٣/٥٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨) (طعن ٤٧/١٧ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧) (طعن ٤٦/٨٦١ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٠) (طعن ٦١/٤٨٥٤ ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٤) (طعن ٦٥/٩٢١٥ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٧) .

ومن أحكام النقض في هذا الصدد:-

١- من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يقدر التعويض عن الضرر المادي والأدبي جملة بدون تخصيص لمقدار كل منهما إذ ليس هذا التخصيص بلازم قانوناً (طعن ٥٠/١٦٠٩ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧) .

٢- لمحكمة الموضوع أدماج الضررين المادي والأدبي والقضاء (بتعويض إجمالي) عنهما باستقلال دون رقابة عليها من محكمة النقض في ذلك .

شرطه: أن تبين عناصر الضرر وتناقشها كل علي حدة وبيان أحقية أو عدم أحقية طالب التعويض فيه .

(طعن ٣٠/٣٤٦ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨) (طعن ٥١/٢٠٦٨ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١).

(طعن ٥٦/١٥٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٦) (طعن ٦١/١٤٠ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٣).

(طعن ٦٧/٤٠٥ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٦) (الطعن ٦٧/١٠٥٥/١٠٣٢ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١٣).

٣٤- الركن الثالث: علاقة السببية : (م ٢١٥ مدني)

لا يكفي وقوع خطأ من (المدين) ترتب عليه (ضرر) (الدائن) لقيام (المسئولية العقدية) بل لابد أن يكون هذا الخطأ هو السبب الرئيسي المباشر في حدوث هذا (الضرر) وان الاخير كان النتيجة المترتبة على الاول أما علاقة السببية في نطاق المسؤولية التقصيرية فسندها (م ١٦٣ مدني) .

٣٥- إثبات رابطته السببية: (م ٢١٥ مدني) .

الأصل: أن عبء إثبات رابطته السببية يقع على عاتق (الدائن) وقد أقامت (م ٢١٥ مدني) (قرينه) على توافرها بعدم تنفيذ المدين لالتزامه وعدته (خطأ) فيكفي الدائن فقط إثبات عدم التنفيذ سواء بإثبات عدم قيام المدين بواجب الالتزام بتحقيق غاية أو عدم بذله العناية المطلوبة فتلك (قرينه قانونية) على توافر ركن الخطأ في جانب المدين لكنها قرينه بسيطة غير قاطعة لأن للمدين نفيها بإثبات أن عدم التنفيذ مرجعة سببه (أجنبي) لا يد له فيه كالقوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه كما أن للمدين أن ينفي عدم حدوث خطأ منه (طبقاً م ٢١٥ مدني) وهذه العلاقة لا يكلف الدائن بإثباتها وإنما يكلف المدين بنفي هذه العلاقة بإثبات عدم وجودها طبقاً (م ٢١٥ مدني) وهذه الرابطة قد يصعب تقديرها أحياناً لتعدد ظروف الأحوال كتعدد الأسباب (الأخطاء) المحدثه للضرر واستغراق الخطأ العمدي الخطأ غير العمدي ويبقى هو السبب الوحيد المحدث للضرر فيسأل صاحبه مسؤولية كاملة وإذا تحققت عدة أضرار يعتد بالمباشر منها وأن مجرد عدم تنفيذ المدين التزامه التعاقدية

أو التأخير فيه يعد (خطأ) يرتب مسئوليته لا يدرأه إلا بإثبات أن عدم التنفيذ يرجع إلي (سبب أجنبي) لا يد له فيه كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير أو خطأ من المتعاقد الآخر (طعن ٤٧ / ٦٩٨ ق جلسة ١١/١١/١٩٨١) وفي مجال المسئولية التقصيرية قالت محكمة النقض في (الطعون ٥١/١٢٤٧ ق جلسة ٥١/١٢٤٧، ١٩٨٢/٦/٢٤، ٥٥/٢٣٥٠، ٥١/١٢٤٧ ق جلسة ١٣/٥/١٩٩٢، ٦١/٤٢٩٢ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٩٢) (ركن السببية في المسئولية التقصيرية لا يقوم إلا علي (السبب المنتج الفعل المحدث للضرر) دون (السبب العارض) الذي لا يد له فيه (كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير أو خطأ من المتعاقد الآخر (طعن ٤٧/٦٩٨ ق جلسة ٢٦/٣/١٩٨١) وتعويض الضرر يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية لخطأ المسئول وهو يكون كذلك إذا لم يكن في الاستطاعة توقيه ببذل جهد مقبول أو معقول (طعن ٣٢/١٣٥ ق جلسة ٨/١١/١٩٦٦) وركن السببية في المسئولية التقصيرية قيامه علي السبب المنتج الفعل المحدث للضرر دون (السبب العارض) الذي ليس من شأنه بطبيعته إحداث هذا الضرر ولو كان قد أسهم مصادفة في إحداثه (كمشاهدة من ينتحر ولم يتحرك لإنقاذه) (طعن ٦١/٤٢٩٢ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٩٢) وللمسئول نقض قرينة توافر علاقة السببية بإثبات أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه (م ١٦٥ مدني) (طعن ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦٩).

وأن التعويض الاتفاقي: (الشرط الجزائي) عدم جواز القضاء به إلا إذا توافرت أركان المسؤولية العقدية من (خطأ وضرر وعلاقة السببية بين الضرر والخطأ) حكمه في ذلك حكم التعويض القضائي وجه الخلاف أن الاتفاق مقدماً علي قيمة التعويض عن الإخلال بالالتزام العقدي تنفيذاً أو تأخيراً يجعل (الضرر واقعاً في تقدير المتعدين) فلا يكلف الدائن بإثباته (الطعنان ١٨٥٩، ٧٠/٢١٤٤ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٢) وقالت محكمة النقض في (الطعنان ٥١/١١٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧ والطعن ٥١/٢٣١١ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٧ والطعن ٥١/٢٣١١ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥) (خطأ المضرور يقطع علاقة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة) (طعن مدني ٦٣/٩٢ ق جلسة ١٩٩٤/٦/١٥) .

٣٦- دعوى التعويض أمام المحاكم المدنية:

٣٧- إجراءات رفع دعوى التعويض المدنية أمام المحاكم المدنية

أ) ما يشترط في صحيفة الدعوى:

أن يبين فيها

١- الأساس الذي يستند إليه (عقدية - تقصيريه)

٢- وأن يطلب ويصمم علي ذلك بمحاضر الجلسات أمام المحكمة ان

يبين وأركان المسؤولية (خطأ، ضرر، علاقة السببية بينهما)

٣- عناصر الضرر (ما فاتته من كسب وما لحقه من ضرر) .

٤- ان يبين ومبلغ التعويض المطلوب

٥- أن يبين سببها (وهو إخلال بمصلحه مشروعية للمضرور) .

٦- أن يبين وسيلتها (وهو الأسانيد الواقعية والقانونية التي تبرر سبب

الدعوى) .

٧- ويجب أن يثبت (المضرور) أنه صاحب الحق الذي وقع الضرر

مساساً به وإلا كانت دعواه غير مقبولة (طعن ٦٤/٨٨٣٥ ق جلسة

١٩٩٥/١٠/٢٥)

ب) المحكمة المختصة:

ترفع دعوى التعويض المدنية أمام (المحاكم المدنية) بحسب قيمة

التعويض المطلوب عن الضرر الواقع فإذا كان أقل من أربعون ألف

جنية ترفع أمام المحاكم الجزئية المدنية وإذا كان أكثر من عشرة آلاف

جنية فترفع أمام المحاكم الابتدائية الكلية.

وترفع بصحيفة يختصم فيها المضرور (المستول عن الخطأ) الذي نتج عنه الضرر أو وليه إذا كان (قاصراً) الذي نتج عنه الضرر وإذا تعدد المضرورين فلا تضامن بينهم فلكل منهم رفع دعوى مستقلة باسمه أو يقدر (القاضي) التعويض لكل منهم مستقلاً عن الآخرين ويرفق معها (مستندات) .

(ج) المستندات:

ففي المسؤولية العقدية:

إذا كان الضرر ناتج عن (تأخير في التنفيذ) يرفق معه

- ١- (إنذار بالتكليف بالوفاء) ويعطي فيه مهلة أقلها (خمسة عشر يوماً) ، ويعفي من الإنذار في أحوال استحالة التنفيذ أو الامتناع عن التنفيذ)
- ٢- كما يرفق (أصل عقد العلاقة العقدية) التي نتج عنها الإخلال بالالتزام كذلك

- ٣- أية مستندات تفيد في تقدير قيمة الأضرار .

سبب دعوى التعويض

١- حق (المضرور) ينشأ إذا كان من أحدث الضرر أو تسبب فيه قد أخل بمصلحة مشروعه للمضرور في شخصه أو ماله مهما تنوعت المسائل التي يستند إليها في تأييد طلب التعويض فيجوز للمضرور رغم استناده إلى (الخطأ التقصيري الثابت أو المفترض) أن يستند إلى (الخطأ العقدي) ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف كما أن لمحكمة الموضوع أن تستند في حكمها بالتعويض إلى (الخطأ العقدي) متى ثبت توافره باعتبار أن هذا الاستناد من وسائل الدفاع في دعوى التعويض ولا يعد ذلك تغييراً لسبب الدعوى أو موضوعها مما لا تملكه محكمة الموضوع من تلقاء نفسها (طعن ٣١/٢١٩ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٧) (طعن ٣٠/١٥٢ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢) (طعن ٣٠/٢٤٩ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢) (طعن ٣٨/٨٩ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١١)

٢- عدم تقيد (محكمة الموضوع) في تحديد طبيعة المسؤولية (عقدية أو تقصيرية) التي استند إليها المضرور في طلب التعويض باعتباره وسيلة دفاع في دعوى التعويض لا تلزم بها المحكمة مهما اختلفت الأسانيد دون أن يعد ذلك تغييراً لسبب الدعوى (طعن ٤٦/٩٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩).

(طعن ٤٦/٩٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩) (طعن ٥٢/١٠٣٣ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٥).

٣٨- شرط استحقاق التعويض في المسؤولية العقدية هو

(الأعذار) (م ٢١٨ مدني):

شكليته : توافر شرط الصفه في المطالب (كالمضروب أو وكيله)

يشترط للتعويض:

١- (حلول أجل الوفاء بالالتزام) (ولم يتم الوفاء)

٢- (أعذار) (المدين) بالوفاء والتكليف به ويتم ذلك الأعذار بموجب (إنذار رسمي علي يد محضر) طبقاً (م ٢١٨ مدني) وتكليفه بالوفاء بالالتزام

وقالت محكمة النقض -

في (الطعن ٤٨/٥٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) (يشترط لاستحقاق التعويض عن عدم تنفيذ الالتزام أو التأخير في تنفيذه (وجود خطأ من المدين) واستحقاق التعويض عن عدم تنفيذ الالتزام أو التأخر في تنفيذه شرطه (أعذار المدين) ما لم ينص علي غير ذلك (م ٢١٨ مدني) ولا يغني عنه كون التعويض مقدراً في العقد أو حلول أجل الوفاء وتأخر المدين في أدائه .

والمقصود من الأعذار:-

(هو وضع المدين في مركز الطرف المتأخر عن تنفيذ التزامه ويسجل عليه ذلك، وذلك حتى لا يحمل سكوت الدائن عند حلول الأجل (محمل التسامح والرضاء الضمني بتأخر المدين في هذا التنفيذ) (م ٢١٨ مدني) (طعن ٤٩/١١١٠ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦) (طعن ٢٦/٤٢٢

ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢ (طعن ٥٣/١٤١٤ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٠)
(طعن ٦٢/٢٦٨ ق جلسة ١٩٩٨/٤/١٢).

ويلزم تقديم (أصل الإنذار) لتبين المحكمة استيفاءه للشروط الواجبة
(طعن مدني جلسة ١٩٤٤/٣/١٦).

والأعذار: شرط للحكم بالتنفيذ العيني واستحقاق التعويض (طبقاً للمواد
٢٠٣/١، ٢١٨ مدني) وليس شرطاً لقبول الدعوى (طعن ٥٣/١٤١٤ ق
جلسة ١٩٩١/٢/٢٠).

ويلاحظ: أن الأعذار الثاني رجوع عن الأعذار الأول فيكون العبرة
بالأعذار الثاني (طعن مدني جلسة ١٩٤٨/٤/٢٩).

وبالأعذار: يقوم حق الدائن في طلب التعويض عن الضرر كأثر مترتب
عليه ولا يطلب الأعذار في أحوال.

١- استحالة تنفيذ الالتزام (م ٢١٥ مدني).

٢- إذا كان محل الالتزام عملاً غير مشروع (م ٢٢٠ مدني).

٣- تصريح المدين (كتابة) بعدم قيامه بالتزامه

وسوف نتحدث فيما بعد تفصيلاً عن الأعذار والشرط الجزائي والفوائد
التأخيرية (الفوائد القانونية).

هـ) المستندات في المسؤولية التقصيرية:

وفي المسؤولية التقصيرية:

لا يطالب المضرور بإرفاق مستند (الأعذار) وإنما يثبت الفعل

الخاطئ الذي ترتب عليه المسؤولية بالآتي

١- محاضر الشرطة:

وهي تقديرية بالنسبة للمحكمة لها أن تأخذ بها أو تطرحها أو تأخذ بجزء منه دون الآخر وتتضمن أقوال الشهود والمعاينة (وهذه الأخيرة يثبت بها حالة الجو وساعة حدوث الواقعة ووقت حدوثها إذا كان ليلاً أو نهاراً).

٢- التقرير الطبي:

وهي قرينة إلى جانب قرائن أخرى فهي ليست قيداً في الإثبات وإنما يتحقق أثرها باتصالها مع غيرها من أدلة وانفاقها معها

ومن أحكام النقض:

١- استناد الحكم للكشف الظاهري دون إجراء الصفة التشريحية لا يعيب الحكم وقد قضت محكمة النقض (لما كان الحكم قد عرض لأسباب وفاة المجني عليها وخلص في مدوناته إلى أنها حدثت من الصدمة العصبية الناجمة عن الاصطدام بجسم صلب راضي نتيجة الحادث وكان ما حصله في هذا الشأن له أصله الثابت في تقرير طبيبه الوحدة الصحية بالقرية وفي محضر جلسة المحاكمة عند مناقشة الطبيبة وكان القانون لا يوجب أن يكون إثبات سبب الوفاة نتيجة الصفة التشريحية دون الكشف الظاهري حيث يغني في هذا المقام فإن استناد الحكم إلى تقرير طبيبه الوحدة بناء على الكشف الظاهري وما قررته بالجلسة في إثبات سبب الوفاة دون إجراء الصفة التشريحية للمجني عليها لا يعيب الحكم ولا يقدح في تدليله على أن الوفاة نتيجة الحادث ويكون نعي الطاعن في هذا الصدد (علي غير أساس) (طعن جنائي جلسة ٧٥/٦/٩).

٢- صورة رسمية من حكم جنائي بات:

(بتأييد الحكم المستأنف أو مرور ستون يوماً علي صدور الحكم دون طعن من المحكوم عليه أمام النقض ويثبت ذلك بشهادة رسمية من قلم جدول محكمة النقض الجنائية بعدم حصول طعن نقض في الحكم الاستئنافي).

ومن أحكام النقض:

١- الحكم الجنائي لا تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان (باتاً) لا يقبل الطعن فيه لاستتفاذ طرق الطعن الجائزة فيه أو لفوات مواعيدها (طعن ٦٤/٤١٢ ق جلسة ١٩٩٥/٢/٢١).

٢- عدم استظهار الحكم المطعون فيه ما إذا كان الحكم الجنائي الذي ركن إليه في ثبوت الخطأ قد صدر (باتاً) باستتفاذ طرق الطعن أو بفوات مواعيدها (قصور مبطل) (طعن ٦٠/١٢١٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٧).

٤- شهادة بيانات من إدارة المرور

٥- شهادة الوفاة .

٦- إعلام الورثة .

ويبدو هذا في دعاوى التعويض عن حوادث السيارات لمعرفة المستحق للتعويض من الورثة حيث قصر المشرع الحق في التعويض علي (الضرر الأدبي) علي أقارب المتوفى حتى الدرجة الثانية وهم الأب والأم والابن والابنة والأخت.

٧- وثيقة التأمين الإجبارية علي السيارة:

وهذا المستند قاصر فقط علي (حوادث السيارات) واشترط القانون أن تكون السيارة التي وقع منها الحادث (مؤمنا عليها لدي شركة التأمين وأن تكون وثيقة التأمين سارية المفعول في هذا الوقت) وأن يثبت مسئولية قائدها عن (الضرر) حتى تلتزم شركات التأمين بأداء التعويض المقضي به , كما أن التأمين الإجباري علي السيارة شرط لإصدار رخصتها (طعن جنائي ١٦٢٢/٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥)

٨- الإقرار: حجة علي المقر .

٩- شهادة الشهود .

١٠- أي دليل كتابي رسمي .

١١- القرائن .

١٢- اليمين الحاسمة .

١٣- الخبرة .

٣٩- تقادم دعوى (المسئولية العقدية)

تسقط دعوى التعويض عن (المسئولية) العقدية) بـ ١٥ سنة (طبقاً م ٣٧٤ مدني) من تاريخ انتهاء العقد الذي نشأ عنه الإخلال بالالتزام سواء بالتأخير في تنفيذه أو الامتناع عن تنفيذه والذي يعد بذاته (خطأ) يرتب (المسئولية) .

مع مراعاة أنه إذا صاحب تنفيذ العقد والإخلال بالالتزامات الناشئة عنه (غش أو خطأ جسيم) فإن ذلك يجعل الدعوى مستتدة إلي (المسئولية التقصيرية) وليست (المسئولية العقدية) وتطبق أحكامها وأهمها :-

١- تتقادم المسئولية التقصيرية في هذه الحالة بـ (٣ سنوات) وليس ١٥ سنة (طبقاً م ١٧٢ مدني) .

(طعن ٣٠/٤٦٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠) .

٢- كما أنه إذا تعدد المسئولون عن الغش أو الخطأ الجسيم سئلوا بالتضامن فيرجع بالتعويض بأكمله على أي منهم طبقاً (م ١٦٩ مدني) وطبقاً لقواعد المسئولية التقصيرية وهي ميزة غير متوافرة في المسئولية العقدية غير أن الاستناد إلي (المسئولية التقصيرية) بدلا من (العقدية) قد يفيد ويكافئ في المسئول ويضحي بالمضروور بل وقد يعاقبه بدلا من مساعدته من ذلك (الطعن المدني ٣٠/٤٦٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠) السنة ١٦ ص ١١٦٠ حيث قضت محكمة النقض (أن الناقل الذي استولي علي البضاعة المنقولة غشا منه يجوز له أن يرفع دعوى (المسئولية العقدية) التي رفعها صاحب البضاعة بالتقادم علي أساس (المسئولية التقصيرية) رغم أن دعواه (العقدية) لم تتقادم بعد

استناداً إلى نص (م ١٠٤ تجاري قديم) التي ترتب علي الغش أن يزول (بالتقادم القصير) ويصبح التقادم (١٥ سنة) ولكن الناقل السارق دفع هنا (بالتقادم الثلاثي) الذي تعرفه (المسئولية التقصيرية) مرتكزاً إلى (غشه) فأجابته المحكمة إلى طلبه).

وقت بدء حساب وتقدير التعويض:-

٤٠- قالت محكمة النقض أن بدعوا استحقاق التعويض يكون من وقت تحقق الضرر الموجب له ويتقرر الحق في التعويض عنها بحيث إذا انقضت المدة المقررة لسقوط الحق عن التعويض عنها دون مطالبة سقط الحق فيها بالتقادم طبقاً (م ٣٨١ مدني) (طعن ٥١/٧٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢١) ويختلف الوقت بحسب نوع الإخلال بالالتزام تأخيراً أو امتناعاً .

أولاً: حالة التأخير عن التنفيذ:

فيجب أولاً حلول أجل استحقاق الدين ثم أعذاره بموجب إنذار رسمي علي يد محضر ووصوله إلي علم المدين أو تسلمه له ويقدر التعويض من هذا الوقت إلي حين صدور حكم نهائي فاصل في الموضوع (م ٢١٧ مدني)

ثانياً: امتناع المدين عن التنفيذ لالتزامه :

هذا الامتناع دليل سوء نية المدين وعدم تنفيذه للالتزام فلا يكون هناك موجباً لأعذاره فيلزم المدين بالتعويض من وقت ثبوت نيته في عدم التنفيذ .

٤١- تقدير التعويض (مقياسه)

المواد ١٦١، ١٧٠، ٢٢١، ٢٢٢ مدني

يقدر التعويض: ١- بقدر (الضرر) ٢- وبالنوع الذي تراه محكمة الموضوع مناسباً لجبره طالما لم يرد به نص في القانون أو بالعقد الاتفاق يلزم بإتباع معايير معينة في خصوصية (طعن ٣٠/٢٤٢ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٩).

(طعن ٧٠٨٥ / ٦٣ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٣٠).

٤٢- مقياس التعويض وعناصره:

التعويض مقياسه في المسؤولية العقدية هو (الضرر المباشر المتوقع) (م ٢/٢٢١ مدني).
والذي أحدثه (الخطأ) وقت التعاقد. وله عناصره الثابتة بالأوراق سواء كان مادياً أو أدبياً (طبقاً للمواد ١٧٠، ٢٢١، ٢٢٢ مدني) ما لم يرتكب المدين غشاً أو خطأ جسيماً فيشمل التعويض جميع عناصر الضرر ولو كان غير متوقع الحصول وقت العقد (م ٢/٢٢٢ مدني) مع مراعاة الظروف الملازمة للمضرور (م ١٧٠ مدني) عدم تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن (الضرر الأدبي) فتقديرها من اطلاقات (قاضي الموضوع)، ومراعاة أن اشتراك (المضرور) بخطئه في إحداث الضرر يجعله يتحمل جزء من المسؤولية.

شمول الضرر عنصرين هما :-

١- الخسارة التي لحقت بالمضرور .

٢- الكسب الذي فاته ، وتستقل محكمة الموضوع بتقديره حسب ما يبين من ظروف كل دعوى دون بيان تلك الظروف (طعن ١٢٩١ / ٥٤ ق (جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٣)) ويكفي بيان عناصر الضرر وأوجه حقه المضرور فيه (طعن ٣٦٣٥ / ٥٩ ق جلستي ١٩٩٤ / ٣ / ٣٠) .
أما في نطاق المسؤولية التقصيرية:

يضاف إلى جانب الضرر المباشر المتوقع الضرر المباشر غير المتوقع (طعن ٦٢/٨٥٠٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣) (طعن ١٦/١٠٠٩ ق جلسة ٢٩٦٥/١١/١١) ولكن يمكن أيضاً في نطاق المسؤولية العقدية:

أن يضاف إلى جانب الضرر المتوقع في حال الخطأ اليسير الضرر غير المتوقع وذلك إذا ارتكب المدين غشاً أو خطأ جسيماً (م ٢/٢٢١ مدني) وكلاهما ينطوي على سوء النية والقصد العمد فأن التعويض يمتد ليشمل الضرر غير المتوقع ويستبدل بالتعويض العادل التعويض الكامل ويقاس الضرر (بمعيار موضوعي) وليس بمعيار شخص ويجب توقع مقدار ومداه (طعن ٦٨/٣٩٥٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨) وهو إخلال المدين بالتزامه التعاقدي (عمداً) .

(طعن ٢٤/١٨٢ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٤) .

والمعيار الموضوعي :-

هو ذلك الضرر الذي يتوقعه الشخصي المعتاد في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين وليس الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات (طعن ٣٦/٤٥ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣١) .

(طعن ٣٦/٢٠٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٨) وتقدير التعويض عن الضرر (مسألة واقع) يستقل بها قاضي الموضوع (طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠) (طعن ٥١/١٠٨٩ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٧) (طعن ٦٢/٥٨٠٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣) أما تعيين عناصر الضرر الداخلية في حساب التعويض فتخضع لرقابه محكمة النقض (طعن ٤٣/٣٤٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ، (طعن ٢٥٨ / ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩) ، وتقدير الضرر مراعاة الظروف الملابسة في تقدير التعويض (طعن ٥٠/٢٥٨ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩) .

استقلال (قاضي الموضوع) بها شرطه:

(أ) بيان عناصر الضرر .

(ب) وجه أحقية طالب التعويض فيه مادام لا يوجد في القانون بنص يلزمه باتباع معايير معينه في تقديره .

(طعن ٣٤/٣١٠ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨) (طعن ٤٩/٢٣٨١ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٧) لم ينشر .

(طعن ٥٠/١١٦٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠) السنة ٣٥ ص ١٣٦١

(طعن ٥٠/١١٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦) لم ينشر .

(جـ) وأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر وأركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة السببية أحاطه كافيه ، وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التي أنتهي إليها (طعن جنائي ٤٣/١٦٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ويضاف إلي عنصر التعويض السابقين عنصراً ثالث هو (الظروف الملابسة) أشارت إليه (م ١٧٠ مدني)

ومجال تطبيقها حاله ما إذا لابس التنفيذ غش أو خطأ جسيم فيطبق بشأنه (قواعد المسؤولية التقصيرية) ويقصد به درجة جسامه خطأ المدين أو المسئول دون ظروفه الشخصية فهذه الأخيرة تراعى بالنسبة (للمضرور) فتشمل سنة ووضعه الاجتماعي والثقافي وحالته الصحية سواء مادي أو أدبي فتقدير التعويض واحد في الضررين (طعن ٣٥٣٥ / ٦٤ ق جلسة ١٣ / ٢ / ٢٠٠٦) .

وكمثال فجرح مريض السكر أشد من جرح غيره ومن يعول أسرة ليس كمن لا يعول أو الظروف الشخصية للمسئول فلا تدخل في الاعتبار (ويراجع التقنين المدني في الالتزامات للأستاذ/ محمد كمال عبد العزيز ص ٥٩٠، ومجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني الجزء الثاني ص ٣٩٣، ٣٩٤) وقالت محكمة النقض (تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة في تقدير التعويض استقلال قاضي الموضوع بها شرطه بيان عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه مادام لا يوجد نص في العقد أو القانون يلزمه باتباع معايير معينه في تقديره (طعن ١١٦٢/٥٠ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٨٤) .

ويجوز تخفيض التعويض عن قيمة (الضرر الواقع والحاصل) في حاله (اشتراك المضرور في إحداثه بالقدر الذي أسهم به) وهي حاله (الخطأ المشترك) كما يجوز للقاضي زيادة مبلغ التعويض في حاله (الغش أو الخطأ الجسيم) فيضيف إلي جانب الضرر المباشر المتوقع في المسؤولية العقدية (الضرر المباشر غير المتوقع وبدلاً من أن يحكم بالتعويض العادل يقضي بالتعويض (الكامل) .

وبلاحظ في هذا الصدد :

أن كل تجاوز (للتعويض الكامل) لا يسانده نص قانوني يعد (إثراء بلا سبب مشروع) كما يراعي عند تقدير التعويض (قيمة الضرر وقت صدور الحكم النهائي بالتعويض) وليس قيمته عندما وقع ، كي يعطي (المضرور) حقه في (تعويض كامل للضرر) الذي أصابه بما يكفي لإصلاح الضرر وجبره بالقدر الذي يعيد أموال المضرور إلى حالتها الأولى قبل حدوث الفعل الخطأ إذ يلتزم المسئول عن الضرر (بجبر الضرر الكامل) ولا يكون التعويض كافياً لجبره إذا لم يراع في تقديره (قيمة الضرر وقت صدور الحكم النهائي) (طعن ٥٦/٥٦٤ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٦) (الطعنــــــــــــــــان ٢١٤٥ ، ٥٩/٢٦٥٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٧) .

فكلما كان الضرر (متغيراً) تعين علي القاضي النظر إليه لا كما كان عندما وقع بل كما صار إليه عند الحكم (طعن ٥٢/٢٠٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٣) ما لم يكن (المضرور) قد أصلح الضرر بمال من عنده فلا يكون له عندئذ أن يرجع بغير ما دفعه فعلا مهما تغيرت الأسعار وقت الحكم (طعن ٥٦/٥٦٤ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٦) .

وبيان عناصر الضرر الموجب للتعويض لا يخضع لمعايير معينة لعدم وجود نص ملزم وتستقل بتقديره محكمة الموضوع حسبما تتبينه من ظروف كل دعوى (طعن ٥٤/١٢٩١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٣) .

٤٣- وبالنسبة لتقدير التعويض من الضرر الأدبي:

فيكفي فيه أن يكون (مواسياً للمضروب ويكفل رد اعتباره بما يتناسب مع واقع الحال والظروف والملابسة دون غلو أو إسراف ولو كان ضئيلاً مادام يرمز إلى الغاية منه ويحقق النتيجة المستهدفة به .
(طعن ١٣٦٨/٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١/٨)

ويراعي في هذا الصدد:

- أن علي الدائن إثبات ما أصابه من خسارة وما فاتته من كسب .
- تعديل محكمة الاستئناف لمبلغ التعويض يوجب (نكر سبب التعديل)
- يجب علي القاضي كذلك (إدخال تفويت الفرصة) (كضرب مادي) ضمن عناصر الضرر .

من متى يلزم القاضي المدين بالتنفيذ النقدي (التعويض) بدلاً من التنفيذ العيني الذي هو الأصل؟

الجواب: أن الأصل هو التنفيذ العيني ولا يصار إلي عوضه النقدي إلا في أحوال:

- ١- أن يكون العقد مرهقاً للمدين ولا يلحق بالدائن ضرراً جسيماً (م ٢/٢٠٣ مدني) .

(الطعن ٥٦٥/٥٧٠/٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠)

- ٢- استحالة التنفيذ العيني أو امتناع المدين عن التنفيذ (المواد ١/٢٠٣، ٢١٥ مدني) .

(طعن ٥٣/٢٦٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) وللقاضي عدم الحكم بالتعويض في أحوال :-

(١) السبب الأجنبي (قوة قاهرة، خطأ الغير، خطأ المضرور) (م ٢١٥ مدني).

(٢) استغراق خطأ الدائن خطأ المدين واشتراكه في إحداث الضرر بالزيادة (م ٢١٦ مدني).

كما أن له خفض مقدار التعويض إذا اشترك الدائن مع المدين في الخطأ والضرر دون زيادة (م ٢١٦ مدني).

٤٤- ومما يدخل في حساب عناصر الضرر التي يجوز لمحكمة الموضوع التعويض عنها كذلك :-

١- طول أمد التقاضي (م ١٨٨ مرافعات) . (طعن ٥٦ / ٧١٥ ق جلسة ١٩٨٩ / ٤ / ٦) .

ومن أحكام النقض:

١- سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تتدخل في حسابها جميع عناصر الضرر ومنها ما يصيب المضرور بسبب طول أمد التقاضي وأنه استعمل حق التقاضي استعمالاً كيدياً بقصد مضارة خصمه .

(طعن ٣٢/٣٧٥ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦) (طعن ٥٦/٧١٥ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٦) . (طعن ٣٥ / ٣٣١ ق جلسة ١٩٦٩ / ٧ / ٣) .

وأن أعمال الجراء المنصوص عليه بمادة ٢٢٩ مدني شرطه : ثبوت كيدية الدفاع , والقصد الى أطالة امد التقاضي اضرار بالمدين (الطعن السابق الاخير) .

نفقات التقاضي (م ١٨٨ مرافعات) وأتعاب المحاماه

(طعن ٩٦٠ / ٥٨ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٠) .

وهي أحكام التقاضي :

- نفقات التقاضي التي تدخل ضمن عناصر التعويض عن إساءة استعمال حق التقاضي لا تكفي لجبرها المصروفات القضائية المحكوم بها (طعن ٣٩٢/٣٥ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٦٩) .

٣- رفع دعوى كيدية بغير مبرر وعلي غير أساس بقصد العناد واللد والكيد والعنت والانتقام والأضرار بالخصم (م ١٨٨ مرافعات، ٤/٢٣٥ مرافعات) مع جواز الحكم إلي جانب ذلك بغرامه لا تقل عن ٤٠ جنية ولا تزيد عن ٤٠٠ جنية (م ١٨٨/٢ مرافعات) كما يجوز المطالبة بالتعويض إذا رفع استئناف كيدي أمام ذات المحكمة أو بدعوى مبتدأه (م ٤/٢٣٥ مرافعات) .

٤- اشتراك المضرور بخطئه في إحداث الضرر تجعله يتحمل جزء من المسؤولية ويتم تقدير التعويض علي أساس (جسامة الضرر) (وظروف المضرور) وليس ظروف المسئول عن الخطأ .

وأوضحت (م ١٧٠ مدني) مراعاة (الظروف الملائمة) في حالة الغش والخطأ الجسيم ويقصد بتلك الظروف درجة جسامة خطأ المدين المسئول فيراعي الظروف الشخصية للمضرور من حيث وضعه الاجتماعي والثقافي وحالته الصحية فجرح مريض السكر أشد من جرح غيره ومن يعول أسرة كمن لا يعول أما الظروف الشخصية للمسئول

فليست محل اعتبار ويتحقق أعمال الظروف الملائسة في (المسئولية
التقصيرية وليست العقدية) .

ومن أحكام النقض في هذا الصدد:

١- تقدير التعويض الجابر (للضرر) استقلال قاضي الموضوع به
شرطه أن يكون قائماً علي أساس سائق مردوداً إلي عناصره الثابتة
بالأوراق ومتكافئاً مع (الضرر) (طعن ٥٨/٣٠٧ ق جلسة
١٩٩٤/١٢/٢٥) .

٢- تعويض الضرر يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من
كسب بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية إذا لم يكن في الاستطاعة توقيه
ببذل جهد معقول (طعن ٣٢/١٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٨) .

٣- تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص يلزم
بإتباع معايير معينه في خصوصه هو من سلطة (قاضي الموضوع)
مادام لا يوجد نص يلزمه بإتباع معايير معينه ولا معقب عليه من
محكمة النقض في ذلك شرطه متى كان قد بين عناصر الضرر ووجه
أحقية طالب التعويض فيه .

(طعن ٣٤/٣١٠ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨) .

(طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠) .

٤- مفاد المواد ١٧٠، ٢٢١، ٢٢٢ مدني أن الأصل في المساءلة
المدنية أن التعويض عموماً يقدر بمقدار (الضرر المباشر) المتوقع الذي
أحدثه (الخطأ) وقت التعاقد ويستوي في ذلك (الضرر المادي والضرر
الأدبي) علي أن يراعي القاضي في تقدير التعويض (الظروف الملائسة

للمضرور) دون تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن (الضرر
الأدبي) (طعن ٣٦/٣٣٤ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨) .

(طعن ٤٩/٩٣٤ ق جلسة ١٩٨٣/١/١٢) .

٥- تعيين عناصر الضرر من (مسائل القانون) التي تخضع لرقابه
محكمة النقض (طعن ٣٦/٢٠٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٨) .

٦- المصروفات القضائية وأتعاب المحاماة تمثل نفقات فعلية تكبدها
المحكوم له في تلك الدعوى فتعتبر من قبيل (التعويض) وتأخذ حكمة
في حلول المتبوع في كل ما وفي به من التعويض محل الدائن
المضرور ومن ثم يكون للطاعن أن يرجع علي تابعه المطعون ضده
لاقتضاء هذه المصروفات بدعوى الحلول (طعن ٥٨/٩٦٠ ق جلسة
١٩٩٠/١٢/٢٧) .

٧- سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض تخولها أن تدخل في
حسابها جميع عناصر الضرر ومنها ما يصيب المضرور بسبب طول
أمد التقاضي (طعن ٣٢/٣٧٥ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٦) .
(طعن ٥٦/٧١٥ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٦) .

٨- تخلف البائع عن توريد بعض الأقطان المباعة للمشتري (تقصير
جزئي) يبيح للباضي تخفيض التعويض المتفق عليه إلي الحد الذي
يتناسب مع (مقدار الضرر الحقيقي) الذي لحق الدائن تقدير ذلك يدخل
في سلطة (محكمة الموضوع) (طعن ٢٧/٣٣٩ ق جلسة
١٩٦٢/١٢/٢٧) .

٩- تقدير التعويض عن الضرر يعد من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أن مناط ذلك أن يكون هذا التقدير قائماً على أساس سائغ مردوداً إلى عناصره الثابتة بالأوراق ومبرراته التي يتوازن بها أساس التعويض مع العلة من فرضه بحيث يكون متكافئاً مع الضرر ليس بونه وغير زائداً عليه طالما لا يوجد في القانون نص يلزم بإتباع معايير معينة في هذا الصدد والمقرر أنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع (مستندات) وتمسك بدلائلها فالتفت الحكم عن التحدث عنها بشيء مع ما قد يكون لها من دلالة فإنه يكون معيباً بالقصور وهو ما مؤداه أن التعويض مقياسه (الضرر المباشر) الذي أحدثه الخطأ ويشتمل هذا الضرر على عنصرين جوهريين هما الخسارة التي لحقت المضرور والكسب الذي فاته وهذا العنصران هما اللذان يقومهما القاضي بالمال على إلا يقل عن الضرر أو يزيد عليه متوقفاً كان هذا الضرر أم غير متوقع متى تخلف عن المسؤولية التقصيرية (طعن ٦٠/٣٣١٠ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٦).

(طعن ٦٢/٨٥٠٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣) (طعن ٦٣/٧٠٨٥ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٣٠).

(طعن ٤٩/٩٣٤ ق جلسة ١٩٨٣/١/١٢) السنة ٣٤ ص ١٨٨).

٦- المدين في المسؤولية العقدية:

لا يلزم في غير حالتها الغش والخطأ الجسيم إلا بتعويض الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد وذلك عملاً بمادة ١/٢٢١ مدني) ويشمل تعويض الضرر (ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من

كسب والضرر المتوقع يقاس (بمعيار موضوعي) لا بمعيار شخصي
بمعني أنه هو ذلك الضرر الذي يتوقعه الشخص المعتاد في مثل
الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين لا الضرر الذي يتوقعه هذا
المدين بالذات .

(طعن ٣٥/٢٨٨ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢) السنة ٢٠ ص ٩٣٩

(طعن ٣٨/١٤٥ ق جلسة ١٩٧٣/٤/١٧) السنة ٢٤ ص ٦١٦

التعويض التكميلي

بالإضافة إلى الفوائد

١- مفاد نص المادة ٢٣١ من القانون المدني أنه يشترط للحكم بالتعويض التكميلي بالإضافة إلى الفوائد أن يقيم الدائن الدليل على توفر أمرين أولهما حدوث ضرر استثنائي به ، لا يكون هو الضرر المألوف الذي ينجم عادة عن مجرد التأخير في وفاء المدين بالتزامه وثانيهما سوء نية المدين بأن يكون قد تعمد عدم الوفاء بالتزامه وهو عالم بما يحدثه ذلك لدائنه من الضرر ، وإذ كان من الثابت أن الطاعنين لم يقدموا لمحكمة الموضوع الدليل على قيام هذين الأمرين ، كما لم يطلبوا سلوك طريق معين لإثبات توافرها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض لهم بالتعويض التكميلي يكون صحيحا في القانون .

(الطعان رقما ٤٧٥ ، ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠) .

استحقاق الفوائد عن التعويض

١- إذ كانت محكمة النقض قد قضت في النزاع بحكمها في الطعن السابق بنقض الحكم الاستثنائي الأول فيما قضى به من تعويض للطاعن عن فصله تعسفياً ، فقد زال ذلك الحكم في هذا الشطر منه وعاد لمحكمة الإحالة حقها المطلق في تقدير التعويض والذي لا يكون معلوم المقدار في مفهوم المادة ٢٢٦ مدني لا بصدر الحكم الذاتي في الدعوى وهو ما لم يتحقق إلا بالحكم المطعون فيه (بالطعن المائل) علي أنه لما كان هذا الحكم الأخير وعلي ما يفصح عنه منطوقة وأسبابه المرتبطة بهذا الشق من قضائه قد رفض كلية أجابه الطاعن إلي ما طلبه من فوائد عن مبلغ التعويض رغم استحقاقه لها وتأسيساً علي النظر المتقدم من تاريخ الحكم المذكور فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (طعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١) .

٢- المقصود بكون المبلغ محل الالتزام معلوم المقدار وقت الطلب كشرط لسريان فوائد التأخير من تاريخ المطالبة القضائية وفقاً لنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني هو إلا يكون المبلغ المطالب به تعويضاً خاضعاً في تحديده لمطلق تقدير القضاء أما حيث يكون التعويض مستنداً إلي أسس ثابتة باتفاق الطرفين بحيث لا يكون للقضاء سلطة رحبة في التقدير فإنه يكون معلوم المقدار ، وقت الطلب ولو نازع المدين في مقداره إذ ليس من شأن منازعه المدين إطلاق يد القضاء في التقدير بل تظل سلطته التقديرية محدودة النطاق ومقصورة علي حسم النزاع في

حدود الأسس المتفق عليها وإذا كان عقد التأمين الذي استند إليه الطرفان قد تضمن التزام شركات التأمين بالتعويض علي أساس القيمة المؤمن بها أو الأسعار الرسمية أو السوقية بجهة التصدير إذا لم تكن هناك تسعيرة رسمية أيهما أقل وكان الحكم الابتدائي والمطعون فيه قد التزما هذه الأسس كما ألزمها الخبير المنتدب في تقدير التعويض فقدره علي أساس أقل الأسعار السوقية فأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسريان الفوائد التأخيريه من تاريخ الحكم استناداً إلي أن التعويض المطالب به غير خال من النزاع مقدماً وغير محدد المقدار فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٨٨، ١٩٣ لسنة ٤٢ جلسة ١٤/٦/١٩٧٦) .

٣- طلب التعويض عن نزع الملكية وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة لا يعتبر معلوم المقدار وقت الطلب بالمعني الذي عنته المادة ٢٢٦ مدني إذ المقصود في حكم هذه المادة أن يكون محل الالتزام معلوم المقدار وأن يكون تحديد مقداره قائماً علي أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير ولما كان ما يستحقه المالك مقابل نزع الملكية للمنفعة العامة يعتبر تعويضاً له عن حرمانه من ملكيته جبراً للمنفعة العامة وهو ما يكون للقاضي سلطة واسعة في تقديره فلا يكون معلوم مقدار وقت طلبه مهما كان تحديد المالك له في صحيفة دعواه ولا يصدق عليه هذا الوصف إلا بصدر الحكم النهائي في الدعوى ولا يغير من ذلك قيام الطاعنين الجهة نازعة الملكية بتقدير تعويض عن الأرض المنزوع ملكيتها وعرضه علي المطعون عليهم المالكين ذلك

أنهم لم يقبلوه ورفعوا الدعوى بطلب الحكم لهم بالتعويض الذي حددوه مما يجعل تقدير التعويض مؤجلاً إلى حين الفصل في النزاع نهائياً ومن ثم فلا تستحق الفوائد عن التعويض إلا من تاريخ الحكم النهائي .
(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢) .

٤- متى كانت المطالبة القضائية بالتعويض قد تمت بعد العمل بالقانون المدني القائم فإن الفوائد علي هذا التعويض لا تسري إلا من تاريخ الحكم النهائي وإذ قضي الحكم المطعون فيه بفوائد هذا التعويض عن مدة سابقة علي صدوره فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (الطعن رقم ٤٧٥ ، ٤٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠) .

٥- إذ كان أساساً المطالبة بالتعويض عما فات المطعون ضده من كسب جبراً للضرر الذي أصابه نتيجة إخلال الطاعنة بالتزامها التعاقدي يختلف عن أساس المطالبة بالفوائد القانونية عن هذا التعويض بسبب تأخر الطاعنة عن الوفاء به فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي للمطعون ضده بالفوائد عن مبلغ التعويض المقضي به لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٦) .

٦- تحدد المادة ٢٢٦ من القانون المدني سعر الفائدة القانونية في المسائل التجارية بواقع ٥% وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قضي في مادة تجارية بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده جزء من التعويض الذي طالب به وفادته القانونية بواقع ٥% وقد تأيد هذا الحكم استئنافياً وارتضته الطاعنة ولم تطعن فيه بطريق النقض فإن القضاء المشار إليه يكون قد

حاز حجية بين الطرفين تمنع الطاعنة من المنازعة في تجارية المعاملة وسعر الفائدة المقررة عنها وذلك عند نظر المطالبة بباقي التعويض (طعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦/٤/١٩٧٩) .

٧- مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني أنه لا تسري الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية إلا على المبالغ التي تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى والمقصود بمحل الالتزام معلوم المقدار هو وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في تقديره وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على إخلال الطاعنة في تنفيذ التزامها بتسليم المطعون ضده كميات الأرز المتفق عليها مقابل كميات الذرة التي تسلمها منها بالفعل وكان ما قضي به الحكم لا يعدو أن يكون تعويضاً عن إخلال الطاعنة في تنفيذ تعاقدها من المطعون ضده وهذا التعويض لم يكن معلوم المقدار وقت رفع الدعوى بل يخضع تقديره لسلطة القضاء ومن ثم فإن الفائدة القانونية التي تستحق عن التأخير في الوفاء به لا تسري إلا من تاريخ الحكم النهائي (الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦/٤/١٩٧٩) .

٨- إذ كان المطعون عليهم يطالبون بمبالغ النقود التي أدتها إليهم إدارة الأشغال العسكرية تعويضاً عن إتلاف الثمار وهي معلومة المقدار وقت الطلب ولا يجادل الطاعنون في قدرها وقيمتها ومن ثم فإن الفوائد التأخيرية تستحق عليها من وقت المطالبة الرسمية وحتى السداد عملاً بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني .

(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٨) .

٤٥ - تفاقم الضرر بعد صدور حكم نهائي بالتعويض (م)

٢/٢٣٥ مرافعات)

طلب المضرور زيادة قيمة التعويض أمام محكمة الاستئناف لا يعد طلباً جديداً بنص للقانون (م ٢/٢٣٥ / مرافعات) نتيجة تفاقم الأضرار المبررة للمطالبة بها وطروء أسباب الزيادة بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة .

(طعن ٤٧٩٨ ، ٤٨٠/٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٧/٢٨) ويمتد ليشمل ما استجد طوال مدة نظر الدعوى الاستئنافية ، غير أنه ليس لمحكمة الاستئنافية أن تقضي بتعويض (أكثر) من الحد الذي يطلبه المضرور مهما كان قد تفاقم الضرر استناداً إلى قاعدة (عدم جواز الحكم بغير ما يطلبه الخصوم) .

ويلاحظ : أن سلطة المحكمة الاستئنافية في نظر طلب التعويض الإضافي عن تفاقم الضرر لا يقتصر على ما استجد من ضرر وقت رفع الدعوى الاستئنافية بل يشمل كافة الأضرار وقت رفع الدعوى الاستئنافية لأن (الضرر) كلما كان (متغيراً) تعين على القاضي النظر فيه لا كما عندما وقع بل كما صار إليه عند الحكم .

(طعن ٤٧٩٨ ، ٤٨٥٠/٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٧/٢٨) (طعن ٥٣/٢٠٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٣) .

وعليه يجب نقص الحكم الاستثنائي إذا حدد فيه التعويض بناء
علي (قيمة الضرر وقت المداولة) ولم يعتد بما استجد منه (بعد المداولة
حتى وقت صدور الحكم) .

ويجب علي محكمة الاستئناف أن تبين بأسباب حكمها الضرر
الجديد الذي أصاب المضرور من وقت صدور الحكم الابتدائي إلي حين
صدور الحكم الاستثنائي وإلا تعرض حكمها للطعن بالنقض (الطعنات
١٢٢٧، ٤٧/١٢٣٥ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨) وذلك لانتفاء عناصر
الضرر الإضافية باعتبارها الأساس القانوني الذي تبني عليه زيادة قيمة
التعويض المحدد في الحكم المطعون فيه .

**٤٦- هل يجوز (الحمل المستكن) طلب التعويض عن الضرر
الشخصي المباشر الذي يلحق به نتيجة الفعل الضار الذي
أصاب مورثه قبل تمام ولادته حياً علي أساس فكرة (الضرر
المرتد) ؟**

أحالت (م ٢٩ مدني) حقوق الحمل المستكن إلي (القانون)
وبالرجوع إليه نجد في المرسوم بقانون ١٩٥٢/١١٩ بالولاية علي المال
والولاية علي الحمل المستكن وفي قانون الجنسية أثبت له (الحق في
اكتساب جنسية أبيه) وفي قانون الميراث اعترف (بحقه في الميراث)
وفي قانون الوصية اعترف له بالحق فيما يوصي به ، أما (التعويض
عن الضرر الشخصي المباشر) الذي يلحق به نتيجة الفعل الضار الذي
يصيب مورثه قبل تمام ولادته حياً / فلم يعينه القانون (فلا يستحق عنها

تعويضاً) لأن حقوق الحمل المستكن حددها للقانون علي سبيل الحصر وكذلك (الهيئة) لا تثبت له .

ونلك (لعدم صدور قبول عنه) (طعن ٦٠/١٠٧٥ ق جلسة ١٩٩٥/٦/٢٧) ويرى البعض عكس ذلك بأن ثبوت الحمل في وقت لاحق علي إصابة والده لا يخل بحق الجنين في التعويض عن الضرر الشخصي المادي والأدبي من جراء موت والده بشرط (ولادته حياً) أو ثبوت الحمل وقت موت الوالد ينشأ ضرر أدبي مستقبل محقق يجب التعويض عنه يتمثل في شعور وحرمان عاطفي أليم لصيرورته يتيماً محروماً من عطف وحنان الأمومة والأبوة .

٤٧- استئناف حكم التعويض ومتي يعد طلب التعويض طلباً جديداً غير مقبول استئنافه:

من المبادئ المقررة أمام محكمة الاستئناف والتي تعد من (النظام العام) (طبقاً لأحكام م ٢٣٥ مرافعات) هي (عدم جواز إبداء طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف) وذلك سواء من حيث الأشخاص أو المحل (الموضوع) أو السبب لأنه يعد إخلالاً بمبدأ التقاضي علي درجتين وهو من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي بمصر وللمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها (طعن ٤٧/٦٩٥ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥) .

وأن الطلبات الجديدة في الاستئناف والتي يجوز إيدؤها أمام محكمة الاستئناف أساسها (المادتين ٢٣٣، ١/٢٣٥ مرافعات) وما يبيده الطالب من أسس تبرر طلبه اعتبارها أوجه دفاع في الدعوى فيجوز

إبداء الجديد منها في الاستئناف (طعن ٥٨/١٤٣٨ ق جلسة ١١/٤/١٩٩٣) وأنه يجوز تغيير سبب موضوع الطلب الأصلي والإضافة إليه في الاستئناف مع بقاؤه على حاله دون تغيير .
(طعن ٥٥/٥٩٣ ق جلسة ٤/١/١٩٩٠) (طعن ٥٥/١٤٩٩ ق جلسة ٤/٤/١٩٩١) .

٤٨- ومما لا يعد طلباً جديداً أمام محكمة الاستئناف ويجوز قبوله:

١- يجوز للمضرور رغم استناده إلى (الخطأ التقصيري) الثابت أو المفترض الاستناد إلى (الخطأ العقدي) والعكس صحيح ولو لأول مره أمام محكمة الاستئناف باعتباره وسيلة دفاع في دعوى التعويض ولا يعد تغييراً لسبب الدعوى .

(طعن ٣١/٢١٩ ق جلسة ٢٧/١/١٩٦٦) (طعن ٣٠/١٤٩ ق جلسة ٢/٤/١٩٦٨) .

٢- التعويضات بطلب الزيادة نتيجة تفاقم الأضرار المبررة طبقاً (م ٢/٢٣٥ مرافعات) (طعن ٤٩/٩٣٤ ق جلسة ١٢/١/١٩٨٣)

٣- طلب التعويض لأول مره أمام محكمة الاستئناف بشرط
(أ) سبق طلب التنفيذ العيني أمام محكمة أول درجة .

(ب) تراخي المدين في القيام به (طعن ٢٨/١٠٦ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٦٣) .

٤- طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريقة التعويض يجوز إيداء أي منهما لأول مرة أمام الاستئناف بشرط سبق إيداء الآخر أمام محكمة الاستئناف (طعن ١٣٦١/٤٩ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٣) .

٥- طلب التعويض عن كفاه الأضرار نتيجة وفاة المورث أمام محكمة أول درجة إيدأؤه في صحيفة الاستئناف شاملاً التعويض عن (الضرر المادي للمورث) لا يعد طلباً جديداً (عله ذلك) .

(طعن ٢٢٨/٦٢ ق جلسة ١١/٢/١٩٩٣) .

٤٩- وما يعد طلباً جديداً غير مقبول أمام محكمة الاستئناف:

١- العدول عن طلب التعويض المؤقت إلى طلب التعويض النهائي (طعن ٣٢٦/٥٩ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٩٥) .

٢- طلب التعويض عن (الضرر الأبدي المرتد) إذا سبقه طلب التعويض عن الضرر الأبدي الشخصي أمام محكمة أول درجة (طعن ٦١/١٩٩٥ ق جلسة ٢١/٤/١٩٩٦) .

٥٠- التعويضات بالزيادة أمام محكمة الاستئناف

التعويضات التي تجيز (طلب الزيادة) استثناء أمام محاكم الاستئناف هي التعويضات التي طرأ عليها ما يبرز زيارتها عما صدرت به في الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة نتيجة (تفاقم الأضرار) المبررة للمطالبة بها (طعن ٩٣٤/٤٩ ق جلسة ١٢/١/١٩٨٣)

واختصاص المحكمة الاستئنافية بنظر طلب زيادة التعويض عن تفاقم الأضرار حتى صدور حكم نهائي يشمل المسئولين (العقدية -

والتقصيرية) ويراعي فيه الظروف الاقتصادية وانخفاض القيمة الشرائية
للنقود التي من شأنها زيادة قيمة الضرر (طعن منني / ق
جلسة ١٩٨٣/٧/٢٨) .

وهناك حالات مستثناة من (تفاقم الضرر) هي:

- ١- تجمد الضرر .
- ٢- خطأ المضرور بعدم بذله الجهد المعقول الذي يحد من تفاقم
الضرر .

الأعذار

٥١- شرط لاستحقاق التعويض في المسؤولية

العقدية (م ٢١٨ مدني) :-

والمواد (٢١٩، ٢٢٠، ٣٣٤ مدني).

(أ) **تعريف:** هو إنذار علي يد محضر أو ما يقوم مقامه (م ٢١٩ مدني) ويعلن إلي (المدين بالالتزام) ويجوز أن تقوم صحيفة الدعوى مقام الإنذار شرطة ومناطقها تضمنها (تكليف للمدين بالوفاء) (طعن ٤٨/٥٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) (طعن ٥٥/٥٩٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٦) (طعن ٤٩/١١١٠ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

ومن أحكام النقض:-

١- الأعذار ما هيته؟ الأصل فيه أن يكون بورقة رسمية من أوراق المحضرين الإعلان بصحيفة دعوى التعويض شرط اعتباره (أعذاراً) اشتماله علي (تكليف المدين بالوفاء) تقدير ذلك من سلطه قاضي الموضوع وما إذا كان مشتملاً علي التكليف بالوفاء من عدمه (طعن ٥٥/٥٩٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٦).

٢- **الأعذار:** هو وضع المدين موضع المتأخر في تنفيذ التزامه

(م ٢١٨ مدني) والأصل في الأعذار أن يكون بموجب إنذار علي محضر بالوفاء بالالتزام ويقوم مقام الإنذار كل ورقه رسمية تعلن للمدين بناء علي طلب الدائن يدعوه فيه إلي الوفاء ويسجل عليه التأخير في تنفيذه علي أن تعلن إلي المدين بناء علي طلب الدائن .

قرار محكمة الأحوال الشخصية بإلزام الوصي بإيداع المتبقي في نمته للقاصر ليس إلا (أمرأ مقررأ حق القاصر) وقاطعأ للنزاع بشأنه ومنشأأ لسند رسمي قابل للتنفيذ الجبري لا يتضمن (أعذارأ للوصي) حتى يجري من تاريخه (الفوائد) إلزام الوكيل والوصي يأخذ حكمة بفوائد ما تبقي في نمته من تاريخ أعذاره الحالات التي لا يلزم فيها الأعذار والتي يبنيتها (م ٢٢٠ مدني) ليس من بينها الحالة المنصوص عليها (بمادة ٤٣ ق ١١٩/١٩٥٢) (طعن ٣٢/٣٠٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨)

٣- مجرد (حلول أجل الالتزام) (غير كاف) لاعتبار المدين متأخراً في التزامه وجوب (أعذاره) بالوفاء عله ذلك الأصل أنه يجب للتنفيذ العيني للالتزام أو التنفيذ بطريق التعويض أن يكون (الأعذار) (بانذار) (بورقة رسمية علي يد محضر) (بالوفاء بالتزامه) حتى لا يحمل سكوت الدائن عن حلول الأجل (محمل التسامح والرضاء الضمني بتأخير المدين في هذا التنفيذ) فبأعذاره يضعه من تاريخ الإنذار موضع المتأخر في تنفيذ التزامه وما يترتب عليه من آثار قانونية ولا يعد أعذارأ أي إجراء آخر غير هذا الطريق أما في المسائل التجارية فيجوز الأعذار بورقة عرفية أو شفوية إذا جري العرف التجاري بذلك وإعلان المدين بدعوى الفسخ

لإخلاله بتنفيذ أحد التزاماته لا يعد (أعذاراً) إلا إذا اشتملت الصحيفة على تكليفه بالوفاء بهذا الالتزام .

(طعن ٤٩/١١١٠ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦) (طعن ٤٨/٥٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٥).

ب) شروطه :-

أن يكون في المسؤولية العقدية فلا يكون في المسؤولية التقصيرية عن العمل الضار أو غير المشروع كما أنه لا يلزم في المسؤولية العقدية في حالة الامتناع عن التنفيذ .

٢- أن يكون بموجب إنذار رسمي علي يد محضر بتكليفه بالوفاء بالالتزام أما الإنذار الشفوي أو الورقة العرفية فتكون في المسائل التجارية .

٣- أن يكون (بعد) حلول أجل الوفاء بالالتزام ولم يوف بالالتزام وذلك حتى يرتب الإنذار أثره فلا قيمة له قبل ذلك .

٤- يلزم تقديم أصل الإنذار لتبين المحكمة استيفاءه للشروط الواجبة (طعن مدني جلسة ١٩٤٤/٣/١٦).

وهي أحكام المنقضى:

١- عدم كفاية حلول أجل الالتزام أو التأخير في تنفيذه لاعتبار المدين متأخراً في التنفيذ بما يرتب مسؤوليته القانونية بل يلزم (أعذاره) بالطريق القانوني ليصبح المدين ملزماً بالتنفيذ الفوري .

فشرط استحقاق التعويض طبقاً (م ٢١٨ مدني): في هذه الحالة هو (الأعذار) فلا يكفي أن يكون التعويض مقدراً في العقد (وهذه حاله

التعويض الإتفاقي أو ما يسمى بالشرط الجزائي أو قد حل أجل الوفاء به وتأخرا المدين فعلا في أدائه (فالأعذار) (أجراء واجب) لاستحقاق التعويض المتفق عليه قيمة مادام أن العقد قد خلا من النص علي الإعفاء منه (طعن ٢٦/٤٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢) (طعن ٦٢/٢٦٨ ق جلسة ١٩٩٨/٤/١٢).

(ج) ~~خصائصه~~: غير قاطع للتقادم وإنما الذي يقطع التقادم هو صحيفة الدعوى المرفوعة للمطالبة بتنفيذ الالتزام أو بقيمته أمام المحكمة (طعن ٤٥/٤١٦ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٧).

(د) **أهمية الأعذار (م ٢٦٨ مدني):**

١- شرط للحكم بالتنفيذ العيني واستحقاق التعويض طبقاً م ١/٢١٨/٢٠٣ مدني وليس شرطاً لقبول الدعوى (طعن ٥٣/١٤١٤ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٠).

٢- وضع المدين في مركز الطرف المتأخر عن تنفيذ التزامه وإثبات تقصيره وإخلاله بالتزامه ويسجل عليه ذلك وذلك حتى لا يحمل سكوت الدائن عند حلول أجل محمل التسامح والرضاء الضمني بتأخر المدين في هذا التنفيذ (طعن ٣٢/٣٠٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) (١١١٠/٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦) (طعن ٤٨/٥٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) فالأعذار هو شرط لاستحقاق التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام وحلول أجل الوفاء ولم يتم بالالتزام عندئذ يقوم حق الدائن في التعويض فيتم الأعذار علي يد محضر المحكمة رسمياً متضمناً التكليف بالوفاء طبقاً (م ٢١٩ مدني) ويعطي مهلة للتنفيذ قدرها (أسبوعان) إذا لم يوف خلالها حق

للدائن بالالتزام ان يرفع دعوى تعويض أو فسخ مع التعويض حسب الحالة ولا يلزم عمل إنذار علي يد محضر في حالة الامتناع عن التنفيذ وصرح بذلك كتابيه وبهذا قالت محكمة النقض في (الطعن ٥٧/٢٠٩٢ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٦).

(والطعن ٥٣/٢٦٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٥).

(المقصود بالأعذار) هو وضع المدين في مركز الطرف المتأخر عن تنفيذ التزامه ومن ثم فلا موجب له طبقاً م ٢٢٠ مدني بعد أن أصبح تنفيذ الالتزام غير مجد بفعل الطاعن المدين وبالأعذار: يقوم حق الدائن في طلب التعويض عن الضرر الذي لحقه من جراء تأخر المدين عن القيام بتنفيذ التزامه وذلك من وقت وصول الأعذار إلي علم المسئول عن التأخير في تنفيذ الالتزام وما ترتب علي ذلك من (ضرر) للدائن ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب اللذان هما عنصري التعويض والتعويض يكون عن ضرر مباشر متوقع مترتب علي ضرر متمثل في التأخير في تنفيذ الالتزام الذي عدته محكمة النقض (خطأ) موجب لمسئولية المدين بالالتزام (م ٢١٥ مدني) (طعن ٣٤/٥٦٣ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٥) (طعن ٥٠/٨٦٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٦) (طعن ٥٣/٢٦٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) (طعن ٥٥/٥٩٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٦).

(طعن ٥٢/١٢٢٣ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٥) (طعن تجاري ٦٧/٣٣٨ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٨).

س) متى لا يستحق تعويضاً بعد الإنذار؟

لا يستحق تعويضاً إذا قام المدين (بوفاء جزئي) ثم توقف بعد ذلك عن الوفاء إلا من وقت أذار المدين بعد توقفه (أي يلزم إجراء أذار آخر بعد الوفاء بجزء من الالتزام ثم التوقف عن أداء باقي الالتزام .

(طعن / ق جلسة ١٩٤٥/١/٢٥).

هـ) متى يعتبر الأذار كأن لم يكن؟

يعدل عدم الأذار (الرجوع في الأذار) فقد يعذر الدائن المدين مره أولى ثم يرجع في أذار الأول بأذار ثان يمنح فيه المدين (مهلة للوفاء) فالعبرة بالأذار الثاني وليس بالأذار الأول (طعن / ق جلسة ١٩٤٨/٤/٢٩).

ط) أحوال الإعفاء من الأذار (م ٢٢٠ مدني).

١- إذا أصبح التنفيذ (مستحيلاً) أو غير مجد بفعل المدين (م ٢١٥ مدني).

٢- إذا كان محل الالتزام (عملاً غير مشروع) (مسئولية تقصيرية) (م ٢٢٠ مدني).

٣- تصريح المدين (كتابه) بعدم قيامه بالتزامه (أي امتناعه عن التنفيذ)

٤- إذا كان محل الالتزام رد شيء يعلم أنه مسروق أو تسلم شيء بدون وجه حق وهو عالم بذلك .

ظ) أحوال تطلب عمل (أذار) بالنسبة للمقار:

١- أراده التنفيذ العيني في حاله عدم التنفيذ أو التأخر فيه بشرط أن يكون (ممكناً) فإن استحال وجب (التعويض النقدي (م ٢٠٧ مدني) ويلاحظ أن (الأعذار) غير لازم في حال الامتناع عن تنفيذ الالتزام بشرط التصريح بذلك كتابه (م ٣/٢٢٠ مدني) (طعن مدني جلسة ١٩٤٨/١/١) .

٢- **الفسخ القضائي**: ويعتبر حكم القضاء (حكماً منشئاً وليس مقررأً) لذا يعتبر (عملاً من أعمال التصرفات) (م ١٥٧، ١٥٨/١ مدني) .

٣- **التعويض الانفاقي**: (أي الشرط الجزائي في العقد) (م ٢٢٣ مدني) بمراعاة أحكام المواد من ٢١٥ إلى ٢٢٠ مدني)

٤- الإخلاء للامتناع عن الوفاء بأجرة العين المؤجرة (م ١٨ ق ١٩٨١/١٣٦) الخاص بإيجار الأماكن أو رفض (المؤجر) استلام الأجرة (م ٣٣٤ مدني) .

٥- إذا رغب المدين في إلغاء القرض بفائدة ورد مبلغ القرض في خلال (٦ شهور) من إبرام عقد القرض (م ٥٤٤ مدني) .

ج) آثار الإنذار والنتائج المترتبة علي أجراءه:

١- أن يصبح المدين بالإنذار (مسئولاً عن أداء التعويض واستحقاقه للمدين نتيجة عدم التنفيذ أو التأخير فيه من وقت الإنذار إلي جانب فسخ العقد إذا كانت مدته لم تنقض بشرط رفع دعوى بذلك أمام القضاء (م ٢١٨ مدني) (طعن ٢٦/٤٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٣) .

كما يلزم المدين بالمصروفات القضائية للدعوى التعويض عند الحكم بالتعويض للدائن .

٢- نقل تبعه هلاك الشيء إلى المدين إذا كانت التبعة (قبل) الإنذار علي الدائن (م ٣٣٥ مدني) إلا إذا اثبت المدين أن الشيء محل الالتزام كاد يهلك كذلك عند الدائن لو أنه سلم إليه ما لم يكن المدين قد قبل تحمل تبعه الحوادث المفاجئة (م ٢٠٧ مدني) والقوة القاهرة (م ١/٢١٧ مدني) أيضاً نص (م ٤٣٧ مدني) التي تقضي بأن تبعه الهلاك (قبل) التسليم علي (البائع) وبعد أضرار المشتري لتسلم المبيع ولم يفعل تكون علي (المشتري) .

٣- وضع المدين موضع المتأخر في التنفيذ أو الممتنع عنه فيفيد في طلب الفسخ والتعويض عن الضرر الذي أصاب الدائن (م ١٥٧ مدني) ولا تعد صحيفة دعوى الفسخ (إنذاراً) إلا إذا تضمنت تكليف المدين بالوفاء (طعن ٤٨/٥٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) فهو شرط للحكم بالفسخ في حاله (الفسخ الاتفاقية) .

٤- وقف سريان الفوائد إذا كان الدين نقوداً .

٥- جواز عرض الدين علي الدائن عرضاً حقيقياً بإعلانه إليه ثم إيداعه وذلك علي نفقه الدائن .

هـ) حالات اعتبار الدائن متعنتاً في عدم قبول الوفاء

١- لرفض الوفاء المعروض عليه عرضاً صحيحاً

٢- الوفاء غير المستعمل لشروطه .

٣- التصريح بعدم قبول الوفاء (كتابه) وليس شفويّاً .

و) عدم اشتراط القانون إجراء الأعدار للتوقيع علي عقد البيع النهائي (قبل) رفع دعوى صحة التعاقد:

خلو القانون من اشتراط (أعذار المشتري للبائع أو إثبات امتناعه
عن المثول أمام الشهر العقاري) للتوقيع علي عقد البيع النهائي (قبل)
رفع دعوى صحة التعاقد .
(طعن ٦٠/٧٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٨)

٥٢- الشروط الجزائية في العقد (م ٢٢٣، ٢٤ مدني)

هو تعويض اتفاقي مقدماً علي مقدار التعويض

(أ) تعريفه:

هو اتفاق طرفي العقد مقدماً علي مقدار التعويض المستحق للدائن في حالة عدم قيامه بتنفيذ التزامه أو تأخره في تنفيذه عكس الغرامة التهديدية التي تتم بحكم القاضي (طعن مدني / ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٩) وهو أحد بنود العقد الأصلي وشروطه وتكييفه أنه (التزام تابع) (للتزام الأصلي) ينقضي بانقضائه ويبطل ببطلانه وشروطه هي ليست شروط العقد أو الالتزام الأصلي ويلزم الطرفان بما جاء فيه ولو: (أ) كان تعهداً عن الغير (طعن مدني / ق جلسة ١٩٥٤/١/١٢).

(ب) أو كان مرسى مزاى نص في كراسه الشروط به علي مصادرة التأمين حال إخلال المزايد بالتزامه .

(طعن مدني / ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٠).

ومن أحكام النقض:

١- **الشروط الجزائية:** هو تقدير اتفاقي مقدماً علي التعويض وتقديره

يلتزم به المسئول وتلتزم محكمة الموضوع بالقضاء به عند ثبوت

المسئولية ما لم يكن مبالغاً فيه أو لم يثبت تحقق الضرر .

(طعن ٤٩/٦٦١ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦) أو أنه نفذ الالتزام في (جزء

منه) فيجوز للقاضي تخفيضه .

(طعن ٦٦/٦٥٦٦ ق جلسة ٢٠٠٣/٤/١٣) أو هو اتفاق المتعاقد أن أو الطرفان مقدما علي التعويض عند امتناع المدين أو تأخره في التنفيذ (المواد ٢٢٣، ٢٢٤ مدني) (طعن ٦٦/٦٥٦٦ ق جلسة ٢٠٠٣/٤/١٣)

ب) وسبب استحقاق التعويض هو: عدم قيام المدين بتنفيذ التزامه أو تأخره فيه يترتب عليه أعمال الشرط الجزائي وهو (التعويض المقدر بة) كنتيجة للإخلال بالالتزام غير أنه لا يجوز الجمع بين الشرط الجزائي والتنفيذ العيني إلا في حالة الاتفاق علي استحقاق الشرط الجزائي لمجرد التأخير فقط.

ج) ويشترط لاستحقاق الشرط الجزائي أربعة شروط:

١- أعذار المدين (م ٢١٨ مدني).

٢- خطأ المدين .

ومن أحكام النقض:

(عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقد أو التأخير في تنفيذه (خطأ) يترتب مسؤوليته وأنه متي اتفق المتعاقد علي تقدير التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام علي أساس كل وحدة زمنية يتأخر فيها التنفيذ فإنه يجب أعمال هذا الشرط الجزائي مده تأخير المدين في تنفيذ التزامه

(طعن ٦٧/٣٣٨ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٨).

٣- ضرر يصيب الدائن .

٤- علاقة السببية بين الخطأ والضرر الحاصل كنتيجة مترتبة عليه وتلتزم (محكمة الموضوع) بالقضاء به عند ثبوت المسؤولية ما لم يكن مبالغاً أو لم يثبت تحقق الضرر (طعن ٤٩/٦٦١ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

د) دوافعه:

١ - التأخير في تنفيذ الالتزام: (اتفاق المتعاقدين على تقدير التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام على أساس وحدة زمنية يتأخر فيها التنفيذ أثره وجوب أعمال هذا الشرط الجزائي .

(طعن تجاري ٦٧/٣٣٨ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٨) لم ينشر .

٢ - أنه استثناء من قواعد التنفيذ العيني للالتزام ويستحق متى تأخر المدين في التنفيذ: الشرط الجزائي عن التأخير في تنفيذ الالتزام استثناء من قواعد التنفيذ العيني للالتزام استحقاقه متى تأخر المدين في تنفيذ التزامه لا يلزم لأعماله (طلب التنفيذ ابتداء) (طعن ٤٨/١٥٨١ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٥) لم ينشر .

٣ - **وجوبه بالعقد مؤداه** (افتراض وقوع الضرر) وللمدين إثبات عدم وقوعه لأن هذا الشرط ينقل عبء الإثبات من عاتق الدائن إلى عاتق المدين (طعن ٥٤/١٢٩٣ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١٦) .

هـ) معني وجوبه ومن المكلف بإثباته؟

١ - وجود الشرط الجزائي في العقد مؤداه (افتراض) المشرع قانوناً وقوع الضرر (م ٢٢٤ مدني) للمدين إثبات عدم وقوعه لأن هذا الشرط ينقل عبء الإثبات من عاتق الدائن إلى عاتق المدين .

(طعن ٢٥/٥٢ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٢) (طعن ٢٠/٢٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١٠/٣٠) .

(طعن ٤٣/٣٨٠ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٨) (طعن ٥٤/١٢٩٣ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١٦) .

(طعن ٥٦/٢٧٠٦ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٩) (طعن ٦٦/٦٥٦٦ ق جلسة ٢٠٠٣/٤/١٣).

٢- اتفاق المتعاقدين علي الشرط الجزائي (قرينه قانونية بسيطة غير قاطعة) علي وقوع (الضرر) طبقاً (م ٢٢٤ مدني) استثناء من م ١ ق ٦٨/٢٥ الخاص بالإثبات عبء إثبات وقوعه علي عاتق المدين (طعن ٣٨/٢٦ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٨) (طعن ٤٩/٧٤٣ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١).

(طعن ٥٦/٢٧٠٦ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٩).

٣- تحقق الشرط الجزائي أثره افتراض وقوع الضرر وجعله واقعاً في تقدير المتعاقدين (م ٢٢٤ مدني) نفي ذلك أو إثبات أن التعويض مبالغ فيه عبء إثبات ذلك يقع علي عاتق المدين ولا يكلف الدائن بإثباته (طعن ٤٨/١٥٨١ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) (طعن ٥٢/١٢٢٣ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٥).

إجراءات المطالبة به تكون برفع دعوى بالطريق العادي:

التعويض الاتفاقي لا يتوافر للمطالبة به شروط استصدار (أمر الأداء) وإنما يكون للمتضرر رفع دعوى بالطريق العادي (طعن ٦١/٣١٤١ ق جلسة ١٩٩٦/١٢/٧)

هي) ما يحدد شروطاً جزائياً:-

١- غرامات التأخير للإخلال بالالتزام (طعن ١٩/٢٨ ق جلسة ١٩٥١/٤/٥).

٢- الوكالة بأجر إذا كانت باتفاق وعزل (الوكيل) دون مبرر غير مخالف للنظام العام بعد (شرطاً جزائياً) حدد فيه مقدماً (قيمه التعويض) (م ٣٢٣/٣٢٤ مدني) (طعن ٤٢/٥٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١)
ط) ما لا يحدد شرطاً جزائياً:-

١- العربون لأنه يخول الحق في إمضاء العقد أو نقضه ويكون التكييف مبنياً علي (نية المتعاقدين) .

٢- الاتفاق علي مضاعفه الأجرة إذا (تكرر) زراعة المحصول .

ظ) الفرق بين التعويض الاتفاقي والتعويض القضائي:-

يتفقان في أن التعويض الاتفاقي: عدم جواز القضاء به إلا إذا توافرت أركان (المسئولية العقدية) من خطأ وضرر وعلاقة سببية بين الضرر والخطأ حكمه في ذلك حكم (التعويض القضائي) أما وجه الخلاف فهو أن الاتفاق مقدماً علي قيمه التعويض عن الإخلال بالالتزام العقدي (تنفيذاً أو تأخيراً) يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإثباته (الطعن ١٨٥٩ ، ٧٠/٢٤٤٤ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

ع) هتي لا يعمل بالشروط الجزائي:

١- إذا اثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر فلا يستحق تعويض (طعن ٤٩/٦٦١ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦) .

٢- إذا اثبت المدين أن التقدير كان (مبالغاً فيه إلي درجة كبير) فيجوز للقاضي تخفيض قيمه التعويض .

(طعن ٤٩/٦٦١ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

٣- إذا أثبت المدين أنه نفذ الالتزام في (جزء منه) فيجوز للقاضي تخفيضه (طعن ٦١/٣١٤١ ق جلسة ١٩٩٦/١٢/٧) (طعن ٦٦/٦٥٦٦ ق جلسة ٢٠٠٣/٤/١٣).

٤- عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين خلوه من النص علي الشرط الجزائي الوارد بالعقد الابتدائي يدل علي تخلي الطرفين عن هذا الشرط (طعن ٣٦/٤ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦).

وهي أحكام النقص في الشرط الجزائي:

١- وجود الشرط الجزائي يفترض معه أن تقدير التعويض فيه (متناسب مع الضرر) الذي لحق الدائن وعلي القاضي أن يعمل هذا الشرط إلا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر فعندئذ لا يكون التعويض الاتفاقي مستحقاً أصلاً أو إذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغاً فيه إلي درجة كبيرة وفي هذه الحالة يجوز للقاضي أن يخفض التعويض المتفق عليه (طعن ٣٤/٥٦٣ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٥).

٢- يكفي (الدائن) لقيام حقه في التعويض إثبات وقوع الخطأ وقيام رابطته السببية بينه وبين الضرر فقط (الذي اعتبره القانون قرينه قانونية غير قاطعة علي وقوعه وعده مفترضاً) ولمحكمة الموضوع سلطه تقديرية تامة دون رقابه عليها في ذلك من محكمة النقص متى كان تقديرها سائغاً في اعتبار المدين (مقصراً) (طعن ٤٣/٣٨٠ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٨).

غ) هل يجوز تطبيق الشرط الجزائي مع التنفيذ العيني؟

والجواب: الأصل تنفيذ الالتزام (عيناً) ولا يصار إلى عوضه إذا كان ممكناً إلا أن هذه القاعدة لا تسري حال الشرط الجزائي عن التأخير في تنفيذ الالتزام لأن التعويض بمقتضاه يستحق في حالة تأخير المدين في تنفيذ التزامه ويجوز أن يجتمع معه (التنفيذ العيني) وبالتالي فلا يشترط لتطبيق الشرط الجزائي وأعماله أن يكون الدائن قد طلب ابتداء التنفيذ العيني للالتزام الأصلي (طعن ٤٨/١٥٨١ ق جلسة ١٥/٦/١٩٨٢) .

وأن طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيمان يتقاسمان تنفيذ الالتزام فيجوز للدائن أن يطلب أيهما والمحكمة أن تقضي بالتعويض إذا استبان لها تعذر التنفيذ العيني (طعن ٥٠/١٧٠٠ ق جلسة ٤/٦/١٩٨١) .

هـ) حالات سلطة القاضي في تخفيض مقدار التعويض في

الشرط الجزائي (التعويض الاتفاقي)

١- إذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود وكان مقدار الشرط الجزائي يجاوز الحد الأقصى للفائدة لما كان الثابت من عقد البيع أن الطرفين اتفقا على سداد باقي الثمن وقدره / / في / وأنه إذا تأخر المشترون في الوفاء بأي قسط أو جزء منه التزموا بأداء نصف أجره الأطيان المبينة في سنة دون تنبيه أو إنذار فإن هذا الشرط الجزائي يكون في حقيقته اتفاقاً على فوائد التأخير في الوفاء بالالتزام محله مبلغ من النقود يخضع لحكم (م ٢٢٧ مدني) فلا يجوز أن يزيد

سعر الفائدة المتفق علي ٧% وإلا وجب تخفيضها إلي هذا الحد (طعن ٤٣/١٦١ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٣١) لم ينشر .

٢- إذا ثبت أن المدين قام بتنفيذ التزامه (تنفيذا جزئياً) إذا كان الثابت من وقائع النزاع أن المدين البائع قد نفذ بعض الأعمال التي التزم بها وتخلف عن توريد باقي الأقطان المتفق عليها للمشتري فإن تقصيره في هذا الشأن يكون (تقصيراً جزئياً) يبيح للقاضي أن يخفض التعويض المتفق عليه إلي الحد الذي يتناسب مع مقدار الضرر الحقيقي الذي لحق الدائن مما يدخل تقديره في سلطة محكمة الموضوع .

(طعن ٢٧/٣٣٩ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧) السنة ١٣ ص ١٢٣٨ كما أن للقاضي تخفيض مبلغ التعويض المتفق عليه إذا اثبت المدين أن الالتزام الأصلي قد نفذ في جزء منه (طعن ٦١/٣١٤١ ق جلسة ١٩٩٦/١٢/٧) .

٣- إذا اثبت أن الشرط الجزائي مبالغ فيه مبالغه كبيرة بحيث يصبح شرطاً تهديدياً فقط .

أ) متي كانت المحكمة في حدود سلطتها وبالأدلة السائغة التي أوردتها أن الشرط الوارد في العقد هو (شرط تهديدي) فإن مقتضى ذلك أن يكون لها أن لا تعمل هذا الشرط وأن تقدر التعويض طبقاً للقواعد العامة (الطعان ٢١/٣٢٣/١٩٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١٧) ص ٢٦٥ والقاضي مقيد بالشرط الجزائي فلا يجوز له زيادته حتى ولو ثبت له أن قيمه الضرر الذي لحق الدائن أكبر من قيمه التعويض المتفق عليه

باستثناء (حالاتي الغش أو الخطأ الجسيم) من جانب المدين طبقاً (م ٢٢٥ مدني) .

ب) وجود الشرط الجزائي يفترض أن تقدير التعويض متناسب مع الضرر الذي لحق بالدائن وعلي القاضي أن يعمل هذا الشرط إلا إذا اثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر فلا يستحق التعويض الاتفاقي أصلاً أو إذا اثبت أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة وفي هذه الحالة يجوز للقاضي تخفيض مبلغ التعويض المتفق عليه (طعن ٣٤/٥٦٣ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٥) (طعن ٦٢/٨٨٧ ق جلسة ١٩٩٨/٨/٥)

ج) أن (م ٢٢٤ مدني) تنص في فقرتيها الأولى والثانية علي أن لا يكون التعويض الاتفاقي مستحقاً إذا اثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر ويجوز للقاضي أن يخفض هذا التعويض إذا اثبت المدين أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة أو أن الالتزام الأصلي قد نفذ في جزء منه مما مفاده أن تحقق الشرط الجزائي الوارد في العقد يجعل (الضرر واقعاً) في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإثباته وإنما يقع علي المدين عبء إثبات أن الضرر لم يقع فلا يكون التعويض الاتفاقي مستحقاً أو أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة وفي هذه الحالة يجوز للقاضي أن يخفض التعويض المتفق عليه (طعن ٦٢/٥١٩٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٨) .

٥) حالات سقوط الشرط الجزائي:-

١- انقضاء الالتزام الأصلي وذلك باعتبار أن الشرط الجزائي (التزام تابع) للالتزام الأصلي فيسقط وينقضي بسقوطه
لما كان الشرط الجزائي التزام تابع للالتزام الأصلي إذ هو اتفاق علي جزاء الإخلال بهذا الالتزام فإذا سقط الالتزام الأصلي (بفسخ العقد) سقط معه الشرط الجزائي الوارد به فلا يعتد بالتعويض المقرر بمقتضاه ويقدر وفقاً للقواعد العامة وعبء إثبات الضرر يقع علي عاتق المدين (طعن ٣٦/٣٤٣ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٥) (طعن ٤٤/٦٦٣ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٨) (طعن ٣٤/١٣١ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧) وأن استحق تعويض للدائن تولى (القاضي) تقديره وفقاً للقواعد العامة التي تجعل عبء إثبات الضرر وتحقيقه ومقداره علي عاتق الدائن (طعن ٣٦/٣٤٣ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٥).

٢- إغفال النص عليه في العقد النهائي بعد أن كان منصوصاً عليه في العقد الابتدائي مما معناه ومؤداه العدول عنه والتخلي عن تطبيقه
إذا تضمن العقد الابتدائي (شرط جزائي) ولم ينص عليه بالعقد النهائي دل ذلك علي (انصراف النية) إلي عدم التمسك بهذا الشرط أو تطبيقه والتخلي عن أعمال هذا الشرط .

(طعن ٤٩/١٧٩٧ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢٧) (طعن ٣٦/٤ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦) .

(طعن ٣٤/١٢٩ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) (طعن ٥٩/٤٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢٧) لم ينشر .

٣- انتفاء ركن الضرر: لا يكفي لاستحقاق التعويض الاتفاقى مجرد توافر ركن الخطأ في جانب المدين بالتزام وإنما يشترط أيضاً توافر ركن الضرر في جانب الدائن فإذا اثبت المدين انتفاءه سقط الجزاء المشروط (طعن ٣٤/١٠٢ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٤) (طعن ٣٤/١٢٩ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٤)

٤- إذا قصر كلا الطرفين في التزامه أو أخل به : لا محل للحكم بما تضمنه الشرط الجزائي مادام الحكم قد اثبت أن كلا الطرفين قد قصر في التزامه (طعن ٢٣/٩٢ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/١٩)

٥) فوائد الشرط الجزائي:

١- إعفاء الدائن من إثبات ركن الضرر لكونه (مفترض) بمجرد التأخير أو عدم التنفيذ .

٢- يعفى الدائن من إثبات قدر الضرر .

٣- يخول الدائن حق اقتضاء تعويض (أعلى من قيمة الضرر بالفعل) في حالة عدم كون الزيادة في قدر الشرط الجزائي مغالى فيها إلى درجة كبيرة .

٤- استبعاد تدخل القضاء في تقدير التعويض .

٥- تخفيف مسؤولية المدين إذا كان التعويض المتفق عليه أقل من قيمة الضرر .

٦- وسيلة تهديدية لحمل المدين على الوفاء بالتزامه الأصلي إذا جاوز التعويض المتفق عليه قيمة الضرر مجاوزة كبيرة وجسيمة .

٥٣- التعويض القانوني (فوائد التأخير)

(المواد ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠ مدني)

أ) شروط استحقاقها :-

١- أن يكون محل الالتزام مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب فإذا كان المبلغ المطالب به خاضعاً في تحديده لمطلق تقدير القاضي لم يستحق عنه فوائد أما إذا كان تحديد هذا المبلغ مستنداً إلي (أسس ثابتة) لا يكون معها للقاضي سلطته تقديرية كان معلوم المقدار وقت الطلب ولو نازع المدين في مقداره إذ ليس من شأن المنازعة إطلاق يد القضاء في التقدير بل تظل سلطته التقديرية محددة النطاق ومقصورة علي حسم النزاع في حدود الأسس المتفق عليها .

(طعن / ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤) (طعن / ق جلسة ١٩٨٢/٢/٨) والفوائد هي تعويض قانوني عن التأخير في الوفاء بالالتزام بدفع مبلغ من النقود استحقاقها من تاريخ المطالبة الرسمية متى كان المبلغ معلوم المقدار وقت الطلب وأن رفض الحكم القضاء بها مع عدم بيان سبب الرفض (قصور) .

(طعن ٣٥/١١٢ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥) .

وهي أحكام النقض في هذا الصدد:

أ) طلب التعويض عن نزع الملكية لا يعتبر معلوم المقدار في

حكم (م ٢٦٦ مدني) .

(طعن / ق جلسة ١٩٨١/٤/٣) .

ب) طلب التعويض عن الإخلال بالالتزامات العقدية هو مما يخضع
لسلطة القاضي التقديرية .

(طعن ٤٩/٥١٩ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤) ويرى د/ السنهوري في كتابه
الوسيط في شرح القانون المدني ص ٨٨٨ بالجزء الثاني منه أن شرط
معلوماته المقدار وقت الطلب أنه (إما) قيد صوري (أو) قيد غير
ضروري وبالتالي تتسع دائرة استحقاق الفوائد (لكل التزام بدفع مبلغ من
النقد) .

٢- من تاريخ المطالبة القضائية (أي من تاريخ رفع الدعوى بها) فلا
يكفي (الأعذار) لاستحقاقها كما لا يكفي لاستحقاقها مطالبة المدين بأصل
مبلغ الدين بل يجب المطالبة معه بالفوائد عنها .

(طعن ٣٤/٣٩٢ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٦) (طعن ٣٣/٣١٠ ق جلسة
١٩٦٦/٥/١٩) أما فيما يتعلق بنزع الملكية والتعويض المستحق فلكونه
غير معلوم المقدار وقت الطلب طبقاً (م ٢٢٦ مدني) فلا تستحق عنه
فوائد إلا من تاريخ صدور الحكم النهائي (طعن ٣٣/١٩٤ ق جلسة
١٩٦٦/٦/٢٣) .

٣- افتراض وقوع (الضرر) بمجرد التأخير في (الوفاء) إلي جانب
توافر ركن (الخطأ) في جانب المدين .

ذلك أن المسؤولية تنتفي إذا كان التأخير راجعاً إلي (سبب
أجنبي) لا يد للمدين فيه كما أن فرض (الحراسة الإدارية) بما ترتبه من
غل يد المدين عن إدارة أمواله توجب وقف سريان الفوائد (قانونية
كانت أم تأخيريه) عن الدين الذي حل أجله من وقت صدور (قرار)

فرض الحراسة حتى تاريخ الإفراج عن أموال المدين (طعن ٥٠/٩١٧ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩).

ب) سعر الفائدة التأخيريه:

تقدر الفائدة (إجماليًا) فلا يعتد بالخسارة الواقعة أو الكسب الفائت وتقديرها القانوني (٤%) للمسائل المدنية و (٥%) للمسائل التجارية أما الفائدة الاتفاقية فيترك تحديدها لإرادة الطرفين بشرط: ألا يزيد سعرها عن (٧%) وإلا خفضت إليها ورد ما دفع زائداً عليها كنص (م ١/٢٢٧ مدني).

ج) فوائد البنوك:

غير خاضعة لنص (م ١/٢٢٧ مدني) وإنما تخضع لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ١٩٩٠/١٢/٢٠ الذي له سلطة تحديد سعر الفائدة .

د) متى تسري الفوائد التأخيريه؟

الجواب من تاريخ صدور الحكم النهائي بالتعويض باعتبار أنه التاريخ الذي أصبح فيه محل الالتزام (معلوم المقدار) وهناك طعن مدني (طعن ٣١٠/٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٥) ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢١ يقضي بسريانها من وقت رفع الدعوى بطلبها واستحقاق الفوائد من تاريخ الحكم النهائي طبقاً (م ٢٢٦ مدني) ليس لها أثر رجعي (طعن ٣١/٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢١) وشروط تطبيق (م ٢/٤١١ مرافعات) أن تكون الفوائد قد طلبت أمام محكمة أول درجة (طعن ٧١/٢٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠).

س) جواز المطالبة بتعويض تكميلي بالإضافة إلى الفوائد
بشروط (م ٢٣١ مدني):

مفاد نص (م ٢٣١ مدني) أنه يشترط للحكم للدائن بتعويض
تكميلي بالإضافة إلى الفوائد إقامة الدائن الدليل على توافر أمرين:
أولهما: حدوث ضرر استثنائي به لا يكون هو الضرر المألوف الذي
ينجم عادة من مجرد التأخير في وفاء المدين بالتزامه .

ثانيهما: سوء نية المدين لدائنه من ضرر فإذا لم يقدم الدائن الدليل
على توافرها أو يطلب سلوك طريق معين لإثبات توافرها فإن الحكم
المطعون فيه إذا لم يقض لهم بالتعويض التكميلي يكون قد أصاب
صحيح القانون (طعن ٤٧٥، ٣٨٧/٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠) (طعن
٥٢/٨١٥ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢١).

ومن أحكام النقض:

الفوائد نوعان :

تأخيريه وتعويضية ومؤدي نصوص المواد ٢٢٦، ٢٢٧ مدني هو أن
الفوائد التأخيريه وهي (تعويض قانوني) عن التأخير في الوفاء بمبلغ
من النقود والضرر المفترض وقوعه كنتيجة مباشرة لهذا التأخير من
جانب المدين أما **الفوائد التعويضية** فهي (تعويض اتفاقي) مقابل انتفاع
المدين بمبلغ من النقود لم يحل بعد أجل استحقاقه ويجب لاستحقاق
الفوائد في الحاليين أن يكون محل الالتزام مبلغ من النقود معلوم المقدار
وقت الطلب ولا عبره بمصدر الالتزام سواء كان عقداً أو خلافه وقد

حدد المشرع سعر قانوني وسعر اتفاقي والفوائد (بنوعيتها) (تعويض)

للدائن عن احتباس ماله من التداول ولا توجد تفرقه بينهما .

(طعن ٤٩/٥١٩ ق ضرائب جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤) (طعن ٦٠/١٢٦٦ ق

جلسة ١٩٩٤/١١/٢٤).

٢- طلب التعويض عن إخلال المتعاقد بالتزامه لا يمنع من طلب

(الفوائد القانونية) عن هذا التعويض للتأخير في الوفاء وذلك لاختلاف

أساس كل منها (طعن ٤٥/٣٩ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٦).

٣- سريان (الفوائد القانونية) عن التأخير في الوفاء من تاريخ صدور

حكم نهائي بالتعويض أما الحكم بالتعويض للإخلال بالالتزام فتسري

فوائده من تاريخ رفع الدعوى بالتعويض .

(طعن ٤٥/٣٩ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٦).

٤- مؤدي المواد ٢٢٦، ٢٢٧ مدني: يدل علي أن الفوائد (تأخيرية أو

تعويضية) شرط استحقاقها: يجب أن يكون محل الالتزام مبلغ من

النقود معلوم المقدار وقت الطلب ولا عبره بمصدر الالتزام والفوائد

بنوعيتها (تعويض للدائن) عن احتباس ماله من التداول وبالتالي فلا محل

للتفرقة بين النوعين من الفوائد .

(طعن ٤٩/٥١٩ ق ضرائب جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤).

٥- الضرر (مفترض قانوناً) في فوائد التأخير ولا يشترط إثبات حدوث

الضرر كشرط لاستحقاقها .

(طعن ٢٩/٤٧٥ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١١).

٦- تنص المادة ٣٣٠ مدني قديم علي أن للبائع تقاضي فوائد ما لم يدفع من الثمن من تاريخ تسلم المشتري للمبيع المثمر وهي في هذا تقوم علي أساس من العدل الذي يأبى أن يجمع المشتري بين ثمره البديلين المبيع والثمن وهي بذلك تختلف عن الأصل الذي تقوم عليه م ١٢٤ من نفس القانون ولذلك فإن للبائع حق تقاضي الفوائد من تاريخ تسلم المبيع المثمر حتى ولو كان الثمن غير مستحق الأداء حالا لسبب يرجع إلي البائع كأن يكون قد أمهل لجمع أوراق ثبوت ملكيته أو التي يستطيع بها تحرير العقد النهائي .

(طعن ١٩/٢٨ ق جلسة ١٩٥١/٤/٥) .

٧- التأخير في دفع ثمن أرض منزوع ملكيتها وتحدد قيمتها بموجب اتفاق يوجب دفع فوائد تأخير .

(طعن ٢٤/١٩٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/١١) .

٥٤ - تطبيقات قضائية

في مجال

المسؤولية التقديرية

٥٥- الفصل الأول (عقد الإيجار)

أ) مسؤولية المؤجر عن إجراء الترميمات الضرورية:

إعتبار الحكم صيانة (ماسورة تصريف المياه) الخاصة (بشقّه)
(تعلو) (المحل المؤجر) من (الترميمات الضرورية) التي تقع علي عاتق
(المؤجر) مساءلة المؤجر (مسئولية تقصيرية) عن هذه الصيانة غير
مخالف للقانون (طعن ١٩٧٣٤ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٦) .

وتذهب (م ٦٥١ مدني) إلي أن (أعباء الترميم) خلال — ١٠
سنوات التالية لإنشاء المبني وتسليمه تكون علي (المؤجر المالك) فإذا لم
يلتزم بها كان للمستأجر بعد (أعذار المالك) استصدار (تصريح من
قاضي الأمور المستعجلة) بإجرائها ثم يرجع بما أنفقه من مصروفات
علي (المالك) (خصماً من الإيجار) أو بموجب اتفاق بينه وبين المالك
طبقاً (م ٦٠ ق ١٩٧٧/٤٩) (بإيجار الأماكن) و (المواد أرقام ٢/٢٠٢،
٢/٢٠٩، ٢/٥٦٨ مدني) .

ويلاحظ: أن الالتزام بالترميمات ليس من (النظام العام) فيجوز
الاتفاق علي خلافها فإذا خلا العقد من الاتفاق بشأنها فإن (القانون) أو
(العرف السائد) إذ أحال إليه القانون هو الذي يحكمها .

ب) غشى المؤجر

١- ارتكاب (المؤجر) غشاً أو خطأ جسيماً أثرة تعويض المستأجر شاملاً جميع الأضرار المباشرة ولو كانت غير متوقعة الحصول (طعن ٣٥٠/٣٠ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٥).

٢- لئن كان أساس التعويض الذي يستحقه المستأجر في حال تعرض المؤجر له بما يخل بانتفاعه بالعين المؤجرة هو (المسئولية العقدية) التي تقضي قواعده بتعويض الضرر المباشر المتوقع الحصول إلا إذا كان (المؤجر) قد ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً فيعوض المستأجر عن جميع الأضرار المباشرة ولو كانت غير متوقعة الحصول (طعن ٣٥/٣٠ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٦).

ج) مسئولية المؤجر عن تشغيل المصعد:

قيام (شركة المصاعد) بالصيانة والإصلاح اللازمين لتشغيل المصعد مقابل (جعل مادي) تتقاضاه من (الطاعنة مالكة المصعد) (شهرياً) ليس من شأنه إخراج المصعد من (السلطة الفعلية للطاعنة) أثرة بقاؤه في حراستها وعدم انتقال الحراسة إلى (شركة المصاعد) مؤداه مسئولية الطاعنة عن الضرر الذي يحدثه المصعد (م ١٧٨ مدني) عدم انتفاء هذه المسئولية إلا بإثبات الطاعنة أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه (طعن ٦٢/٣٤٩٢ ق جلسة ٢٣/٣/٢٠٠٠)

د) التزام المؤجر بتعويض المستأجر عن النقص في انتفاعه
بالعين المؤجرة نتيجة عمل صادر من جهة حكومية طبقاً (م
٥٧٤ مدني)

التزام المؤجر بتعويض المستأجر عن النقص في الانتفاع بالعين
المؤجرة نتيجة عمل صادر من جهة حكومية في حدود القانون طبقاً (م
٥٧٤ مدني) (طعن ٥٨/١١٨ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٣).
هـ) مسؤولية المؤجر إذا كان الهلاك الكلي راجعاً إلى خطئه وما
لحق المستأجر من انفساخ الإيجار من تلقاء نفسه لانعدام المحل
قبل انتهاء مدته:

مؤدي نص (م ٥٦٩ مدني) أنه متى هلكت العين المؤجرة (هالكا كلياً)
أصبح تنفيذ عقد الإيجار (مستحيلاً) فينفسخ من تلقاء نفسه وبحكم
القانون وذلك سواء كان الهلاك الكلي بخطأ المؤجر أو بخطأ المستأجر
أو بقوة قاهرة ومسئولية المؤجر في حالة ما إذا كان الهلاك الكلي
راجعاً إلى خطئه يقتصر على تعويض يطالب به المستأجر عما يصيبه
من (ضرر) بسبب انفساخ الإيجار قبل انتهاء مدته (طعن ٤٩/١٧٠٥ ق
جلسة ١٩٨٥/٣/١١).

و) مسؤولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة:-

١- حريق العين المؤجرة يعد نوعاً من (التلف) مسؤولية المستأجر عن
أفعال مستخدميه ولو في غير أوقات العمل وفعل زائريه ونزلائه (م
٣٨٧ مدني قديم) (طعن ٤٦/٥٤١ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦).

٢- وإذا كان التزام المستأجر برد العين بالحالة التي تسلمها بها وقت العقد فإن خالف هذا الالتزام بالتزام بأن يؤدي حساباً عن الفرق بين الحالتين مسئولية مناطها محافظة الرجل المعتاد وهي (مسئولية مفترضة) (بالمادة ٢/٥٨٣ مدني) وله نفيها ونفي قرينه الخطأ بإثبات أنه بذل في المحافظة علي العين عناية الرجل المعتاد إلي جانب دفعها بإثبات السبب الأجنبي الذي حال دون بذل العناية المطلوبة.

(طعن ٤٩/٨٣٠ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩) (طعن ٣٩/٦١٤/٦١٣/٦١٠ ق جلسة ١٩٧٥/٤/١٢):

ومن أحكام النقض :

١- مؤدي نص المادتين ٥٨٤، ٥٩١ مدني أن المشرع قد جعل معيار العناية التي فرضها علي المستأجر في استعمال العين المؤجرة أو المحافظة عليها (معياراً مادياً) هو (عناية الرجل المعتاد) وأن المستأجر مسئول عما يصيب العين المؤجرة من تلف ناشئ عن استعمالها استعمالاً غير قانوني وهذه المسئولية (مفترضة) لا ترتفع إلا إذا اثبت المستأجر أن التلف لم يكن بخطئه أو أنه قد نشأ بفعل أجنبي لا يد له فيه (طعن ٤٩/٨٣٠ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩) (طعن ٢٦/٤٨ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩) (طعن ٤٦/٧٩٠ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢) وهي مسئولية عقدية عن عدم تمكنه من رد العين بالحالة التي تسلمها عليها طبقاً م ١/٥٨٤ مدني الطعن السابق وتنفع بإثبات السبب أجنبي (طعن ٤٦/٧٩٠ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢) السنة ٢٩ ص ١٧٥٠

٢- تلف العين المؤجرة أو هلاكها أو حريقها قرينه قانونية علي ثبوت وافتراض الخطأ في جانب المستأجر (م ١/٥٨٣ مدني) جواز نفيها بإثبات المستأجر للسبب الأجنبي أو خطأ المؤجر أو عيب في ذات المبنى (طعن ٤٦/٧٩٠ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢) السنة ٢٩ ص ١٧٥٠ أو عيب في ذات المبنى.

٣- نفي خطأ المستأجر عن التلف أو الهلاك جوازه بإقامة الدليل علي بذل عناية الرجل المعتاد (م ١/٢١١ مدني) ونفي المسؤولية عن الحريق وجوب أن يكون بإثبات السبب الأجنبي (م ١/٨٧٣ مدني) (طعن ٣٩/٦١٤، ٦١٣ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١٢) (طعن ٣٤/١٩٧ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦).

٤) مسؤولية المستأجر عن إحداث تغيير ضار بالعين المؤجرة دون إذن المالك:

١- التزام المستأجر بعدم إحداث تغيير ضار بالعين المؤجرة دون إذن المالك مخالفة ذلك أثره (للمؤجر) طلب (التنفيذ العيني) (وإعادة الحال إلي ما كان عليه أي العين إلي أصلها) أو نسخ عقد الإيجار مع (التعويض) في الحالتين أن كان له مقتض (م ٢/٥٨٠ مدني) (طعن ٦٣/٤٦٢٢ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٦).

٢- مؤدي نص (م ٥٨٠ مدني) أن المشرع ألزم المستأجر عدم إحداث تغيير ضار بالعين المؤجرة بدون إذن المالك ورتب علي مخالفة ذلك الالتزام قيام حق المؤجر في المطالبة بإلزام المستأجر بإزالة ما يكون قد أحدثه بالعين المؤجرة من تغيير فضلا عن (التعويض) إذا كان له

مقتض وأن ترتيب ذلك الأثر علي هذا الإخلال متوقف علي إرادة المؤجر المنفردة ذلك أن له حق التنازل عنه سواء صراحة أو ضمناً ولقاضي الموضوع استخلاص الحالة الأخيرة من الظروف والملابسات المحيطة بموقف المؤجر والتي تكشف عن نزوله عن الحق وأنه في حالة التنازل لا يجوز له الرجوع فيه باعتباره (تصرفاً قانونياً) صادر من جانب واحد ولا حاجة فيه إلي قبول المستأجر (طعن ٤٣/٤٠٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٦).

هـ) مسؤولية المستأجر عن تلف العين :-

المستأجر مسئول عما يصيب العين من تلف ناشئ عن استعمالها استعمالاً غير مألوف والخطأ (مفترض) (طبقاً م ٩١٢ مدني) ويجوز نفي هذه المسؤولية بإثبات أن التلف لم يكن خطؤه أو نشأ بفعل أجنبي لا يد له فيه وأن علي المستأجر أن يبذل من العناية في استعماله العين المؤجرة وفي المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد وهو مسئول عما يصيب العين أثناء انتفاعه بها من تلف أو هلاك غير ناشئ عن استعمالها استعمالاً مألوفاً وأن علي المستأجر أن يرد العين بالحالة التي تسلمها عليها إلا ما يكون قد أصاب العين من هلاك أو تلف بسبب لا يد له فيه والمعيار هنا (مادي) هو عناية الرجل المعتاد .

(طعن ٥٢/٥٩٧ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨).

و) مسؤولية المستأجر عن تأخره في رد العين المؤجرة بعد

انتهاء الإيجار والمسئولة دون تمكين المؤجر من الانتفاع بها ؟

إخلال المستأجر بالتزامه برد العين عند انتهاء الإيجار إذا هو
حال بفعله دون تمكين المؤجر من الانتفاع به دون عائق يجعله طبقاً (م
٥٩٠ مدني) ملزماً بدفع (تعويض) للمؤجر يراعي في تقديره (القيمة
الإيجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر) (طعن ٣٤/٩٣ ق جلسة
١٩٦٧/١١/١٤).

٥٦- الفصل الثاني

عقد البيع

س) ما الجزاء علي إخلال البائع بتسليم المبيع كأحد الالتزامات التي تقع علي عاتقه والمتولده علي عقد البيع العرفي ولو لم يسجل (م ٤٣١ مدني)؟

الجواب: للمشتري حال إخلال البائع بالتزامه بتسليم المبيع (بالخيار) بين طلب التنفيذ العيني مع التعويض أو طلب فسخ عقد البيع مع التعويض (م ١٥٧ مدني) (طعن ٢٠/٢٤٩ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٥) بشرط عدم علمه بسبب التعرض أو استحقاق المبيع (طعن ١٨/١٩١ ق جلسة ١٩٥١/٢/١).

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :

١- ذهبت محكمة النقض في الطعنان ٢٠/٣٤٥، ٢١/١٧ ق جلسة ١٩٥٤/١/٢١ إلي أنه "متي كان قد ثبت لمحكمة الموضوع أن المشتري كان يعلم وقت شرائه بالعيب اللاصق بسند البائع له وأنه أقدم علي الشراء مجازفاً وتحت مسئوليته فإنه لا يكون له الحق في طلب التعويضات ومصاريف العقد.

وأن التعويض الواجب علي (البائع) عند استحقاق المبيع يلزمه برد الثمن مع التعويض طبقاً نص م ٢/٤٤٦ مدني ما لم يكن المشتري عالماً

وقت البيع بسبب استحقاق المبيع فإنه لا يجوز له الرجوع علي البائع بالتعويض) (طعن ١٨/١٩١ ق جلسة ١٩٥١/٢/١).

ويلاحظ أن رفع الدعوى بطلب الفسخ مع التعويض لا يتضمن نزولاً عن طلب التنفيذ العيني مع التعويض (طعن ٢٠/٢٤٩ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٥).

٢- الأصل عدم جواز رجوع المشتري علي البائع بالتعويض عند حصول تعرض له في الانتفاع بالمبيع أو استحقاقه إذا كان يعلم وقت البيع بسبب التعرض أو الاستحقاق (طعن ٢٩/١٣ ق جلسة ١٩٦٤/٧/٧).

٣- التزام (البائع) بضمان التعرض القانوني الذي يحتج به (الغير) علي (المشتري) بناء علي حق عيني أو شخصي له علي المبيع وقت البيع سواء كان مصدر هذا الحق هو فعل البائع نفسه أو فعل الغير وسواء كان المشتري يعلم وقتئذ بسبب الاستحقاق أو لا يعلم ما لم يتفق العاقدان علي إسقاط هذا الالتزام (صراحة) أو يستخلص هذا الاتفاق من ظروف تكون قاطعة في الدلالة عليه .

(طعن ٥٢/١٥٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢).

٤- حق المشتري في التعويض عن ضمان الاستحقاق شرطه أن يكون حسن النية وقت البيع غير عالم بسبب الاستحقاق عدم لزوم وقوع (خطأ من البائع) (م ٤٤٣ مدني).

(طعن ٥٩/٢٩٨٩ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٢٨).

٥- قدوم (المشتري) علي الشراء مع علمه بحق الغير علي المبيع (والعيب) اللاصق (بسند البائع) وتحت مسؤوليته التزامه بالا يعود علي البائع بشيء في حاله استحقاق المبيع كله أو بعضه أثره سقوط حقه في التعويض (طعن ٦٨/٩٠١ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٣٠).

٦- للمشتري (بعقد بيع عرفي غير مسجل) الرجوع بالرد والتعويض حال استحالة تنفيذ التزام البائع لخروج المبيع من ملكه (الطعن ٥٣١٤، ٧٠/٥٥٢٧ ق جلسة ٢٧/١١/٢٠٠٢) (طعن ٢٩ / ٣٤٥ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٦٤) . (طعن ٥١ / ٦٠٥ ق جلسة ٥ / ١١ / ١٩٨٦) . (لم ينشر) (طعن ٥٩ / ٢٩٨٩ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٩٨) .

ب) الوقوع في غلط في المبيع :-

وقوع أحد المتعاقدين في غلط في المبيع وإثبات أنه لولاه لما أقدم علي التعاقد يجيز القضاء ببطلان العقد مع التعويض إذا ترتب عليه ضرر باعتبار أنه (واقعة قانونية) وليس (عقداً) مع توافر شروط (الخطأ) الموجب (للمسئولية التقصيرية) من جانب التعاقد المتسبب بخطئه في هذا الأبطال .

(طعن ٣٦/١٣٤ ق جلسة ٢/٦/١٩٧٠).

ج) عدم قيام (المدين) في العقد بتنفيذ التزامه نتيجة (خطئه بإهمال أو تعمد) والحكم بفسخ عقده نتيجة ذلك:

يجوز (للدائن) مطالبة بالتعويض علي أساس (المسئولية التقصيرية) وتسقط دعوى هذه الأخيرة (بالتقادم الثلاثي) (طبقاً م ١٧٢ مدني) (طعن ٥٥/١٦٤٣ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٥).

د) هل يجوز طلب التعويض لاكتشاف عيب بالسلعة بعد شرائها؟

الجواب :

يجب لاستحقاق التعويض لاكتشاف عيب في السلعة أن يكون هذا العيب (خفي) ويصعب علي المشتري كشفه وجسيم (م ٤٥٢ مدني) وترفع هذه الدعوى خلال (سنة) من تاريخ تسلم المبيع فإن تعدد البائع إخفاء عيب المبيع غشاً منه فإن الحق في رفع هذه الدعوى يسقط بمضي (١٥ سنة) (طبقاً للمواد ٤٣٣ ، ٤٣٤ مدني) ذلك لأن الغش يبطل جميع التصرفات والإجراءات.

(طعن ٥٩/٣٧١٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٢٠).

(طعن ٤٠/٦٠٨ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨).

(طعن ٤٠/٣٨٣ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٣٠).

٥٧- الفصل الثالث

أ) عقد طبع ونشر كتاب (مصنف)

ب) عقد بيع مصنف

والمسئولية المدنية والجنائية عن الاعتداء

علي (حق المؤلف الأدبي المعنوي)

٥٨- أولاً: (المسئولية المدنية) من الاعتداء علي حق

المؤلف

لمن ينشر مصنف بدون (أذن مسبق) من المؤلف (بحسن نية)

القاعدة في المسؤولية المدنية:

هو التنفيذ العيني للالتزام المدين (طبقاً م ٢٠٣ مدني) فإذا استحال (التنفيذ العيني) علي المدين حكم عليه (بالتعويض) عن الإخلال بالوفاء بالتزامه ويعفي من المسؤولية إذا أثبت أن استحالة التنفيذ لسبب أجنبي لا يد له فيه وكذلك الحكم في حال (تأخر) المدين في تنفيذ التزامه .

وبالنسبة (لنسخ المقلدة) تأمر (بمصادرتها) بدلا من (إتلافها) حتى لا تحرم الثقافة العامة من المادة العلمية المتضمنة بها مع (خلق المنشأة) التي قامت بطبع النسخ المقلدة .

وإذا امتنع المدين عن (التنفيذ العيني) مع القدرة جاز للمحكمة إجباره بدفع (غرامة تهديديه) طبقاً (م ١/٢١٣ مدني) .

ويلاحظ : أن طبع (الناشر) لنسخ (أكثر من المتفق عليه بالعقد) مكون (للركن المادي لجريمة التقليد) .

أما إذا تصرف المؤلف في مصنفه إلى ناشر آخر (فلا يعد مرتكباً
لجنة التقليد) وإنما يعد (مخلاً بشروط العقد) يستوجب (التعويض المدني) و يسأل (جنائياً) عن (لجنة التقليد) لأنه استغل حقاً مقرر (قانوناً) غاية ما هناك أنه (تجاوز استعمال هذا الحق) .

ويلاحظ : أن الالتزام بالتعويض المحكوم به ينقضي بـ (١٥ سنة) من وقت ظهور الكتاب بالسوق طبقاً للقواعد العامة (م ٣٧٤ مدني) نظراً لسكوت النص الخاص (قانون حماية الفكرية ٢٠٠٢/٨٢) ولعدم ورود تقادم مسقط لحق المؤلف بالتقادم ضمن أصحاب المهن الحرة المنكوريين علي سبيل الحصر في مادة ٣٧٦ مدني ويكون لمبلغ التعويض المحكوم به للمؤلف (حق امتياز) يأتي استيفائها (بعد) المصروفات القضائية (وقبل) امتياز الخزانة المستحق للضرائب ورسوم الدولة (م ١١٣٨/٢ مدني) نظراً لسكوت النص الخاص (ق ٢٠٠٢/٨٢ بإصدار حماية الملكية الفكرية).

أحكام التقاضي في المسؤولية المدنية للاعتداء علي حق المؤلف والتعويض عنها:

١- مؤلف (الشرط الموسيقي) للأغاني الملحنة استقلاله باستعمال حقوق المؤلف الأدبية والمالية دون (مؤلفها كلماتها) و(المطرب) (م ٢٩ ق ١٩٥٤/٣٥٤) استقلال (المطرب) بحق تأدية الغناء وليس (للغير) واستغلال هذا الحق (بغير أذنه) مخالفة ذلك موجبة لتعويضه (م ١٦٣ مدني).

(طعن ٢٢٧٧/٥٩/٥٩ جلسة ٢٨/١٠/١٩٩٦).

٢- إذا كان (الحرمان من الفرصة حتى فواتها) (ضرر محقق) ولو كان الإفادة منها (أمراً محتملاً) وكان الثابت أن الطاعنين أقاموا الدعوى بطلب التعويض عن الضرر المادي الناشئ عن امتناع المطعون ضده (الناشر) عن طبع مؤلفهم المتعاقد علي طبعه وحبس أصوله عنهم

(خلال السنوات المقام بشأنها الدعوى) بما ضيع عليهم فرصة (تسويقه)
(خلال تلك المدة) وهو (ضرر محقق) فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي
برفض طلب التعويض علي سند من أن هذا الضرر (احتمالي) يكون قد
أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن ٥٢/٨٣٧ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٥) .

٣- الاعتداء علي حق المؤلف في استغلال مصنّفه يعد (عملاً غير
مشروع) وخطأ موجب (للمسئولية التقصيرية) والتزام فاعله بالتعويض
عن الضرر الناشئ عنه) .

(طعن ٢٥/٤٧١ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٦١) .

٤- حق الطاعن في (التعويض) عن مقابل ما يتجاوز النسخ الملزم
بأيدعها قانوناً

(طعن ٣٨/٢٢ جلسة ١٤/٤/١٩٧٣) .

٥- للمؤلف أن يرجع (مباشرة) علي من نشر مصنّف (بغير أنفه)

(طعن ٣٨/٢٢ جلسة ١٤/٤/١٩٧٣) .

٦- دعوى تعويض عن عدم (إنتاج فيلم) تعاقد المدعي عليه مع المدعي
علي (إخراجه) دفع المدعي عليه مسئوليته استناداً إلي اعتبارات ذكرها
القضاء عليه بالتعويض دون رد يفند دفاعه (قصور) .

(طعن ١٨/١٥١ ق جلسة ١/٦/١٩٥٠) .

٧- التعويض عن (الفعل الضار) يعتبر مستحق الأداء من يوم وقوع
(العمل غير المشروع) وتبدأ مدة التقادم (١٥ سنة) بالنسبة لهذا
التعويض جميعه من ذلك التاريخ (م ١/١٧٢ منني) .

(طعن ٢٦/٤١٨ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٢) .

٨- نص (م ١٧٢ مدني) (استثنائي) وردوده في خصوص الحقوق التي تنشأ عن (العمل غير المشروع) عدم جواز تطبيقه بالنسبة للحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام .

(الطعون أرقام ٢٩٩، ٣١٩، ٢٧/٣٣١ ق جلسة ١١/٤/١٩٦٤) .

٩- متي كان يبين مما أوردت المحكمة أنه لم يثبت لدى محكمة الموضوع أن المطعون عليهم (منتج أحد الأفلام والمخرج وشركة التوزيع) قد تعمدوا الأضرار بالطاعن (صاحب اللوكاندة) أو أنهم قد تسببوا في ذلك نتيجة تقصيرهم في بذل العناية المتوقعة من الرجل العادي وأن إقحام اسم لوكاندة الطاعن في الفيلم لا يعتبر (خطأ تقصيري) حتى ولو لم يتم حذف اسم اللوكاندة من النسخ المعروضة بعد العرض الأول استناداً على أن المعروف لدى كافة أن الأفلام السينمائية هي (من نسج الخيال ولا ظل لها من الحقيقة) وأن الخلاف الذي أثبتته الخبير بين لوكاندة الطاعن واللوكاندة التي ظهرت في الفيلم ليس من شأنه أن يؤدي إلى الخلط بينهما لدى جمهور المشاهدين فإن الذي أوردت المحكمة سائغ ويؤدي إلى المقدمات التي ساققتها ولا يشوبه فساد في الاستدلال) (طعن ٣٦/١٧٤ ق جلسة ٣١/١٢/١٩٧٠) .

١٠- يكفي في بيان وجه (الضرر) المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم أدانه المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله (طعن جنائي ٥٠/٧٦٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٨٠) .

المنافسة غير المشروعة:

١- تقليد الطاعن طبعة المطعون ضده (تقليداً تاماً) نشر الطاعن لطبعته وطرحها للبيع في السوق منافسته كتاب المطعون ضده (منافسة غير المشروعة) لا ينفي قيام هذه المنافسة غير المشروعة (اعتزال المطعون ضده مهنة الطباعة والنشر وتصفية أعمال) فيها مادام كتابه مازال مطروحاً في السوق.

(طعن ٣٩/١٤ ق جلسة ١٩٦٤/٧/٧).

٢- الدعوى المؤسسة علي المنافسة غير المشروعة لا تخرج عن أن تكون دعوى (مسئولية تقصيرية) أساسها (الفعل الضار) فيحق لكل من أصابه (ضرر) من فعل المنافسة غير المشروعة أن يرفع الدعوى بطلب (تعويض) متى توافرت شروط تلك الدعوى وهي الخطأ والضرر ورابطة السببية بينهما.

(طعن ٢٢/٤٣٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٤).

ويلاحظ: أن للمؤلف حق المطالبة بالتعويض علي أساس (المسئولية التقصيرية) إذا وقع التعرض من (الغير) الذي لا يربطه بالمؤلف رباط عقدي (مادة ١٦٣ مدني) (طعن ٤٧١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٦).

ويقع عبء الإثبات هذا علي المؤلف أو ورثته وبيان مدي جسامه الضرر الذي لحق به (محكمة السيدة زينب الجزئية جلسة ١٩٣٤/٣/٢٥) كذلك يحق للمؤلف المطالبة بالتعويض علي أساس المسئولية التقصيرية حتى ولو وقعت من الناشر المتعاقد معه والذي لم يخل بشروط العقد ولكن وقع خطأ منه متى توافرت أركانها لإتمام ما

فاته أو لم يتوقعه وقت إبرام العقد وذلك (إذا تجاوز استعمال الحق وكان الإخلال بالغاً جساماً الغش أو الخطأ الفاحش استناداً إلي وسيلة دفاع جديدة) .

(طعن مدني ٣١/٢١٩ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٧) (طعن مدني ١٥/١٠١ ق جلسة ١٩٤٦/١١/٢٨) .

وعلي أساس الغش أو الخطأ الجسيم طبقاً للمادة (٢٢١ مدني) ويشمل التعويض جميع الأضرار المباشرة ولو كانت (غير متوقعة الحصول) (طعن ٣٠٠/٣٥٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١) ويراجع في ذلك الحقوق علي المصنفات (د/ أبو اليزيد المتيت تحت عنوان التعويض عن الأضرار ص ١٣٢ وما بعدها) .

وتعد المنافسة غير المشروعة (فعل تقصيري) يستوجب مساءلة فاعلة عن تعويض الضرر طبقاً (للمادة ١٦٣ مدني) ويعد تجاوزاً لحدود استعمال الحق .

المنافسة غير المشروعة:

هي ارتكاب أعمال مخالفة للقانون أو العادات أو استخدام وسائل منافية لمبادئ الشرف والأمانة في المعاملات إذا قصد به إحداث لبس بين منشأتين تجاريتين أو إيجاد اضطراب بإحدهما متى كان من شأنه جذب عمال إحدى المنشأتين للأخرى أو صرف عملاء المنشأة عنها (طعن ٢٥/٦٢ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٥) .

٥٩- ثانياً: المسؤولية الجنائية

(م ١٨١/ سابعاً ق ٨٢/ ٢٠٠٢)

تقع علي من يقلد مصنف للمؤلف (بسوء نية) أما بتصويره من الغير أو طبع نسخ أكثر من المتفق عليه من الناشر بالعقد

العقوبة:-

أصلية: هي:-

١- الحبس مدة لا تقل عن (شهر) وغرامه لا تقل عن (خمسة آلاف جنية) ولا تجاوز (عشرة آلاف جنية) أو إحدى هاتين العقوبتين للقاضي: سلطة تقديرية واسعة في تقدير العقوبة وتتعدد العقوبة بتعدد الجرائم.

وفي حالة العود: تكون العقوبة هي مدة لا تقل عن (ثلاثة أشهر) وغرامة لا تقل عن (عشرة آلاف جنية) ولا تزيد عن (خمسین ألف جنية).

وعقوبة تبعية تكميلية: هي:

١- مصادرة النسخ محل الجريمة والأدوات المستخدمة في ارتكابها وهي (وجوبية).

٢- غلق المنشأة المستغلة في ارتكاب الجريمة (مدة ٦ شهور) وهي (جوازيه) للقاضي وفي حالة العود يكون الغلق (وجوبياً).

٣- نشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية أو أكثر علي نفقة المحكوم عليه .

والعقوبة (سابقة الإشارة) هي من أحد الجرائم الآتية :-

١- (بيع أو تأجير) مصنف أو تسجيل صوته أو برنامج إذاعي محمي أو طرحة للتداول أو للإيجار) مع العلم بتقليده (م ١٨١/ أولاً من القانون) .

٢- (تقليد) المصنف أو تسجيل صوته أو برنامج إذاعي أو (بيعة أو عرضة للبيع أو التداول أو الإيجار) مع العلم بتقليده (م ١٨١/ ثانياً من القانون) .

وبالإضافة : أنه بالنسبة (لبرامج الحاسب الآلي) يكفي للقول بوقوع الجريمة النسخ الجزئي مادام قد اشتمل جميع العناصر الجوهرية أو الرئيسية للبرنامج الأصلي والركن المادي لجريمة استغلال مصنف مقلد مع العلم بتقليده متمثل في نشاط إجرامي يأتيه الجاني ويأخذ أحد الصور الآتية :-

أ- **بيع:** أي قيام الجاني بنقل حق استغلال برنامج مقلد إلي المشتري لقاء ثمن معين ليس له حق فيه لأنه حق مؤلفه الأصلي

ب- **العرض بطلب البيع:** فمجرد (الدعاية) لبرنامج مقلد لجذب الناس إلي شرائه جريمة .

ج- **التداول:** بقيام الجاني بإعطاء البرنامج المقلد لآخر لانتفاع به حتى ولو كان ذلك بدون مقابل .

د- الإيجار: بتأخير شخص لبرنامج مقلد إلى آخر للانتفاع به فتره لقاء ثمن معين .

٣- (التقليد في الداخل) لمصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي (منشور في الخارج) أو بيعه وعرضه للبيع أو التداول أو الإيجار أو (تصديره إلى الخارج مع العلم بتقليده) .

(م ١٨١ / ثالثاً من القانون) .

قضت محكمة السين بجلسة ١٨٩٧/٣/١١ ومحكمة باريس بجلسة ١٩١٤/١٢/٢ (بأن نقل مقتطفات قصيرة من مصنف جوائز بشرطين (١) أن يشار عند النقل إلى المرجع واسم المؤلف (٢) أن تكون هذه المقتطفات من القصر بحيث لا تحل محل (المصنف الأصلي) ويغني عنه (محكمة باريس جلسة ١٨٣٠/٧/١٧) مشار إليه بكتاب حماية حق المؤلف د / مختار القاضي ص ١٩٣ مكتبة الأنجلو المصرية بشارع عماد الدين القاهرة .

٤- نشر (١) مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمي عبر أجهزة الحاسب الآلي أو شبكات الإنترنت أو شبكة المعلومات أو شبكة الاتصالات وغيرها (بدون إذن مسبق من المؤلف صاحب الحق المجاوز) (م ١٨١ / رابعاً من القانون) .

٥- التصنيع أو التجميع أو الاستيراد بغرض البيع أو التأجير لأي جهاز أو وسيلة أو أداة مصممة أو معدة للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور (كالتشفير) (م ١٨١ / خامساً من القانون) .

٦- الإزالة أو التعطيل أو التعييب (بسوء النية) لأية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور (كالتشفير) (م ١٨١/سادساً من القانون) .

٧- أي اعتداء آخر علي حق المؤلف الأدبي أو المالي ونفس الحال بالنسبة لأصحاب الحقوق المجاورة (م ١٨١/سابعاً من القانون) .
ومنعاً من التكرار نحيل إلي ما سبق ذكره في جرائم الكمبيوتر والإنترنت بخصوص الحديث عن (مسموحات مباحة للغير) (بدون إذن مسبق من المؤلف) البند (ثالثاً) فأرجع إليها أن شئت (بكتاب حماية حقوق الملكية الفكرية للمؤلف) .
ويشترط فيما سبق (العلم) حتى بالنسبة إلي (المصدر إليه) للقول بتوافر (القصد الجنائي العام) اللازم لاكتمال جريمة (التقليد) .

٥٩- مكرراً: أركان جنحة التقليد :-

يشترط لقيامه توافر (٣) شروط هي:

١- **مباشر**: (١) وهو النشاط الذي يقوم به الناشر أو غيره باعتداء مباشر أو غير مباشر علي مصنف المؤلف وحقوق التأليف (٢) أن تكون هذه الحقوق متعلقة (بمصنفات للغير) (٣) أن تكون هذه المصنفات واجبه الحماية وهو المحل (أو المصنف المحمي)^(١)

^(١) - منعا من التكرار نحيل في تعريف كلمة (نشر) إلي ما سبق ذكره تحت عنوان (تعريفات اصطلاحية) وردت بمادة (١٣٨ من القانون) (البند ١٠) فأرجع إليها أن شئت بكتاب حماية حقوق الملكية الفكرية للمؤلف)

معضوي: قصد جنائي عام (علم وإرادة النشاط الإجرامي) وهي قد تكون .

(مباشرة) تنصب علي المصنف المحمي ذاته أو غير مباشرة تنصب علي نشاط وفعل الاعتداء علي (مصنف مقلد) .
أولاً: أفعال الاعتداء المباشر وهي:

(١) نشر مصنف أو استغلاله (بدون إذن مسبق من المؤلف أو ورثته بعد وفاته) وقد ثار تساؤل هل طبع الناشر نسخ (زيادة عن المتفق عليه) يعتد مكوناً لجريمته (التقليد) أم إخلال بالتزام تعاقدية؟

والجواب: نص القانون علي أنه يلزم (أذن مسبق من المؤلف) أي رضاؤه كي يكون الفعل (مشروعاً) ومادام أن الرضاء ينصب فقط علي المتفق علي طبعه فإن ما طبع زائداً عن ذلك المتفق عليه يعتد مكوناً (للركن المادي لجريمة التقليد) فإذا أضيف إليه (العلم والإرادة) واتجاه إرادة الناشر إلي ارتكاب هذا الفعل (بسوء نية) قامت الجريمة واستحق (الناشر) (العقاب) المشار إليه بصدر عنوان المسؤولية الجنائية سالف الإشارة .

وقد ثار تساؤل آخر بالنسبة لمؤلف المصنف هل إذا تنازل للغير عن حق استغلال مصنفه ثم تصرف فيه مرة ثانية إلي (ناشر آخر) هل يعتد معتدياً علي (حقوق الغير) وبالتالي مرتكباً لجريمة جنحة تقليد مصنف؟

والجواب: هناك رأيان يذهب الأول إلي اعتباره مرتكباً لجريمة التقليد غير أن الراجح فقها وقضاءً أنه (يسأل مدنياً) (بالتعويض) وذلك لتجاوز

حق مقرر له قانوناً وإخلاله بالتزاماته والشروط المنصوص عليها
بالعقد.

ملاحظات :

يجمع القضاء: علي أن (سوء النية والإهمال الشديد) (مفترض) في
المقلد لمجرد ارتكاب الركن المادي لجريمة التقليد - وعلي المتهم إثبات
حسن نيته بأدلة مبنية علي أسباب معقولة كي يدفع عنه الإهمال الشديد
ويقصد به ارتكاب التقليد بعلم صاحبه ورضاءه (نقض مدني جلسة
١٩٩٢/٢/١) وجنح السين ١٩٤٦/٥/٢١ (نقض جنائي ١٩٣٤/٤/٢٠)
وأن حسن النية قاصر علي (الغلط في الواقع دون الغلط في القانون)
وأن (ثبوت حسن النية يعفي من المسؤولية الجنائية ذو المسؤولية المدنية)
(نقض جنائي جلسة ١٩٠٠/١٢/٧).

ويلاحظ: أن المشرع لم يجعل من إيداع أو عدم إيداع المصنف سبباً
للمحماية القانونية الجنائية فحتى ولو لم يحصل إيداع فإن المصنف
مستوجباً للمحماية (طبقاً م ٢/١٨٤ من القانون).
لكن الإيداع ضروري في حالة (تقليد المصنف) فيعد من كان أسبق في
الإيداع هو (صاحب المصنف الأصيل) لكنها (قرينة بسيطة) قابلة
لإثبات العكس.

انقضاء الدعوى الجنائية لجنته تقليد مصنف:

تتقضي بمرور (٣ سنوات) علي (فعل الاعتداء).
وبالنسبة لحالة العرض للبيع: باعتبارها (جريمة مستمرة).

فقد ثار تساؤل هل تبدأ مدة الانقضاء من تاريخ بدء العرض أو بعد انتهائه؟

والجواب: أن مدة التقادم تبدأ من تاريخ علم المؤلف بواقعة العرض

ومن أحكام النقض في هذه الصدد ما يلي:-

يعتبر عرضاً للبيع مجرد وجود البضاعة في المحل الذي يبيع فيه المتهم بضاعته .

(طعن جنائي جلسة ١٣/٣/١٩٤٤) .

أحكام النقض في جريمة (جنحة التقليد)

(١) مفاد نص (م ٢/٤٧ ق ١٩٥٤/٣٥٤) بحماية حق المؤلف أن يعتبر مكوناً لجريمة التقليد (بيع المصنف المقلد) ولئن كانت جريمة التقليد تتناول مجرد بيع المصنف الذي يعتبر نشره اعتداء على حق المؤلف دون اشتراط مشاركة البائع في التقليد إلا أن القصد الجنائي في جريمة تقليد المصنف وهي (جريمة عمدية) يقتضي علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علماً يقيناً بتوافر أركانها ويشمل ذلك بطبيعة الحال (علم البائع بتقليد المصنف) (طعن جنائي ٥٥/٤٨٧ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٤)^(٢)

(١) انظر حماية حق المؤلف د/ مختار القاضي مكتبة الأنجلو المصرية بشارع عماد الدين القاهرة

(٢) قضي بأن (سقوط الدعوى بالنسبة للفاعل الأصلي يسقطها بالنسبة للشركاء) (نقض جنائي جلسة ١٨٨٢/١٢/٢٩ مشار إليه بكتاب حماية حق المؤلف د/ مختار القاضي)

(٢) العبرة في جرائم التقليد بأوجه الشبهة وليس بأوجه الخلاف وأن المعيار في أوجه الشبهة هو ما ينخدع به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه.

(طعن جنائي ٥٨/٨٩ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٧) (طعن جنائي ٥٩/١٠٨٦٣ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٩).

(٣) مفاد نص (المادة الخامسة من ق ١٩٥٤/٣٥٤ ومادة ٣٧ منه) أن المشرع قد حرص علي أن يكون للمؤلف وحدة الحق في تقرير نشر مصنف واستغلاله بأية طريقة وعلي إلا يكون لغيره مباشرة حقه في الاستغلال علي أية صورة دون الحصول علي (إذن كتابي سابق منه حال حياته أو ممن يخلفه بعد وفاته) وتعاقد (م ٤٧ من ذات القانون) علي مخالفة ذلك بما نصت عليه من أن يعتبر (عملاً غير مشروع) مكوناً (الجريمة التقليد) ويعاقب عليه بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد عن مائة جنية كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية (أولاً) من اعتدي علي حقوق المؤلف المنصوص عليها بالمواد (٧، ٦، ٥) فقرة أولي وثالثه من هذا القانون) ثانياً: من باع مصنف مقلد ... الخ ثالثاً: من قلد في مصر مصنفات.

(طعن جنائي ٥٠/٧٦٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٦).

٤- يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله (طعن جنائي ٥٠/٧٦٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٦).

٥- لما كان قانون حماية حق المؤلف رقم (١٩٥٤/٣٥٤) يقرر بمقتضى مادته الأولى الحماية لصالح مؤلفي (المصنفات المبتكرة) في الآداب والفنون والعلوم ويبين من البند ثانياً من المادة السادسة أن حق المؤلف في استغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة (بنسخ صور منه) تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائي ويجيز بالفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه (للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة) حقوق الاستغلال المنصوص عليها في (المواد ٥ (فقرة أ) و ٦، ٧ (فقرة أ) وكان القصد الجنائي في جريمة تقليد مصنف منشور بالخارج التي أدين بها الطاعن يقتضي علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علماً يقيناً بتوافر أركانها فإذا ما نازع المتهم في توافر هذا القصد كان لزاماً على المحكمة استظهاره استظهاراً كافياً وإذا كان القانون يجيز للمؤلف نقل حقه في الاستغلال إلى (الغير) وكان الطاعن قد جادل في قيام ذلك القصد قائلاً باعتقاده صحته ما قرره له المتهم السادس أن مؤسسته هي ممثلة لدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وأنه طلب إليه مباشرة العمل على مسؤولية ذلك المتهم فأن قول الحكم للتدليل على توافر القصد الجنائي لدي الطاعن (أن القصد الجنائي (متوافر) مما قرره المتهمون الأول - الطاعن - وباقي المتهمين من علمهم بأن تلك الكتب خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وأن عللوا أقوالهم

بطبعها علي القول بأنه اعتقدوا في صحة ما قرره المتهم السادس من أن مؤسسة الوطن العربي السعودي تمثل دار للنشر التي تحتكر المؤلفات وهذا من جانبهم هو من قبل دفع الاتهام عنه إذا لا يتأتى من القائمين بعمليات الطبع وهي مهمتهم الاستناد إلي مجرد قول لا يعززه دليل للقيام بطبع الكتب ثابت علي النسخ التي قاموا بطبع مثلها أنها خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وبأنها طبعت في (هونج كونج) لا يكفي لتوافره وقد كان علي المحكمة تحقيق ذلك الدفاع بلوغاً لغاية الأمر فيه هذا إلي أن ما أورد الحكم من أنه ثابت علي المصنف طبعه في (هونج كونج) لا يجدي في توافر القصد إزاء ما هو ثابت بالحكم نفسه من أن الفعل مثار الاتهام قد تم بطريق التصوير وليس بطريق (الطباعة) .

(طعن جنائي ١٠٦٨/٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣٠) (طعن جنائي ٥٥/٤٨٧ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٤) .

٦- قضي بأن (اقتباس الخطأ وتعاقب الأفكار والحوادث والتعبيرات) (من غير أن مؤلفها) إنما هو (عمل غير مشروع) (محكمة باريس جلسة ١٩٠٩/١١/١٠) ^(١)

٧- قضي بأنه (يعد أمراً محرماً) (نقل نسخة خطية) لتداولها (في غير الاستعمال الشخصي)

(محكمة السين جلسة ١٨٧٠/٤/٢٠) .

^(١) (٦، ٧) مشار إليهما بكتاب حماية حق المؤلف د/ مختار القاضي ص ١٩٤

٥٩ مكرور ٢: جنحة بيع مصنف مقلد:

مادي: فعل النشاط الإجرامي وهو بيع مصنف مقلد .

معنوي: قصد جنائي عام (علم وإرادة) .

ومن أحكام النقض في هذا المصنف :-

وأركانها:

القصد الجنائي في جريمة: (بيع مصنف مقلد) يقتضي علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة (علما يقينياً) بتوافر أركان الجريمة ومن بينها (العلم بالتقليد) فإذا ما نازع المتهم في هذا القصد كان لزاماً على المحكمة استظهاره كافياً وأن تقيم الدليل عليه وإلا كان حكمها قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن جنائي ١٠٦٨/٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣٠) (طعن جنائي ٥٥/٤٨٧ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٤) ومنعاً (للتكرار) نحيل بخصوص (جرائم الاعتداء على حق المؤلف) إلى ما سبق ذكره من جرائم الحاسب الآلي (كمبيوتر وإنترنت) فأرجع إليه أنشئت^(٢)

(٢) نفس المرجع السابق كتاب حماية حقوق الملكية الفكرية للمؤلف

٦٠- ثالثاً: المسؤولية التأديبية

ومثالها: قيام بعض أساتذة الجامعة في الاشتراك في (تأليف كتاب) فأغفل ذكر اسم أحدهم (بغلاف الكتاب) وقد قام مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بتوجيه (اللوم) للمؤلفين الآخرين المشتركين معه في الكتاب فرفع المشتركين معه في تأليف المصنف دعوى أمام (محكمة القضاء الإداري) بإلغاء قرار المجلس بتوجيه اللوم كعقوبة تأديبية (فألغته المحكمة) فطعن مجلس تأديب الجامعة علي الحكم فأيدت المحكمة الإدارية العليا حكم أول درجة ونورد فيما يلي حيثيات حكم المحكمة الإدارية العليا: والمبادئ التي أرسيت بها:

جريمة الاعتداء علي حق المؤلف يجب أن (تكون (عمدية) بحيث يثبت فيها نية وقصد المعتدي بالاعتداء علي حقوق المؤلف ولا تقوم هذه الجريمة (بالسهو والخطأ غير المقصود) الذي وقع من جانب المطبعة بإغفال اسم أحد المؤلفين علي الغلاف الخارجي للكتاب وقد ثبت كتابة اسم ذلك المؤلف في نهاية المقدمة الخاصة بهذا الكتاب باعتباره أحد المؤلفين وسحب النسخ التي أغفلت اسمه مما لا يشكل معه مخالفة تأديبية في حق الطاعنين يجوز مسألتهما تأديباً عنها مما يتعين معه الحكم (بالغاء قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة قنال السويس بمعاقبة اثنين من المؤلفين (بعقوبة اللوم) والقضاء (مجدداً) (ببراءة الطاعنين) مما اسند إليهما وما يترتب علي ذلك من آثار

(طعن ٤٤/٣٣٦٢ ق إدارية عليا جلسة ١٩٩٩/٧/٤ الدائرة الخامسة)

٦١- دعوى تعويض

عن تقليد كتاب واستغلاله

أنه في يوم الموافق / /

٢٠٠

بناء عليه طلب السيد/ ومقيم.....

ومحله المختار مكتب الأستاذ/ المحامي

أنا / محضر محكمة الجزئية قد انتقلت حيث

إقامة

السيد/ ويعمل صاحب مكتبه ومقره.....

مخاطبا مع

وأعلنته بالآتي

الموضوع

قام الطالب بأعداد وطبع كتاب ويقع في.....صحيفة وأخرجه في صورة مبتكرة لم يسبقه إليها أحد وبذل في ذلك جهداً كبيراً مستقاة من أهم مراجع القانون المدني (الدكتور سنهوري - وأ / محمد كمال عبد العزيز ود/ محمد كمال مرسي ود/ البدر اوي، ود/ محمود جمال الدين زكي ود/ محمد علي عرفه ود/ سليمان مرقص والمستشار/ محمد عبد اللطيف والمستشار/ حسين عامر) إلي جانب أحكام محكمة النقض مجموعة المكتب الفني كما قام بترتيب الكتاب

ترتيباً خاصاً ووبوبه وراجعه مراجعة دقيقة وقام بتصحيحه وفقاً للتعديلات القانونية والموضوعات المستحدثة التي لم يسبق إليها أحد وبعد أن قام بنشر هذا الكتاب علم بأن المعلن إليه قام بتقليده بطريق (الزناكات أوفست) وطبع منه طبعتان كل طبعه ستة آلاف نسخة وبلغ من التقليد أنه أتى بالأعمال التي مارستها في المحاماة وأصدر لي توكيلات قضائية من أصحابها وقمت بمباشرتها بنفسي مطابقاً في ذلك لكتاب الطالب رافع الدعوى إلي جانب قيامه برفع اسم الطالب من الكتاب واسم المطبعة ووضع اسمه هو واسم المطبعة التي عهد إليها بطبعة ولما كان للطالب حق المؤلف علي كتاب سالف الذكر فله حق استغلاله والتصرف فيه وأن ما فعله المعلن إليه صدر بدون إذن من الطالب فيعد اعتداءً علي حقه بالمخالفة للقانون مما أضر بالطالب ويحق له طلب تعويض علي أساس قيامه بطبع $2 \times 6000 = 12000$ نسخة صافي ربحه من النسخة الواحدة ٥٠ جنية خمسون جنيهاً فيكون المطلوب تعويضاً نهائياً جابراً للأضرار المادية والأدبية بجميع عناصرها هو مبلغ ١٢٠٠٠ نسخة \times ٥٠ جنية (خمسون جنيهاً) فيكون إجمالي التعويض مبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنية (ستمائة ألف جنية) الأمر الذي حدا بالطالب إلي رفع هذه الدعوى استناداً إلي أحكام ق ٨٢/٢٠٠٢، بالملكية الفكرية وحماية حق المؤلف وأحكام القانون المدني المواد ١٦٣، ١٧٠، ١٧١/٢، ٢٢١، ٢٢٢ منه.

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذه الصحيفة وكلفته بالحضور أمام محكمة إسكندرية الابتدائية الدائرة م.ك ومقرها مجمع المحاكم ش السيد محمد كريم المنشية إسكندرية بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم الموافق / / ٢٠٠٥ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعه الحكم (بالإلزامه) بأن يؤدي ويدفع إلي الطالب مبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ جنية (ستون ألف جنية) تعويضاً نهائياً جابراً للأضرار المادية والأدبية مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاز المعجل

ولأجل العلم

٦٢- الفصل الرابع

عقد الوكالة

أ) مسؤولية الموكل عن تصرفات وكيله؟

١- الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة ويجب لإقرار ما يباشره خارجاً هذه الحدود أن يكون المقر عالماً بأن التصرف الذي يقره خارج عن هذه الوكالة وأنه قد أقره قاصداً أضافه أثرة إلي نفسه (طعن ١٨/١٣٣ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٦) .

فإن أقره كان نافذاً في حق الموكل بأثر رجعي من يوم أن عقد الوكيل ، فالإقرار اللاحق في حكم التوكيل السابق .

(طعن ٨٤٨ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠ / ٦ / ١٠) .

٢) متى كان الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه بمسئولية المحامي عن (تعويض) موكلته في الدفاع عنها في قضية شرعية قد ارتكب (خطأ) أدى إلي (رفضت دعواها) وكان الحكم المطعون فيه رغم تأييده الحكم الابتدائي لأسبابه أضاف أن المحامي مقصراً أيضاً لعدم حضوره عن موكلته في (الاستئناف) المرفوع منها علي الحكم الابتدائي رغم اتفاقه معها علي الحضور ، فإن الحكم لا يكون متناقضاً في أسبابه تناقضاً يبطله ذلك أن الحكم المطعون فيه يقرر مسؤولية المحامي سواء صح دفاعه بأنه لم يخطئ فيما إيداء من دفاع عن موكلته لدي المحكمة الشرعية أو لم يصح لأنه كان لزاماً عليه في الحالة الأولى أن يباشـر

الاستئناف عن موكلته ليتوصل إلي إلغاء الحكم الابتدائي لمصلحتها بعد أن أتفق معها علي ذلك (طعن ٢٠/٢٥٥ ق جلسة ١٩٥٣/٤/٢٣) .

٣- المناط في التعرف علي مدي سعه الوكالة من حيث ما تشتمل عليه من (تصرفات قانونية) خول الموكل للوكيل إجرائها أو من أموال تقع عليها هذه التصرفات يتحدد بالرجوع إلي عبارة التوكيل ذاته وما جرت به نصوصه وإلي الملاحظات التي صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى ولا عبره في ذلك بما قد يتمسك به الموكل قبل الغير الذي تعامل مع الوكيل من أسباب تتعلق (بالشكل) الذي أفرغ فيه التوكيل أو بالجهة التي تم توثيقه أمامها إلا إذا كان العمل الذي صدر التوكيل من أجله يتطلب (شكلاً معيناً) فيتعين عندئذ أن يتخذ التوكيل هذا الشكل (طعن ٣٥/٤١٣ ق جلسة ١٩٧٠/١/٦) السنة ٢١ ص ٧

٢- الأصل عدم مسئولية الموكل عن (الخطأ) الذي ارتكبه وكيله والتزام (الوكيل) وحده بتعويض (الغير) الذي أضر (بخطئه) طالما (لم يقر) الموكل وكيله علي هذا الخطأ (طعن ٣٢/٢١ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١٤) (طعن ٦٩/٢٩٧٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١) كذلك لا يسأل الموكل عن التصرف الذي يجاوز حدود وكالة الوكيل إلا إذا أجاز الموكل التصرف قاصداً إضافة أثره إلي نفسه .

(طعن ٣٧/١٦٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٦) .

ب) مسئولية الوكيل عن اختيار نائبه تجاه موكله (م ٧٠٨،

٧١٠ مدني) .

يفرق بين أمرين:

(أ) حالة ما إذا رخص الموكل للوكيل في عقد الوكالة (بتوكيل الغير) هذه (العلاقة) تحكمها قواعد (الدعوى المباشرة) فللموكل رفع دعوى مباشرة يطالب النائب بتنفيذ الوكالة أو يسلمه ما تحصل منها أو التعويض عما لحقه من ضرر (والنائب) أيضاً رفع دعوى مباشرة ضد (الموكل يطالبه فيها بالتزاماته نحو الوكيل الأصلي طبقاً للمادتين ٧٠٨، ٧١٠ مدني) .

(طعن ٣٤/٣٨٨٧ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٩) ولا يسأل (الوكيل الأصلي) عن خطأ النائب إلا إذا ثبت خطؤه في اختياره كنقص في الخبرة إلا إذا حدد له شخص معين فيعفي من المسؤولية ما لم يقصر في إصدار التعليمات أو أخطأ في إصدارها فيسأل **ومن أحكام النقض:**

(أ) الترخيص للوكيل في الإنابة دون تعيين شخص النائب أثره إعفاء الوكيل من المسؤولية العقدية عن عمل النائب وعدم مسؤوليته إلا عن خطئه الشخصي (طعن ٦٥/٢٥٠٤ ق جلسة ١٩٩٦/٥/٢٣) .

(ب) **حاله عدم ترخيص الموكل للوكيل في إنابة الغير**

يسأل (الوكيل الأصلي) في هذه الحالة عن (خطأ النائب) بصرف النظر عن خطئه في اختيار شخص النائب أو خطأه فيما أصدره إليه من تعليمات والمسؤولية (تضامنية) في مواجهة الموكل كما يسأل الوكيل عن المصاريف والأتعاب (طعن ٤٢/١٥٠ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢) .

والتزام الوكيل بتنفيذ الوكالة لحساب (الموكل) وتقديم حساب مفصل بجميع أعمال الوكالة (إنابته) (غيره) في تنفيذ الوكالة (دون ترخيص) من الموكل أثره مسئوليته عن عمل النائب .
(طعن ٣٥/٢٥١ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩) .

ج) مسئولية الوكيل عن الخطأ العادي (اليسير)

نفرق بين حالتين:

أ) إذا كانت الوكالة بأجر:

فأن علي الوكيل (التزام ببذل عناية الرجل المعتاد) في تنفيذها والمعيار هنا (موضوعي) وإلا كان مسئولاً حتى ولو أثبت أن ما بذله من (عناية) يزيد علي ما يبذله في شئون الخاصة ويعفي من المسئولية إذا أثبت أنه بذل عناية الرجل المعتاد .

ب) إذا كانت تبرعاً:

فالمعيار هنا (شخصي) فلا يكون مسئولاً إذا بذل عناية في شئون نفسه حتى ولو كانت أقل من عناية الرجل المعتاد لأنه متفضل بتبرعه (طعن ٣٧/٢٤٦ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٨) فإذا كان موكلاً في قبض دين وأهمل حتى سقط الدين بالتقادم فإنه يسأل إلا إذا كان (غير مأجور) .

وإذا وكل في شراء سيارة وكان بها (عيوب) فيسأل عن (العيوب الظاهرة) دون (الخفية) وهذه الأخيرة لا يسأل عنها إذا بذل عناية الشخصية سواء كانت بأجر أم تبرعاً .

د) مسئولية الوكيل عن الخطأ الجسيم

١- تنص م ٢/٢١١، ٢/٢٢١ مَبْنِي على مسئولية المدين عن الغش والخطأ الجسيم والوكيل مدين للموكل بتنفيذ الوكالة فيسأل سواء كان مأجوراً أو متبرعاً حتى ولو كان هناك اتفاق بالإعفاء من المسئولية عنها ويسأل عن الضرر المتوقع وغير المتوقع ويسأل كذلك عن التعويض الكامل بدلاً من التعويض العادل.

وباعتبار عقد الوكالة من (عقود الأمانة (طبقاً م ٣٤١ عقوبات) فلو وكل شخص آخر غيره في بيع سيارته وحدث أن باعها لحسابه هو وليس لحساب الموكل عد الوكيل (مبدداً وخائناً للأمانة).

والوكيل بالعمولة: يعد (خائناً للأمانة) إذا اختلس الأشياء المسلمة إليه لنفسه ولم يسدد ثمنها عند مطالبتة به ويفترض لقيام جريمة جنحة خيانة الأمانة .

أن يكون المال الذي ينسب إلي الوكيل اختلاسه أو تبديده قد سلم إليه علي سبيل (الحيازة الناقصة فإذا كان قد سلم إليه كمكافأة أو أجر يظهر جهوده أي كان تسليمه إليه (ناقلاً للحيازة الكاملة) هنا لا تقوم الجريمة باستيلائه عليه وتقوم الجريمة إذا استولي الوكيل علي (مزايا مالية) تسلمها بناء علي عقد الوكالة لحساب الموكل فلو تسلم الوكيل شيئاً وباعه بأكثر مما حدده له الموكل واستولي علي هذا الفرق لنفسه ورد للموكل الثمن الذي حدده له عد مرتكباً (لجنحة خيانة الأمانة) وأنه يجب علي الوكيل رد هذه الزيادة ولو كانت غير مشروعة أما إذا امتنع

الوكيل عن رد ما تسلمه بناء علي (صنعتة) وكان له حق حبسه فإنه لا يعد مرتكباً (لجنة خيانة الأمانة)

٣- ولا ينصرف أثر العلم المبني علي (الغش) إلي (الموكل) وأن الغش والخطأ الجسيم أحد أمثله تجاوز حدود الوكالة فللموكل حق طلب أبطال التصرف في هذه الحالة (م ٧٠٣ مدني).

(طعن ١١٢٥/٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢).

ومن أمثله الخطأ الجسيم أو الغش:

- ١- تواطؤ الوكيل مع المشتري علي خفض الثمن.
- ٢- إهماله في تقاضي أجره الأرض الزراعية حتى يمكن المستأجر من نقل محصولاته.
- ٣- إهماله في تحصيل الأجرة حتى سقطت بالتقادم.
- ٤- إهماله إذا كان (محام) بتقويت ميعاد الطعن بالاستئناف (خطأ جسيم) يترتب مسئوليته.

ومن أحكام النقض:

- ١- لئن كان الأصل طبقاً (م ١٠٥ مدني) أن ما يبرمه الوكيل في حدود وكالته ينصرف إلي (الأصيل) إلا أن نيابة الوكيل عن الموكل تقف عند حد (الغش) فإذا تواطأ الوكيل مع (الغير) للأضرار بحقوق موكله فإن التصرف علي هذا النحو لا ينصرف أثره إلي الموكل لأن الوكيل ملزماً قانوناً بأن ينفذ ما تعهد به بحسن نية فإذا أخل بهذا الواجب رد عليه قصره باعتبار أن (الغش يفسد كل شيء).

(طعن ٤٢/٢٧٣ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٧) (طعن ٤٥/٣٩٢ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٦) لم ينشر .

٢- الوكيل مسئوليته عن (التقصير الجسيم) بفعله أو بمجرد إهماله ولو كان قد (إعتاده في شئون الخاصة) فهو ملزم باتخاذ كافة الاحتياطات التي تقتضيها رعاية مصالح الوكيل ولا يغفر له إلا (التقصير اليسير) ويسأل عن تعويض الضرر بدون حاجة لإذار (م ٧٠٤ مدني) (طعن ٤٢/٤٤٧ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٣١) .

٣- تخضع العلاقة بين ناظر الوقف والمستحقين لأحكام الوكالة من وحكم م ٥٠ ق ١٩٤٦/٤٨ بأحكام الوقف والتي تعمل حكم م ٧٠٤ مدني وهي اللتان تحددان مسؤولية الوكيل بصفة عامة ومفاد ذلك أن ناظر الوقف إذا قصر نحو أعيان الوقف أو خلافه كان (ضامنا دائماً) لما ينشأ عن (تقصير جسيم) أما ما ينشأ عن (تقصيره اليسير) فلا يضمنه إلا إذا كان له (أجر) علي النظر .

(طعن ٣٧/٢٤٦ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٨) (طعن ٣٨/٩٧ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٣) .

هـ) مسؤولية الوكيل عن السبب الأجنبي:

ويقصد بالسبب الأجنبي:

القوة القاهرة أو الحادث الفجائي أو فعل الغير أو فعل الموكل وفي كل الأحوال لا يسأل مطلقاً (م ١٦٥ مدني) ما لم يتفق علي غير ذلك بل أن له أن يرجع علي الموكل بما أنفقه في تنفيذها علي الرغم من أن عدم تنفيذها حال دونه السبب الأجنبي ومن أمثلتها .

أ) إذا أودع المحامي المستندات ملف الدعوى وضاعت من (قلم الكتاب هنا لا يسأل الوكيل لأنه ضرر ناشئ من قبل الغير .
ب) أو إعطاء الموكل للوكيل (بيانات خاطئة) مما أصاب الموكل بضرر فهو ضرر بفعل الموكل فلا يلوم الموكل إلا نفسه .

في مسئولية الموكل عن عزل وكيله في وقت غير مناسب وبدون عذر مقبول:

يستحق (الوكيل بأجر) (تعويض) طبقاً (م ٧١٥ مدني) عن (الضرر) الذي لحقه من جراء عزله بشرطان .
أ) إذا تم العزل في وقت غير مناسب .
ب) إذا تم العزل بدون عذر مقبول .

ومن أحكام النقض:

١ - الوكالة بأجر: إذا كانت باتفاق وعزل الوكيل دون مبرر يعد (شرط جزائي) حدد فيه مقدماً (قيمة التعويض) (م ٣٢٣ مدني) (طعن ٤٢/٥٤٠ ق جلسة ١٢/٣١/١٩٧٥) .

٢ - التزام الموكل بأن يؤدي إلي الوكيل ما أنفقه من مصاريف في سبيل تنفيذ الوكالة مادام أن الوكيل يعمل في حدود الوكالة وأن الضرر لم ينشأ عن خطئه وتقصيره :-

أوجب المشرع علي الموكل في (م ٥١٨ مدني قديم) أن يؤدي المصاريف المنصرفة من وكيله المقبولة قانوناً أياً كانت نتيجة العمل إذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه قاصداً بذلك تعويض الوكيل تعويضاً كاملاً ويرمي إلي تحقيق هذا الغرض الذي لن يتوافر إلا بإحاطة الوكيل

بسياج من الضمان يكفل له الحصول علي مقابل الضرر الذي يتحمّله في شخصه وفي ماله فالمصاريف نوع من الخسائر وخروجها من مال الوكيل من شأنه أن ينقص هذا المال ويلحق به خسارة تعادل النقص الذي حل به وأن الموكل يتحمل التبعة مادام الوكيل يعمل في حدود الوكالة وأن الضرر لم ينشأ من خطئه وتقصيره وأورد المشرع هذا المبدأ في (م ٧١١ مدني جديد) والتي تنص علي (أن الموكل يكون مسئولاً عما أصاب الوكيل من ضرر دون خطأ منه بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذاً معتاداً لم يقصد به الاستجدات بل زيادة الإيضاح .

(طعن ١٩/٧٢ ق جلسة ١٩٥١/٢/١) .

٣- يلتزم الموكل طبقاً (م ٥٢٨ مدني) بأن يؤدي للوكيل ما أنفقه من المصروفات المقبولة قانوناً أياً كانت نتيجة العمل إذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه إلزام الموكل بما تحمله الوكيل فعلاً من ماله في سبيل الوفاء عنه (بالتزام مالي) (طعن ٢٦/١٤٠ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٥) .

(ي) - تعديل أجر الوكالة استثناء من قاعدة العقد

شريعة المتعاقدين (م ٢/٧٠٩ مدني) .

- سلطة (قاضي الموضوع) في تعديل أجر الوكالة المتفق عليه استثناء من قاعدة العقد شريعة المتعاقدين مناط استعمال هذه السلطة: وجوب أن يعرض القاضي عند تعديل الأجر المتفق عليه للظروف والمؤثرات التي اقتضت ذلك (كعدم تناسبه مع العمل المسند إليه أو خطأ الطرفان في تقدير قيمة العمل موضوع الوكالة قبل تنفيذه) فإذا انتفت هذه الاعتبارات

تعين احترام إرادة المتعاقدين واتباع قاعدة (ما اتفق عليه الخصوم يكون ملزماً لهم) (طعن ٣٥/٤٨٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦)٠

ملحوظة: تتشابه (م ٢/٧٠٩ مدني) مع (م ١٥١ ق ٨٢/٢٠٠٢) الخاص بحقوق الملكية الفكرية التي تنص علي أن اتفاق الطبع والنشر إذا كان مجحفاً أي ظالماً بحقوق المؤلف أو خلفه فعليه اللجوء إلي المحكمة لإعادة النظر في قيمة المقابل المتفق عليه شريطة عدم الأضرار بحقوق الناشر المتعاقد معه٠

٦٣ - الفصل الخامس

عقد المقاوله والمباني

المسؤولية المدنية

والجناية

١ - مالك العقار

٢ - والمهندس

٣ - ومهندس التنظيم بالإدارة الهندسية للحسي
(البلدية)

٤ - والمقاول

٥ - والمقاول من الباطن عن انهيار أو تهميش البناء
والأضرار الناجمة عن ذلك .

أ) مسؤولية حارس البناء (م ١٧٧ مدني)

(حارس البناء) هو (مالكه) وهو قرينة قابلة لإثبات العكس وتحقق المسؤولية بتوفير شرطين .

١- تهدم البناء كلياً أو جزئياً .

٢- وأن هذا التهدم ألحق ضرراً (بالغير) .

ومن أحكام النقض :-

١- مسؤولية حارس البناء قيامها علي (خطأ مفترض) في جانبه لا يقبل إثبات العكس انتقالها بنفي علاقة السببية بين الخطأ المفترض والضرر سبيل ذلك إثبات القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه (طعن ٢٣٤٨/٥٣ ق جلسة ١٩٨٦) .

٢- ومسئولية حارس البناء عن تهدمه قبل الغير (تقصيرية) (م ١/٧٧١ مدني) وقبل المستأجرين (تعاقدية) (طعن ٤٧/٢٦٨ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٧) .

٣- حارس البناء هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له (سيطرة فعلية) علي البناء ويتصرف لحساب نفسه في شئون هذا البناء والأصل أن الحراسة تكون (للمالك) ولا تنتقل للمستأجر سواء بالإيجار أو الحيازة وإنما ينتقل للغير (المشتري) (بتصرف قانوني) (كالبيع أو المقولة) والمالك ملتزم بصيانة العقار وترميمه وتلافي أسباب إضراره بالغير والأصل اعتباراً (المالك) (حارساً للبناء) حتى ولو تم بيعه فلا تنتقل للمشتري إلا (بتسليم العقار) فيعد المشتري حارساً له ولو لم يسجل العقار ويعد من حراس البناء كذلك (المقاول) الذي يقوم بترميم البناء

وتعديله (صاحب حق الانتفاع) و (المرتهن رهناً حيازياً) إذا كان البناء في حيازته وقت التهدم وكذلك (الحائز المغتصب) أما (المستأجر) فلا يعد حارس ولو كان التهدم بسبب إهماله وعدم إخطاره للمالك بحاله البناء ولو كان مشروطاً بعقد الإيجار علي قيام المستأجر بالإصلاحات (طعن مدني جلسة ١٩٣٧/٦/١٧) .

فمستولية الحارس المالك (مفترضة) طبقاً م ١/١٧٧ مدني عن الضرر الناتج عن تهدم البناء كما يسأل (المالك) كذلك طبقاً للقواعد العامة في (المستولية التقصيرية) عن الخطأ المتمثل في التقاعس عن اتخاذ للتدابير الوقائية لصيانة المبني وللضرور الحصول علي (إذن المحكمة) باتخاذ التدابير للصيانة علي حساب المالك .

ويسأل مدنيا إذا تم الهدم تحت ملاحظته وإشرافه عن الضرر الذي يحدث للغير من جراء الهدم ولو كان (جزئياً) نتيجة عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة .

ولكن إذا عهد المالك بأعمال لهدم كلها أو بعضها إلي (مقاول مختص) تحت مسئولية ذلك المقاول فإن ذلك الأخير هو الذي يسأل عن خطاه وتقصيره .

ويلاحظ أن هدم العقار: هو أزالته كله أو جزءاً منه علي وجه يصير الجزء المهدوم غير صالح للاستعمال فيما أعد له وقد أناط الشارع بالقانون ١٩٧٧/٤٩ الخاص بإيجار الأماكن في المواد ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٦٥ منه (للجهة الإدارية) المختصة سلطة إصدار القرارات اللازمة لحالة كل عقار وتقرير ما إذا كان الأمر يتطلب هدم كلي أو جزئي

للعقار فإذا ما أرادت الجهة الإدارية هدم العقار فإنه طبقاً لمادة ٥٨ ق ١٩٧٧/٤٩ سالف الإشارة تعلن القرار لأصحاب الشأن من المالك وشاغلي العقار (بالطريق الإداري) فإذا لم يتيسر إعلانهم بسبب غيبتهم (غيبة متقطعة) أو لعدم الاستدلال علي محال أقامتهم أو لامتناعهم عن تسلم الإعلان (تلتصق نسخة من القرار) في مكان (ظاهر بواجهة العقار) وفي لوحه الإعلانات بمقر الشرطة أو مقر عمدة الناحية أو مقر المجلس المحلي المختص (بغرض توافر علم المعلن إليه بصدور القرار لتحقيق دفاعه) ولصاحب الشأن طبقاً م ٥٩ من القانون سالف الإشارة (الطعن في القرار) أمام المحكمة الابتدائية الواقع بدائرتها العقار في ميعاد لا يجاوز ١٥ يوم من تاريخ الإعلان الذي يعد بداية لسريان ميعاد الطعن فإذا ما طعن علي القرار امتنع علي الجهة الإدارية سحب القرار أو تعديله أو إلغاؤه لخضوعة لسلطة المحكمة وتقديرها وولايتها وحكمها ولكن يلزم فصل المحكمة في الطعن علي وجه السرعة إما برفض الطعن أو قبوله إعادة النظر في القرار المطعون فيه فإذا ما حكمت بهدنة حددت أجلاً لتنفيذ الحكم فإذا ما أنتهي الأجل دون تنفيذ فإنه طبقاً م ٦٠ من القانون سالف الإشارة تقوم الجهة الإدارية بتنفيذه علي نفقة صاحب الشأن ولتنفيذ القرار يلزم صيرورته (نهائياً) بعدم الطعن عليه في الميعاد أو صدور حكم بالهدم أو قبول لخصوم له صراحة أو ضمناً. أما حالة أنهيار العقار (سواء كلياً أو جزئياً) (مثال عمارة لوران برمل الإسكندرية وروكسي هوليوبوليس مصر الجديدة) فيسأل عنها مالك العقار (جنائياً) طبقاً للمادتين ٢٣٨/٢٤٤ عقوبات إذا ما حدث

إصابة أو وفاة لأحد الشاغلين للعقار نتيجة الأنهيار كما يسأل (مدنياً) عن الضرر الناشئ عن الهدم تأسيساً علي مسئولية حارس البناء طبقاً لنص م ١/١٧٧ مدني وهي (مسئولية مفترضة) تقوم علي أساس وقوع خطأ من جانب المالك هو إهمال الصيانة أو التجديد أو الإصلاح (نقض جنائي جلسة ١٩٣٩/١١/٢٧) وتتفني (بنفي علاقة السببية بين (الخطأ المفترض) وبين الضرر وبإثبات أن وقوع التهدم لا يرجع إلي إهمال الصيانة أو قدم البناء أو عيب فيه طبقاً (م ١/١٧٧) مدني وإنما إلي قوة قاهرة زلزال أو سيول أو خطأ من جانب الغير أو خطأ المضرور نفسه أو أن هناك قرار صدر من لجنة التنظيم بالبلدية بهدم العقار ولم يستطيع تنفيذه لكونه مطعوناً عليه من جانب شاغلي العقار ورفضهم إخلائة .

(طعن ٥٢/٢٣٤٨ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢) فإذا قام الملك بهدم العقار (متعمداً) وقام بفعل من شأنه تهديد سلامة المبني أو تعريضه للسقوط فيسأل (جنائياً) طبقاً للأمر العسكري رقم ١٩٩٦/٧ بالحبس مدة لا تقل عن سنة وترتفع إلي الأشغال الشاقة المؤقتة بالسجن سبع سنوات إذا ثبت أن هناك غش في مواد البناء وعدم مطابقتها للمواصفات فإذا ترتب علي الهدم وفاة شخص أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ولا تقل عن عشرة سنوات إلي جانب إزالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة علي نفقته

كما يسأل (مدنياً) عن العمل غير المشروع الذي قام به وترتب عليه ضرر في المباني وممتلكات الأفراد سواء قاطني المبني المتهدم أو المباني المجاورة يستحق عنها المستأجر أو المضرور (تعويضاً) طبقاً

لقواعد المسؤولية العقدية والتقصيرية إلى جانب تعويضهم بسبب إنفساخ عقد الإيجار نتيجة (هلاك) العين المؤجرة.

وبالنسبة للعلاقة بين المالك والمستأجر في حال إنهيار العقار:

يكون للمستأجر حق في (التعويض) إذا تسبب المالك في إنهيار العقار ويترتب علي (الهلاك الكلي) للبناء (إنفساخ العقد) من تلقاء نفسه بقوة القانون مهما كانت أسبابه الإنهيار .

وبالنسبة للتعويض:

فإذا كان الهلاك الكلي بغير خطأ من المالك وبسبب لا يد له فيه فليس للمستأجرين حق طلب التعويض عن الأضرار التي أصابتهم نتيجة ذلك أما إذا كان إنهيار بسبب خطأ المالك:

مثل مخالفته لقواعد البناء أو مخالفته لترخيص البناء (بأدوار أزيد) فإن المالك لا يلزم بأعادة العمارة إلى أصلها ولكنه ملزم بتعويض المستأجرين عن الضرر الذي أصابهم بسبب إنفساخ عقد الإيجار وما لحق بهم من وفاة أو إصابة وما لحق بالمنقولات من أثاث أو أجهزة من (تلف) .

(ب) مسؤولية المهندس والمقاول مدنيا:

يجب لقيام مسؤولية المقاول وجود (عقد مقاوله) يتعهد فيه أمام صاحب العمل بإقامة مبان أو منشآت تابعة مقابل أجر دون أن يخضع في عمله لإشراف أو إدارة رب العمل فإذا أداه تحت إشراف ورقابة صاحب العمل عد (عاملاً) وليس مقاولاً وبالتالي تنتفي مسؤوليته (م ٦٥١ مدني)

وبناء عليه: إذا كلف المقاول (مقاولاً من الباطن) لإنجاز العمل المكلف به كله أو بعضه فإن المسئول تجاة رب العمل هو (المقاول الأصلي)

المتعاقد مع صاحب العمل وليس المقاول من الباطن مادام لم يقبل هذا التنازل (م ٢/٦٦١ مدني).

(الطعن ٥٥٩١، ٦٦/٥٦٠١ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٧) (طعن ٦٧/٤٨٤٣ ق جلسة ١٩٩٩/١/١١) ومسئولية المقاول (عقدية) مناطها (عقد المقاولة)

ج) أما مقاولي الأساسات والأعمال الصحية والدهانات وخلافه:

فتقتصر مسئوليتهم علي ما قاموا به من أعمال

وبالإضافة: أن المقاول يسأل أياً كانت الطريقة المتبعة في تحديد أجرته سواء كانت جزافاً أو علي أساس الوحدة ويضمن المقاول (والمهندس المعماري) (متضامنين) ما يحدث خلال عشر سنوات من (تهدم كلي أو جزئي) فيما شيده من مبان ولو كان التهدم ناشئاً عن عيب في الأرض ذاتها أو كان رب العمل قد أراد أن تبقى هذه المنشآت مدة أقل من (عشر سنوات) (م ٦٥١ مدني) ويسأل (المهندس) إذا ارتبط برب العمل (بعقد عمل) وقام بوضع الرسومات والتصميمات وأشرف علي تنفيذها مقابل أجر.

د) ويسأل كلاً من المهندس والمقاول (جنائياً)

في حالة إهمال أي منهما أو ارتكابه (خطأ) يترتب عليه توافر (جريمة) ينص عليها قانون العقوبات وكمثال ارتكاب إهمال جسيم أو إخلال بواجبات الوظيفة أو غش بالمواد والموادصفات (كنسب الخلطة الأسمنتية أو نوعية التسليح) تترتب عليها إنهيار المبنى الذي تم تشييده وموت أو إصابة أحد الأشخاص فتكون العقوبة هي طبقاً م ٢٢ مكرر ق ١٩٧٦/١٠٦ معدل الحبس ستة شهور والغرامة التي لا تقل عن خمسة

آلاف جنية أو إحدى العقوبتان وذلك علي مخالفة المواصفات والرسوم فإذا نتج عنها سقوط البناء كلياً أو جزئياً أو أيلولته للسقوط كانت العقوبة هي الأشغال الشاقة وغرامة لا تجاوز قيمة الأعمال إلي جانب شطب اسمه من سجلات نقابة المهندسين إلي جانب نشر الحكم في جريدتين يوميتين واستعي الانتشار والمسئولية طبقاً م ٢٢ من قانون تنظيم المباني (مفترضة) ولو كان (الخطأ بسيط) مادام أن البناء قد انهار وترتب عليه أضرار في الأرواح والمنقولات والبناء فإذا كان مقيم المباني (شركة مقاولات) فإذا المسئولية تقع علي (المنفذ الفعلي للمبني) (والقائمين علي إدارة الشركة).

فتقوم مسئولية المهندس أو المقاول عن (خطئه) في إقامة البناء أو تدعيمة أو هدمه طبقاً لأصول فن المعمار مع توافر علاقة السببية بين ذلك الخطأ والضرر الواقع.

وبالنسبة لخطأ العامل: يسأل عنها (العامل المخطئ) وكذلك من يقوم بملاحظة ذلك العامل المخطئ سواء كان مالك العقار أو المقاول أو الملاحظ المكلف بالمراقبة.

والمسئولية أولاً وأخيراً تقع علي كل من يكون نسبة (خطأ شخصي) إليه لاشتراكه في العمل مع ملاحظة أن تقرير وقائع الاشتراك (مسأله موضوعية) تخضع لتقدير المحكمة.

وتقع المسئولية بالنسبة للمهندس والمقاول:

سواء حصل لضرر عن قصد أو بدون قصد نتيجة (خطأ) فتكون الجريمة غير عمدية كأن تكون نتيجة عدم احتياط أو إهمال أو عدم مراعاة اللوائح أو سوء التقدير .

فالمهندس: مسئول عن كل ما يترتب علي خطئه في (التصميم)

والمقاول: مسئول عن كل ما يترتب علي الخطأ أو الغش في المواصفات الفنية للبناء .

وبالنسبة لجريمة الإهمال الجسيم أو الإخلال بواجبات الوظيفة:

فإن قانون المباني يقضي بعقوبة السجن مدة لا تقل عن ٥ سنوات ولا تزيد عن عشر سنوات وغرامة لا تقل عن خمسون ألف جنية ولا تزيد عن قيمة الأعمال المخالفة بالنسبة للجرائم العمدية أو الإهمال الجسيم بعدم مراعاة الأصول الفنية في التصميم أو التنفيذ أو الإشراف عليه أو الغش في استخدام مواد البناء أو استعمال مواد غير مطابقة للمواصفات إلي جانب حظر التعامل نهائياً مع (المقاول) المسند إليه التنفيذ كما يشطب من سجلات نقابة المهندسين (المهندس المصمم أو المشرف علي التنفيذ) بحسب الأحوال وذلك بالمدة التي تحددها المحكمة في الحكم وفقاً لظروف كل حالة علي حدة وفي حال (العود) يكون الشطب (بصفة دائمة) ويعاقب بنفس العقوبة بالإهمال الجسيم والإخلال بواجبات الوظيفة إذا ترتب عليها (وقوع جريمة) (المهندس القائم علي أعمال التنظيم بالمجالس المحلية) أو إذا (لم ينته كتابة) إلي ما يحدق من إخلال بالأصول الفنية وسوء استخدام المواد أو لم يتابعوا تنفيذ القرارات والأحكام النهائية الصادرة في شأن الأعمال المخالفة ولم يبلغوا رئيس المجلس المحلي بعقوبات تنفيذها

ويسأل (المهندس المصمم) عن كل ما يتعلق بأعمال التصميم ويعاقب بالحبس وغرامة تعادل قيمة الأعمال أو مواد البناء المتكامل فيها أو إحدى العقوبتين علي جريمة (عدم توقيع المهندس علي الرسومات المعمارية والإنشائية أو التنفيذية) وتتحدد مسؤولية المهندس حسب المأمورية المكلف بها فإذا اقتصر علي وضع التصميم فيسأل عن عيوب التنفيذ كما يسأل (المقاول مع المهندس) عن (التصميم) إذا كانت العيوب واضحة بحيث لا تخفي علي (المقاول المجرب) وبخاصة إذا كانت (مخالفة للقوانين)

والقاعدة العامة: أن كل من يشترك في أعمال الهدم والبناء يسأل عن (نتائج خطئه الشخصي) سواء كان اشتراكه فيها بصفه مالكاً أو مهندساً أو مقاولاً أو ملاحظ عمال أو عامل فمتي كان الخطأ في أعمال البناء واقعاً من شخص (بتداخله فيها أو بإشرافه عليها أو لسوء تصرفه كان مسئولاً إذا كان ذلك الخطأ قد تسبب عنه القتل أو الإصابات فيعاقب (بالمواد ٢٣٨، ٢٤٤ عقوبات) بحسب الأحوال.

فنتقوم بمسئولية (مالك العقار)

إذا تدخل في أعمال البناء أو اقترح تصميماً بكيفية معينة غير فنية أو أهمل في إجراء الإصلاحات الضرورية بعد علمه بالخلل أو أساء اختيار المقاول ولا تنتفي مسؤولية المالك عن تأخره في أعمال الصيانه والترميم بمقولة تراخي جهة الإدارة في إخلاء المنزل من سكانه بعد أن تبين لها خطورة سقوط المنزل لأنه بفرض قيام المسؤولية علي جهة التنظيم البلدية فإن ذلك لا ينفي مسؤولية (مالك العقار) كما أنه لا ينفي مسؤولية مالك العقار قيامه بالتنبيه علي المستأجرين بالإخلاء لأنه متي أقدم علي

إجراء الإصلاحات فإن عليه اتخاذ الاحتياطات اللازمة للسلامة حتى ولو لم يذعن المستأجر لطلب الإخلاء (طعن ٣٨/٥٨٦ ق جلسة ١٣/٥/١٩٦٨) (طعن ٦٩/٢٠٢ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) فلا تنتفي عنه ذلك (الخطأ) الموجب للمسئولية فيصح في القانون أن يكون الخطأ (مشاركاً) بين المتهم والمجني عليه فلا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر ولا يشترط لمسئولية المالك أن تكون هناك رابطة قانونية بينه وبين المجني عليه وتقوم مسئولية المهندس أو المقاول عن خطئه في إقامة البناء أو تدعيمه أو هدمه طبقاً لأصول فن المعمار ويشترط لذلك توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر.

أما خطأ العمال: فيسأل عنها العامل المخطئ وكذلك من يقوم بملاحظته سواء كان المالك أو المقاول أو الملاحظ المكلف بالمراقبة **وبملاحظة:** أن تقدير وقائع الاشتراك (مسألة موضوعية) تخضع لتقدير المحكمة.

ع) المسئولية الجنائية لمهندس البلدية (م ٢٢ من قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء) ومالك العقار والمهندس المعماري والمقاول والمقاول من الباطن:

إذا أخل مهندس التنظيم بواجبات وظيفته (إخلاقاً جسيماً) وأم يتخذ الإجراءات سالفة الذكر وترتب علي إهماله الآتي:

١- وقوف بريمه عدم إعاءة الأصول الفنية في التصميم أو التنفيذ أو الإشراف علي التنفيذ ومتابعته .

٢- أو وقوع جريمة عدم مطابقتها للتنفيذ للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص علي أساسها.

٣- أو وقوع جرمي الغش في مواد البناء أو استخدام مواد غير مطابقة للمواصفات المقررة.

الجزاء علي المخالفة يعاقب الآتي:

١- الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنية أو إحدى هاتين العقوبتين.

٢- إذا نتج عن ارتكاب إحدى الجرائم الثلاث سالف الإشارة سقوط البناء كلياً أو جزئياً أو صيرورته أيلاً للسقوط يعاقب بالسجن وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنية ولا تزيد عن قيمة الأعمال المخالفة.

٣- فإذا نشأ عن الإنهيار وفاة شخص أو أكثر أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تتجاوز قيمة الأعمال المخالفة.

٤- الحكم (بشطب اسمه من سجلات نقابة المهندسين) مع (العزل من الوظيفة).

وبسأل كلاهما مدنياً:

١- في مواجهة رب العمل يحكمة (عقد المقاولة) والمسئولية هنا (عقدية) فأي إخلال بالتزام ينص عليه (العقد) يعرض صاحبه للمسئولية سواء كان ذلك قبل البدء في التنفيذ أو أثناءه أو بعد الانتهاء منه بشرط أن تكون الرابطة العقدية في الحالة الأخيرة لا زالت (قائمة) وليست (مسئولية تقصيرية) علي أساس (الفعل الضار) (نقض جنائي جلسة ١٩٦٦/٦/٦)

(نقض مدني جلسة ١٩٧٥/٥/٢١) كما يخضعان (بالتضامن) لأحكام المسؤولية طبقاً للمواد ٦٥١ - ٦٥٤ مدني .

فتنص (م ٦٥١ مدني) علي يضمن المهندس المعماري والمقاول (متضامنين معاً) ما يحدث خلال عشر سنوات من تهم كلي أو جزئي فيما شيداه من مبان أو أقاماه من منشآت ثابتة حتى ولو كان التهم عن عيب في الأرض أو أجاز صاحب العمل إقامة المنشآت المعيبة وتبدأ مدة العشر سنوات من (وقت تسليم العمل) فيشترط لقيامها حدوث (خلل خفي) في البناء يسأل عن الخلل الظاهر وقت التسليم والتزامه هو (التزام بتحقيق نتيجة) .

وتنص (م ٦٥٢ مدني) بأنه إذا اقتصر المهندس المعماري علي وضع التصميم دون أن يكلف بالرقابة علي التنفيذ (لا يكون مسئولاً) عن العيوب التي ظهرت في التصميم وتنص (م ٦٥٣ مدني) ببطلان كل شرط يقصد به إعفاء المهندس المعماري والمقاول من الضمان أو الحد منه وتنص (المادة ٦٥٤ مدني) بسقوط دعوي الضمان بمرور ٣ سنوات من وقت (حصول التهم) أو إنكشاف العيب .

شروط مساءلة المهندسين والمقاول:

- ١- قيام المهندس أو المقاول بنفسه بالعمل أو عن طريق أتباعه وعماله
- ٢- وجود (عقد مقاوله) بين المهندس أو المقاول وصاحب العمل
- ٣- أن ترد المقاوله علي مبان أو منشآت ثابتة أخرى .
- ٤- حدوث تهم كلي أو جزئي للبناء .
- ٥- حدوث التهم في المبني خلال ١٠ سنوات تبدأ من وقت تسليم العمل

وبالإضافة: أن مسئولية المهندس تستمر كضمان لمدة (عشر سنوات) تبدأ من تاريخ تسليم العقار طبقاً م ٦٥١ مدني.

وبالنسبة للمقاول من الباطن: فلعدم وجود (رابطة عقدية) بينه وبين صاحب البناء فلأخير بإعتبار حارس للبناء أن يرجع عليه بالتعويض علي أساس المسئولية التقصيرية علي أساس فكرة (الخطأ المفترض) (دون حاجة لإثبات حصول (خطأ) من جانب المقاول من الباطن طبقاً لنص م ١٧٧ مدني) وفي هذا قالت محكمة النقض في الطعن المدني جلسة ١٩٧٠/٦/٢٣ (أن التزام المقاول هو التزام بتحقيق نتيجة هي بقاء البناء الذي شيده سليماً ومتيناً وأن الإخلال بهذا البناء يقوم لمجرد إثبات عدم تحقق هذه النتيجة دون حاجة لإثبات خطأ ما .

ف- فيما يلي تحديد مسئولية كل من المهندسين الآتيين:

١- **المهندس المصمم:** يسأل عن عيوب التصميم وإعداد الرسومات طبقاً للأصول والمواصفات المعمول بها وقت الإعداد وقواعد التصميم الواردة بالقانون ١٩٤٦/٦ وم ٦٥٢ مدني.

ويقضي القانون بعقوبة الحبس وغرامة تعادل قيمة الأعمال أو مواد البناء والمتعامل فيها إحدى العقوبتين علي جريمة عدم توقيع المهندس علي الرسومات المعمارية والإنشائية.

٢- **المهندس المنفذ:** يخضع لحكم م ١٧٧ مدني باعتباره (حارس للبناء) ويقصد به (الالتزام بصيانة البناء وحفظه وتلافي أسباب أضراره للناس والقيام بمهمة التنفيذ وقت إنشاء المبني).

ويعد مسئولاً عن التهدم الكلي أو الجزئي للبناء أو تصدعه أو أي عيب مرده خطأ في التنفيذ ومراعاة المواصفات الفنية كنسب الخلطة الأسمنتية نوعية حديد التسليح والعيوب في الأعمدة والكمرات وتقوم مسئوليته حتى تمام تسليم العقار لصاحبة.

٣- **مهندس البلدية:** وتتحصر مسئوليته في ثلاث هي

١- خط التنظيم.

٢- الارتفاعات.

٣- المناور.

(طبقاً م ٣/٢٥ من اللائحة التنفيذية لقانون توجيه أعمال البناء).

ومن أحكام التقاضي :-

إذا كانت أوجه الخطأ المسنده إلي المتهم الثاني (مهندس التنظيم) مقصورة علي أنه أرسل (أخطاراً) إلي (المتهمة الأولى) (صاحبة العقار) ينبه عليه فيه بإزاله حائطين من حوائط عقارها لخطورة حالتها ثم لم يحرك ساكناً بعدها وقصر (مهماً) في رفع تقرير لرئيسه عن المعاينة التي أجراها والإجراءات التي تتبع في هذا الشأن ولم يسع إلي إكتشاف الخلل في باقي أجزاء البناء لمعرفة ما إذا كان الجمالون الداخلي متآكل وكان هذا التقصير من صاحبة العقار ليس هو العامل المباشر لإنهيار العقار وكان إنهدام الحائط لم يكن نتيجة هذا التقصير وإنما كان نتيجة حتمية نظراً لقدم المبني وإهمال صاحبة العقار في ترميمه وعدم تحرزها في منع إخطارة عن المارة فأن تقصير مهندس التنظيم لا يتحقق به رابطة

السببية اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية وبالتالي فإن الجريمة المنسوبة إلى مهندس التنظيم تكون منتفية لعدم توافر ركن من أركانها.

(طعن جنائي ٢٤/٦٠٤ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦).

٤ - المَقاول يسأل مع مهندس التصميم عن عيوب التصميم إذا كانت واضحة لا تخفي على المَقاول المجرب خاصة إذا كانت مخالفة للقانون ويلاحظ أنه قام المَقاول الأصلي بإسناد بعض عمليات البناء أو التَّشطيبات إلى مَقاول من الباطن فإن (المَقاول الأصلي) يكون هو المسؤول أمام صاحب العقار إلا إذا كانت (المَقاولَة من الباطن) ممنوعة بشرط في العقد أو كانت طبيعة العمل تفترض الاعتماد على الكفاءة الشخصية للمَقاول الأصلي ويستطيع المَقاول في هذه الحالة أن يرجع على مَقاولي الباطن بما يحكم عليه من تعويض ويظل هو الملزم بدفع التعويض بغض النظر عن سدادهم أو عدم سدادهم له .

مسئولية حارس البناء

في القانون المدني المصري رقم ١٣١/١٩٤٨

- مادة ١٧٧ (١) حارس البناء لو لم يكن مالكا له مسئولاً عما يحدثه أنهدام البناء من ضرر ولو كان أنهداماً جزئياً ما لم يثبت أن الحادث لا يرجع سببه إلي إهمال في الصيانة أو قدم البناء أو عيب فيه
- ٢- ويجوز لمن كان مهتداً بضرر من البناء ان يطالب المالك باتخاذ ما يلزم من التدابير الضرورية لدرء الخطر فإن لم يقم المالك بذلك جاز الحصول علي أذن من المحكمة في اتخاذ هذه التدابير علي حسابه.

القانون المدني

رقم ١٣١/١٩٤٨

مسئولية المهندس والمقاول

مادة ٦٥٠

(١) إذا ثبت أثناء سير العمل أن المقاول يقوم به علي وجه معيب أو مناف للعقد جاز لرب العمل أن ينذره بأن يعدل من طريقة التنفيذ خلال (أجل معقول) يعينه له فإذا أنقضي الأجل دون أن يرجع المقاول إلي الطريقة الصحيحة جاز لرب العمل أن يطلب أما فسخ العقد وأما أن يعهد إلي مقاول آخر بإنجاز العمل علي نفقه المقاول الأول طبقاً لأحكام المادة ٢٠٩ مدني)

٢- علي أنه يجوز طلب فسخ العقد في الحال دون حاجة إلي تعيين أجل إذا كان (إصلاح) ما في طريقة التنفيذ من عيب (مستحيلاً)

مادة ٦٥١

(١) يضمن المهندس المعماري والمقاول (متضامنين) ما يحدث خلال (عشر سنوات) من تهدم كلي أو جزئي فيما شيده من مبان أو أقاموا المنشآت المعينة ما لم يكن المتعاقدان في هذه الحالة قد أراده أن تبقى هذه المنشآت مدة أقل من عشر سنوات

٢- ويشمل الضمان المنصوص عليه في الفقرة السابقة ما يوجد في المباني والمنشآت من عيوب يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته

ويضمن المقاول والمهندس المعماري (متضامنين) ما يحدث خلال عشر سنوات من تهدم كلي أو جزئي فيما شيدة من مباني ولو كان التهدم ناشئاً عن عيب في الأرض ذاتها أو كان رب العمل قد أراد أن تبقى هذه المنشآت مدة أقل من عشر سنوات (م ٦٥١ مدني) ويسأل المهندس إذا ارتبط برب العمل بعقد عمل وقام بوضع الرسومات والتصميمات وأشرف علي تنفيذها مقابل أجر

٣- وتبدأ مدة السنوات العشر من وقت تسليم العمل ولا تسري هذه المادة علي ما قد يكون للمقاول من حق الرجوع علي المقاولين من الباطن

مادة ٦٥٢

إذا اقتصر المهندس المعماري علي وضع التصميمات دون أن يكلف الرقابة علي التنفيذ لم يكن مسئولاً إلا عن العيوب التي أتت من التصميم

مادة ٦٥٣

يكون (باطلاً) كل شرط يقصد به إعفاء المهندس المعماري والمقاول من الضمان أو الحد منه

مادة ٦٥٤

تسقط دعاوى الضمان المتقدمة بأنقضاء (ثلاث سنوات) من وقت حصول الضرر أو إنكشاف العيب

أحكام التقضي في مسؤولية حارس البناء :-

١- عدم اذعان سكان المنزل لطلب الإخلاء الموجهة إليهم من مالكة لا ينفي عن هذا الأخير (الخطأ) الموجب لمسئوليته عن الحادث الناتج من إجراء إصلاحات بالمنزل أدت إلى تدمره إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث (مشاركاً) (طعن ٢٥/٧٩٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٥٥)

٢- مسؤولية حارس البناء عن تدمره قبل (الغير) (تقصيرية) .

(م ١٧٧ / المدني) ومسئوليته قبل المستأجرين (تعاقدية) .

(طعن ٤٧/٢٦٨ ق جلسة ٢٧/١/١٩٨١) .

٣- نص (م ١٧٧ مدني) يقيم المسؤولية علي (حارس البناء) وما يحدث من إنهيار البناء ولو كان (جزئياً) ولو لم يكن مالكا للعقار فالخطأ هنا (مفترض) وعلي الحارس عيب إثبات عدم إهماله في الصيانة وعدم هدم البناء أو عيب فيه ويعطي المهدد بالضرر اتخاذ تدابير واحتياطات ضرورية لدرء الخطر قبل وقوعه إذا كان البناء مهدداً بالسقوط ومطالبة المالك بذلك فإذا امتنع جاز الحصول علي (إذن قاضي الأمور المتسعة) بإجرائها علي حساب المالك وللحارس دفع المسؤولية بإثبات وقوع الضرر بسبب أجنبي لا يدل عليه فيه (م ٧٨ مدني) .

٤- يسال المالك عن تدمر العقار علي أساس (الخطأ) الواجب إثباته (م ١٦٣ مدني) .

٥- عدم اشتراط قيام (رابطة قانونية) (أي عقد) بين صاحب البناء وبين المجني عليه إذا (قتل الأخير نتيجة عدم اتخاذ المالك الاحتياطات اللازمة

لحماية السكان عند إجراء إصلاحات (طعن جنائي ٢٥/٧٩٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٥٥) .

وأن عدم أذعان سكان المنزل لطلب الإخلاء الموجه إليهم من مالكه لا ينفي عن هذا الأخير الخطأ الموجب لمسئوليته عن الحادث الناتج من إجراء إصلاحات بالمنزل أدت إلي تهمته إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدي إلي وقوع الحادث (مشاركاً) (طعن ٢٥/٧٩٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٥٥) (جنائي) .

٦- من المقرر أن (مالك العقار) دون المستأجر مطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم فإذا (قصر) (كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير) بهذا التقصير ولا يعفيه من المسؤولية (النص في عقد لإيجار علي قيام المستأجر بأعمال الترميم والصيانة مادام لم يتحقق من فيه المستأجر بهذا الالتزام .

(طع : جنائي جلسة ١/١١/١٩٧٦) .

“ (صاحب البناء) يسأل عن (ضرر إنهيار البناء) لعدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة (إذا تمت تحت ملاحظته وإشرافه) فإذا عهد بها إلي (مقاول مختص) وذلك (تحت إشرافه) فإن (صاحب البناء) (يسأل عن نتائج خطئه) (م ٦٥١ مدني) (طعن جنائي جلسة ٤/١١/١٩٦٨) فإذا عهد به كله أو بعضه إلي (مقال مختص) يقوم بمثل هذا العمل تحت مسئوليته فإن هذا الأخير هو الذي يسأل عن نتائج خطئه (طعن ٥٠/١٦٤١ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٨٤) .

٨- أن مسؤولية (صاحب البناء) عن (تعويض الضرر الذي يصيب الغير) بسبب تهدم بنائه ليس أساسها (مجرد افتراض الخطأ من جانبه) إذ هذا النوع من المسؤولية لا يقوم إلا علي أساس (وقوع خطأ بالفعل من جانب من يطالب بالتعويض) سواء أكان المالك للبناء أو غير المالك وإذا كان هذا هو المقرر في (المسؤولية) فإنه يجب من باب أولي في (المسؤولية الجنائية) (تحقق وقوع الخطأ من جانب المتهم) فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن (مهندس التنظيم) عاين منزل الطاعنة فوجده بحالة تنذر بالسقوط العاجل لوجود شروخ فيه لا يمكن إدراكها إلا بعين ذي الفن أنه طلب إلي ساكنيه إخلائه في ظروف ٢٤ ساعة لكن قبل هذه المدة سقط المنزل فأصيب من ذلك الشخص الذي كان سائر في الطريق (فهذه الواقعة) ليس فيها ما يدل علي (وقوع خطأ أو إهمال من صاحبة المنزل) حتى يمكن (مساءلتها جنائياً) عن الحادثة (طعن مدني ٩/١٧٠٩ ق جلسة ١٩٢٩/١١/٢٧).

٩- المقرر في قضاء النقض أن مفاد نص (م ١٧٧ مدني) أن حارس البناء الذي (يفترض) (الخطأ) في جانبه هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السيطرة الفعلية علي البناء بأن يكون ملتزماً بصيانته وترميمه وتلافي أسباب أضراره بالأشخاص فالمسؤولية المنصوص عليها في تلك المادة تتعلق بتهدم البناء كلياً أو جزئياً بغير تدخل إنسان والأصل أن تكون الحراسة (للمالك) ما لم يثبت انتقالها للغير وأن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسؤولية علي أساس (الخطأ

المفترض) هو بسيطرة الشخص علي البناء سيطرة فعلية لحساب نفسه
(طعن ٧٣/٢٢٢ ق جلسة ٢٠٠٤/٦/١).

١٠- مسئولية حارس البناء قيامها علي (خطأ مفترض) في جانبه لا يقبل
إثبات العكس انتفاؤها بنفي علاقة السببية بين الخطأ المفترض والضرر
سبيل ذلك إثبات القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه
(طعن ٥٣/٢٣٤٨ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠).

١١- مساءلة المالك دون المستأجر عن (الضرر) الذي يصيب الغير من
تقصيرة في صيانة ملكه وترميمة التزام المستأجر بالترميم والصيانة لا
يعفي المالك من المسؤولية قبل (الغير) إلا إذا تحقق من قيام المستأجر بما
التزم به (طعن ٣٩/٢٠٢ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢).

أحكام النقض في مسؤولية المهندس :-

١- التزام (المهندس المعماري والمقاول) (التزام بنتيجة) هي بقاء البناء
الذي يشيده (سليماً ومتميناً لمدة عشر سنوات بعد تسليمه) (م ٦٥١ مدني)
مسئولية (صاحب العمل) عن فعل المقاول المتفق معه علي القيام بالعمل
وتضامنه معه عدم قيامها إلا إذا (كان المقاول يعمل بإشرافه وفي مركز
التابع له) عله ذلك (التضامن لا يفترض ولا يؤخذ بالظن) بل يرد إلي
(نص في القانون أو اتفاق) التزام (الحكم) الذي يرتب (المسئولية
التضامنية) أن يبين دون غموض (الأساس الذي استند إليه في ذلك)
(طعن ٦١/٤٥٠٣ ق جلسة ١٩٩٨/١/١١).

٢- (دعوى ضمان) (المهندس المعماري والمقاول) لعيوب البناء (م ٦٥١ مدني) أساسها (المسئولية العقدية) التي تنشأ عن (عقد المقاولة) تخلف العقد أثره عدم التزام المهندس المعماري قبل رب العمل (بالضمان) تضمين عقد المقاولة (شرط التحكيم) أثره التزام طرفيه بالخضوع (للتحكيم) و (عدم اختصاص القضاء قانوناً بنظر النزاع) (طعن تجاري ١٠٣٥٠/٦٥ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١) .

٣- (ضمان) (المهندس المعماري) (طبقاً م ٦٤٦ مدني) الذي يقوم بأعمال التصميم والمقايضة ومراقبة التنفيذ وهو تـوع الأعمال المادية للمقاولات يندرج في صورها وقواعد المسؤولية عن تـهدم البناء وسلامته تشمل المهندس المعماري والمقاول علي السواء ما لم يقتصر (المهندس) علي وضع التصميم فلا يكون مسئولاً إلا عن العيوب التي أتت منه وبالتالي فإن ضمان المهندس المعماري أساسه (عقد) يبرم بينه وبين (رب العمل) يستوجب مسئوليته عن أخطاء التصميم أو عيوب التنفيذ . (طعن مدني ٣٨/١٤٩ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٧) .

٤- ارتفاع مسؤولية المهندس المعماري بإثبات قيامه والمقاول بالبناء وفق التصميم المعد لذلك والأصول الفنية المرعية وحصول العيب نتيجة (خطأ الغير) ضمان (مهندس التصميم) وحده أساسه المادتان (٦٥١، ٦٥٢ مدني) (طعن ٥٩/١٨٤٧ ق جلسة ١٩٩٣/١١/١٨) .

٥- تسليم (المقاول) للعقار ينفي ضمانه عن العيب الخفي الخاص بإرساء الأساسات علي أرض طفليه غير صالحة للبناء عليها والتي كان يجب عليه النزول بالأساسات إلي الطبقة السفلية لها والصالحة لذلك .

(طعن مدني جلسة ١٠/٦/١٩٦٥) .

٦- مفاد نص م ٤٠٩ مدني قديم و م ٦٥١ مدني حالي مقابلة لها أن التزام المقاول هو (التزام بنتيجة) هي بقاء البناء الذي شيده سليماً ومتميناً مدة عشر سنوات كاملة بعد تسليمه) وأن الإخلال بهذا الالتزام يقوم بمجرد (إثبات عدم تحقق تلك النتيجة) دون حاجة إلي إثبات خطأ ما وأن الضمان الذي يرجع إلي تنفيذ المقاول أعمال البناء يتحقق إذا (ظهر وجود العيب في البناء خلال عشر سنوات من وقت التسليم) ولو لم تكشف آثار العيب وتتفاقم أو يقوم التهدم بالفعل إلا بعد انقضاء هذه المدة فيكفي .

١- الخلل في المتانة .

٢- أن يكون خفياً مدة عشر سنوات ولو لم تحصل تهدم (طعن ٣٦/٤١ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) (طعن مدني ٢٢/٨٠ ق جلسة ٩/٦/١٩٥٥) .

٧- أن مسئولية المقاول والمهندس عن خلل لبناء بعد تسليمه طبقاً م ٤٠٩ مدني (لا يمكن اعتبارها مسئولية تقصيرية) أساسها الفعل الضار عن جنحة وإنما هي (مسئولية عقدية) مقررة بمقتضى القانون لكل عقد مقاوله سواء نص عليها بالعقد أو لم ينص كأثر للعقد (مثال مسئولية البائع عن العيب الخفي) . (طعن مدني جلسة ٥/١/١٩٢٩) .

٨- تمسك (المقاول) بأن تسلم (رب العمل) المبني محل (عقد المقاوله) بموجب (محضر تسليم) دون اعتراض منه يدل علي قبوله الأعمال المتعلقة (بالتشطيبات الظاهرة) يعد (نزولاً منه عن ضمانها) دفاع جوهري

التفات (محكمة الموضوع) عن تمحيصه والرد عليه قصور .

(الطعن ٣٤٢٦، ٦٤/٤٥٩١ ق جلسة ١٩٩٥/٤/٢٠).

٩- تسلم (رب العمل) البناء نهائياً دون تحفظ لا يسقط ضمان المقاول و المهندس عن العيوب الخفية اسقاطه الضمان عن (العيوب الظاهرة) وقت التسليم أو المعروفه (لرب العمل).

(الطعن ٣٤٢٦، ٦٤/٤٥٩١ ق جلسة ١٩٩٥/٤/٢٠).

و ضمان المقاول والمهندس عنها (عدم سقوط بالتسليم).
(طعن ٣٠/٣٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٠).

١٠- ضمان المقاول والمهندس المعماري لتهدم البناء والعيوب التي تهدد سلامته اقتصره علي (المسئولية المدنية) دون الجنائية أساس ذلك م ٨٢ ق ١٩٨٣/٣٠ المعدل لقانون ١٩٧٦/١٠٦ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء
(طعن جنائي ٦٧/٢١١١ ق جلسة ١٩٩٨/٣/٥).

١١- مؤدي نص (م ١/٤٦٩ مدني) أنه في حالة تقديم رب العمل المادة المستخدمة فإنه يتعين علي (المقاول) أن يحافظ علي المادة المسلمة إليه من رب العمل وأن يبذل في المحافظة عليها عناية الشخص المعتاد فإن نزل عن هذه العناية كان مسئولاً عن هلاكها أو تلفها أو ضياعها أو سرقتها وأن مسئولية المقاول في هذه الحالات (مسئولية عقدية) ويقع عبء الإثبات علي رب العمل إذا عليه أن يثبت أن المقاول لم يبذل في حفظ الشيء عناية الشخص المعتاد وأن إهماله في المحافظة عليه هو الذي ترتب عليه تلف الشيء أو ضياعه أو هلاكه أو سرقة ولأخير من جانبه أن يثبت حتى يدر أعن نفسه المسئولية أنه بذل عناية الشخص

المعتاد وأن التلف أو الضياع أو الهلاك أو السرقة كان بسبب أجنبي لا يدلّه فيه فينتفي مسؤوليته (طعن ٧٠/٣٠٩٩ ق جلسة ٢٤/١٢/٢٠٠٣)٠

مسئولية المقاول :-

يجب لقيام مسؤولية المقاول وجود (عقد مقاوله) يتعهد فيه المقاول أمام صاحب العمل بإقامة مبان أو منشآت تابعة مقابل أجر دون أن يخضع في عمله لإشراف أو إدارة رب العمل فإذا أداه تحت إشراف ورقابة صاحب العمل عد (عاملاً) وليس مقاولاً وبالتالي تنتفي مسؤوليته (م ٦٥١ مدني)٠

وبناء عليه: إذا كلف المقاول (مقاولاً من الباطن) لإنجاز العمل المكلف به كله أو بعضه فإن المسئول تجاه رب العمل هو (المقاول الأصلي) المتعاقد مع صاحب العمل وليس المقاول من الباطن مادام لم يقبل هذا التنازل (م ٦٦١/٢ مدني) (الطعن ٥٥٩١، ١٦/٥٦٠١ ق جلسة ٢٧/١/١٩٩٩)٠

(طعن ٦٧/٤٨٤٣ ق جلسة ١١/١/١٩٩٩)٠

وهن أحكام النقض في مسؤولية المقاول :-

١- المقرر في القانون أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن (نتائج خطئه الشخصي) فصاحب البناء لا يعتبر مسئولاً مدنياً عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص وإذا عهد به كله أو بعضه إلي (مقاول مختص) يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته فإن الأخير هو الذي يسأل عن نتائج خطئه

(طعن ٥٠/١٦٤١ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢١) .

٢- (تسلم) رب العمل البناء (نهائياً) دون تحفظ لا يسقط ضمان المقاول والمهندس عن (العيوب الخفية) .

العيوب الخفية التي لا يستطيع صاحب البناء كشفها عند التسليم ضمان المقاول والمهندس عنها عدم سقوطه (بالتسليم) إسقاطه الضمان عن العيوب الظاهرة وقت التسليم أو المعروفة لرب العمل .

(طعن ٣٠/٣٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٠) (الطعن ٢٣٤٦، ٦٤/٤٥٩١ ق جلسة ١٩٩٥/٤/٢٠) .

٣- الأصل في (عقد المقاولة) أنه (عقد لازم) وجوب (تعويض) المقاول إذا تحلل رب العمل من العقد وأوقف تنفيذه قبل إتمامه جواز الاتفاق علي غير ذلك (طعن ٣٣/٢٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) .

٤- المقاول الذي يعمل (بإشراف رب العمل) الذي جعل نفسه مكان المهندس المعماري الأصل عدم مساءلته عن تهم البناء أو عيوبه إذا كان ناشئاً عن (الخطأ في التصميم) اشتراكه في المسؤولية مع رب العمل متى كان علي علم بالخطأ في التصميم وأقره أو كان الخطأ من الوضوح بحيث لا يخفي أمره علي (المقاول المجرب) (طعن ٣٠/١٢٠ ق جلسة ١٩٦٥/١/٢١) وتنفي مسؤوليته إذا نبه رب العمل إلي الخطأ في التصميم ومع ذلك أصر علي تنفيذه متى كان رب العمل يفوق المقاول في الخبرة والبناء في هذه الحالة يرجع إلي خطأ رب العمل وحده (طعن ٣١/٤٤٠ ق جلسة ٦٦/١٢/٨) .

٥- (ضمان المقاول) (لعيوب البناء) شموله التهدم الكلي أو الجزئي أو العيوب التي تهدد متانة البناء وسلامته مدته عشر سنوات تبدأ من وقت تسليم المبني (م ٦٥١ مدني) سقوط (الدعوى بهذا الضمان) بانقضاء (٣ سنوات) من وقت حصول التهدم الكلي أو الجزئي أو ظهور العيب وإنكشافه (المادتان ٦٥١، ٦٥٤ مدني) .

(طعن ٥٩/٢٦٣١ ق جلسة ١٩٩٤/١/١٥) (الطعان ٣٢٤٦، ٦٤/٤٥٩١ ق جلسة ١٩٩٥/٤/٢٠) (طعن ٣٨/١٤٩ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٧) (طعن ٦١/٤٥٠٣ ق جلسة ١٩٩٨/١/١١) .

٦- مسئولية المقاول (م ٦٥١ مدني) قيامها بحصول تهم بالمبني خلال مدة الضمان ولو كان ناشئاً عن عيب في الأرض ذاتها التزام المقاول (التزام بنتيجة) هي (بقاء البناء سليماً لمدة عشر سنوات) لا حاجة لإثبات خطأ في جانب المقاول (طعن ٣٠/٣٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٠) وسقوط دعوى الضمان بانقضاء ٣ سنوات من وقت حصول التهدم أو ظهور العيب لا حاجة لإثبات خطأ في جانب المقاول لأن الخطأ هنا (مفترض)

(الطعان ٣٢٤٦، ٦٤/٤٥٩١ ق جلسة ١٩٩٥/٤/٢٠) اقتصار هذا الضمان علي المسؤولية المدنية دون الجنائية أساسه م ٨ ق ١٩٨٣/٣٥ معدل القانون ١٩٧٦/١٠٦ (طعن جنائي ٦٧/١١١ ق جلسة ١٩٩٨/٣/٥)

٨- التزام المهندس والمقاول الوارد بمادة ٦٥١ مدني هو التزام بنتيجة هي بقاء البناء الذي يشيد أنه سليماً ومتيناً لمدة عشر سنوات بعد تسليمه وبالتالي فإن الإخلال بهذا الالتزام يثبت لمجرد إثبات عدم تحقق تلك

النتيجة دون حاجه لإثبات خطأ ما (طعن ٣٠/٣٢٥ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٥).

تقديم دعوى التعويض عن مسئولية المقاول والمهندس

دعوى ضمان المهندس المعماري والمقاول: شموله التهم الكلي أو الجزئي أو العيوب التي تهدد متانة البناء وسلامته مدته (عشر سنوات) تبدأ من (وقت تسليم المبني) (م ٦٥١ مدني).

سقوط الدعوى: بإنقضاء (٣ سنوات) من وقت حصول التهم الكلي أو الجزئي أو ظهور العيب وإنكشافه (المادتان ٦٥١، ٦٥٤ مدني) (طعن ٣٠/٤٥٠٣ ق جلسة ١١/١/١٩٩٨).

(طعن ٥٩/٢٣٦١ ق جلسة ١٥/١/١٩٩٤) (الطعان ٣٢٤٦، ٦٤/٤٥٩١ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٩٥).

ويلاحظ: أن مسئولية المقاول والمهندس المعماري (تضامنية) طبقاً (للمواد ١٦٩، ٦٥٦ مدني).

مسئولية المقاول من الباطن عن إنهاء البناء:

١- (المقاول الأصلي) التزامه تجاه (صاحب العمل) بإنجاز العمل محل (عقد المقاولة) بما في ذلك أعمال المقاول من الباطن مسئوليته عن إخلال مقاول الباطن بالتزامه مسئولية عقدية أساسها افتراض أن كل أعمال وأخطاء مقاول الباطن تعتبر بالنسبة لصاحب العمل صادرة من المقاول الأصلي (م ٦٦١ مدني).

(طعن تجاري ٦٧/٤٨٤٣ ق جلسة ١٩٩٩/١/١١).

٢- اتفاق الطاعنه مع الشركة المطعون ضدها التزام الأخيرة بتنفيذ العمل المتفق عليه بنفسها دون أن تستند في جملته أو جزء منه إلى مقاول من الباطن وجوب أعمال هذا الاتفاق (م ١/١٤٧ مدني) تطبيق الحكم المطعون فيه عقد المقاولة من الباطن الذي لم تكن الطاعنة طرفاً فيه وقضائه بتسليم المنقولات المتحفظة عليها (للمقاول من الباطن) (والتفويض) (قصور وخطأ).

(الطعن ١/٥٥٩١ ٦٦/٥٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٧).

٦٤ (الفصل السادس)

عقد الفندق

التعويض عن

مسئولية الفندق عما يحدث لنزيله من
حريق أو قتل أو اختيال أو سرقة وعن فقد
أمتعته

أ) مسؤولية الفندق عن ودائع وأموال النزلاء وعن النزيل

هو (التزام بتحقيق نتيجة) وأساسها (الخطأ المفترض) فإذا حدث أن تعرضت تلك الأموال والودائع للسرقة أو الضياع أو التلف قامت علي الفور مسؤولية الفندق عنها دون حاجة إلي إثبات أي خطأ في جانبه (المواد ٧٢٨ مدني) أما مسؤولية الفندق عن النزيل والتزامه عنه فهو (التزام ببذل عناية).

وهي أحكام المنقضي:-

١- الالتزام التعاقدية: اتساعه ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة مما ينقصه (أي يشمل هو من مستلزماته) طبيعة التزام صاحب الفندق قبل النزيل شموله فضلاً عن (تقديم المكان) (اتخاذ الحيطة) و (اصطناع الحذر مما قد يهدد سلامة النزيل من المخاطر ويحفظ عليه أمنه وراحته).

(طعن ١٤٦٦/٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٣).

٢- لا غبار علي الحكم إذ كيف التزام صاحب الفندق أنه (التزام ببذل عناية) وأنها قصرت في بذل العناية اللازمة بالنزيل في الفندق واتخاذ الاحتياطات الكافية المتعارف عليها وأهمها (مراقبة المترددين علي الفندق) الأمر الذي سهل للجاني النيل من النزيل ويسألون عن فعلهم (م ٧٢٧ مدني) مما كان مدعاة لانتفاء الحاجة إلي تكليف المطعون ضدهم بإثبات (الخطأ العقدي) من جانب صاحب الفندق كما انتفت الحاجة إلي تكليف الطاعن (بنفية) لتوافر عناصر الدعوى وما قدم فيها

من أدلة كفاية إثبات الدائن (ورثة النزير) (قيام العقد) دون حاجة لإثبات الخطأ وللمدين نفي مسئوليته بإثبات أنه بذل عناية الشخص العادي في تنفيذ التزامه .

(طعن ٤٨/١٤٦٦ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٣) .

٣- موت المضرور (في الحال) نتيجة الاعتداء عليه (ضرر مادي) انتقال الحق في التعويض عنه إلي (ورثته) (طعن ٤٨/١٤٦٦ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٣) .

وحقيقة الأمر: أن (عقد الايواء) (عقد مختلط) فهو مزيج من (عقد الإيجار) للمكان الذي ينزل فيه النزير (وعقد بيع) بالنسبة للمأكولات والمشروبات التي يتناولها و (عقد وديعة) بالنسبة للأمتعة التي يحضرها فيعد هذا الأخير عقد من عقود (الأمانه) طبقاً م ٣٤١ عقوبات فيسأل حال ضياع الأمتعة جنائياً عن (جنحة تبديد منقولات) .

مسئولية الفندق والنزير عن الحريق:-

بالنسبة للفندق: فإنه أن كان الحريق ناشئ عن (إهمال صاحب الفندق أو أحد المترددين عليه) يسأل عن ذلك (الفندق) .

وتنتفي مسؤولية الفندق: بإثبات أن الحادث وقع من أجنبي تسأل خلسة أو استعمل مفاتيح مصطنعه أو دخل غرفة النزير بطريق الكسر أو التسلق أو ثقب الحائط .

بالنسبة للنزير:-

فإن عليه التزام بالمحافظة علي العين ويمتد إلي زوجته وأولاده المقيمين معه وضيوفه وأصدقاءه وخدمة وعما له وكل من يتردد عليه وأي

تصرف يصدر منهم ويسأل عن حريق العين المعدة للإيواء وتنتفي المسؤولية بإثبات أن الحريق نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه .
أما إذا احترق الفندق كله وتعدده النزلاء فيه ولم يعرف سببه ومصدره :-

كان جميع نزلاء الفندق مسئولين عن الحريق (مسئولية جماعية) أو مسؤولية كل منهم عن الجزء الذي يشغله ويسأل الفندق إذا كان يشغل جزءاً من الفندق بنسبة الجزء الذي يشغله .
وتنتفي المسؤولية الجماعية :-

بإثبات أن النار شبت في جزء يشغله نزيل بالذات أو أن الحريق وقع بسبب أجنبي لا يد لهم فيه كقوة قاهرة أو امتداد النار من منزل مجاور فعل من شخص من الغير ليس نزيراً بالفندق .

مسئولية الفندق عن سرقة أو فقد الأمتعة والحقائب :-

يقع علي الفندق التزام بتوفير الأمن للنزيل وحفظ أمتعته ضد السرقة حتى ولو وقعت من (الغير) المترددين عليه أو العاملين فيه وللنزيل إثبات حيازته للأمتعة المدعي سرقتها (بجميع طرق الإثبات) وأنه لا اثر للإعلان المعلق من قبل الفندق بعدم مسئوليته عن فقد الحقائب والأمتعة كما يقع (باطلاً) كل اتفاق علي الإعفاء من المسؤولية ذلك لأن النزيل يقيم بالفندق بصفه مؤقتة فيه وقد يضطر لترك أمتعته مدة قصيرة دون ملازمته فتبقي في حراسة الفندق الذي يتردد عليه كثير من الناس فنمتد حراسة الفندق علي العاملين به والمترددين عليه ولا يشترط تسليم الأمتعة للفندق بل يكفي وضعها في غرفة النزيل وقد يتم الإيداع قيل

وصول النزيل الفندق عن طريق أخذ مندوب الفندق للحقائب لتوصيلها إلى غرفة النزيل بالفندق وقد يأتي النزيل بعد إقامته بالفندق بأشياء أخرى يضيفها لامتعته (م ٧٢٧ مدني) .

ويدخل القاضي في اعتباره عند تقدير الأدلة:-

مركز النزيل ومكانته وثروته وحالة الفندق من ناحية وحالة الفندق من ناحية الضبط والنظام .

وتقع المسؤولية بالنسبة لسرقة الأمتعة والحقائب علي عاتق (الفندقي) .

(م ٧٢٧ مدني) ويجوز للفندقي نفي المسؤولية بكافة الطرق باعتبار السرقة واقعة مادية وله إثبات أن الحادث وقع نتيجة خطأ النزيل كتركه باب غرفته مفتوحاً أو غير مغلق بالمفتاح أو ترك أشياء ثمينة بالدولاب دون غلقه وله إثبات وقوع الحادث نتيجة قوة قاهرة كزلزال أدى إلى هرولة الجميع إلى خارج مبني الفندق أو حريق امتد من عمارة مجاورة لا يد له فيها .

ثبوت وتحقيق المسؤولية علي الفندقي:-

يلتزم الفندقي بدفع تعويض لا يجاوز خمسون جنيهاً عن المفقود من النقود والأشياء الثمينة إلا إذا أخذ علي عاتقه حفظها مع علمه ومعرفته بقيمتها أو رفض تسليمها أو كان قد تسبب في الضرر بخطأ جسيم منه أو من أحد اتباعه فيجوز الرجوع علي الفندقي بكامل قيمتها أيا كانت (م ٧٢٧ مدني) .

تقديم حق النزيل في المطالبة بالتعويض:-

تقدم حق النزيل في المطالبة بالتعويض عن فقد أو سرقة أمتعة إذا لم يخطر الفندق بحدوث السرقة أو الفقد فور علمه بذلك وأبطاً في ذلك بدون سبب أو عذر مقبول كما يسقط حق النزيل في إقامة دعواه ضد الفندق بمرور (٦ شهور) من يوم مغادرته (الفندق) (م ٧٢٨ مدني)

مسئولية النزيل عن دفع الحساب المقابل:-

يقضي قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤/٣٤٣ بأنه يجوز للفندق مطالبة النزيل بأداء المستحق عليه يومياً ومقديماً أو تقديم (ضمان مالي) لا يجاوز (أجر ٣ يوم) ويسقط حق الفندق في المطالبة بأداء الأجرة بمرور (سنة) عليها (م ٣٧٨ مدني) فإذا مضت (السنة) دون تحصيلها افترض (تحصيلها واستيفاءها وهي (قرينة بسيطة غير قاطعة) قابلة لإثبات العكس ويجوز توجيه اليمين الحاسمة إلى النزيل فإن أقسم أنه سددتها (سقط الدين) وأن رفض أداء اليمين ثبت الدين في ذمته فلا يسقط إلا بمرور (١٥ سنة) .

وللفندق استصدار حكم ضده بسداد الدين إما (عيناً) بأداء المبلغ أو فسخ العقد مع التعويض ويستطيع الفندق إجبار المدين علي وضع منقولات كافية لسداد المقابل ويعفي النزيل من (الضمان عدا عجل دفع المقابل) أو عقد اتفاق مع الفندق أو قدم كفيلاً وللفندق (حق امتياز) علي المنقولات والأمتعة بالعين التي ينزل بها النزيل وحق حبسها لاستيفاء المقابل وتوقيع حجز تحفظي عليها لحين الوفاء إلي جانب توقيع عقوبة جنائية علي النزيل الذي لا يدفع المقابل بدون مبرر ولا جريمة إذا أخطأ

النزِيل في التّقدير فأعتقد أن ما معه من النقود كاف ثم تبين أن المطلوب أكبر كذلك لا جريمة حال سرقة نقود النزِيل ولم يفتنِ إلي ذلك إلا عند مطالبته بالمقابل ولا جريمة حال المغادرة والسهو عن الدفع ولا جريمة إذا كان هناك نزاع علي (الحساب ومقداره) .

٦٥ - الفصل السابع

عقد النقل الجوي

أ) مسؤولية الناقل الجوي عن ضحايا حوادث الطائرات

هي أثر مترتب علي الإخلال بواجب قانوني بالتنفيذ العيني أو التنفيذ بمقابل (التعويض) .

وأركانها هي: الخطأ، الضرر، وعلاقة السببية بينهما

والمستقر قضاءً :-

(التزام الناقل بضمان سلامة المسافرين وهي (مسئولية عقدية) في (عقد نقل الأشخاص) إلي جانب قواعد العدالة) باعتبارها مصدراً للقانون وقد صدر قانون الطيران أن المدني رقم ١٩٨١/٢٨ منظمًا لتلك المسؤولية وأخضعها لاتفاقية وارسو والاتفاقيات المعدلة والمكملة لها علي النقل الجوي (داخلي - أو دولي) (م ١٢٣ منه) .

وقد انضمت (مصر) إلي (اتفاقية وارسو) ببعض قواعد النقل الجوي الموقعه في ٢٩/١٠/١٢ وذلك في (١٩٥٥/٩/٦) وأصبحت نافذة اعتباراً من (١٩٥٥/١٢/٥) وانضمت كذلك إلي بروتوكول لاهاي في ١٩٥٦/٩/١٧ والموقعة في ١٩٥٥/٩/٢٨ واصبحت جزءاً من القانون المصري في ١٩٦٣/٨/١ كما انضمت إلي اتفاقية جوادا لإجار الخاصة بالنقل الفعلي الموقعة في ١٩٦١/٩/١٨ وذلك في ١٩٦٤/٥/٤ واصبحت جزءاً من القانون المصري في اغسطس ١٩٦٤ أما بروتوكول

(جواتيما لاسيتي) الموقع في ١٩٧١/٣/٨ الخاص بزيادة الحد الأقصى للتعويض إلى مائة ألف دولار أمريكي عن كل راكب توفي أو أصيب فلم تتضمن مصر إليه كما لم تتضمن إلى أي من بروتوكولات مونتريال الأربعة الموقعة في ١٩٧٥/٩/٢٥) .

واستندت (اتفاقية وارسو) سواء في عقد نقل الأشخاص أو عقد نقل البضائع إلى (مبدأ) (المسئولية بقوة القانون) فاعتبرت ثبوت الحادث والضرر الذي ترتب عليه أمراً يستحق (التعويض) وتقرر الاتفاقية في (م ١٧ منها) ذلك سواء وقع الضرر علي متن الطائرة أو في أثناء أي عملية من عمليات صعود الركاب أو نزولهم (كصالة الوداع أو الاستقبال) (حتى لحظة تسلم الحقائب والخروج إلى أماكن الجمهور) وإضافة م ٤ من بروتوكول جواتيما لا للمادة ١٧ سألقة الذكر فقرة مؤداها (ومع ذلك فلا يعتبر الناقل مسئولاً ويعفي من المسئولية في أحوال .

١- إذا كانت الوفاة أو الضرر البدني قد نتج عن حالة الراكب الصحية أو كان تلف أو هلاك الحقائب يرجع إلى طبيعتها أو علي عيب ذاتي بها
٢- خطأ المصاب نفسه .

ويلاحظ أنه وأن كان بروتوكول جواتيما لا قد وضع حداً أقصى للتعويض (وهو مائة ألف دولار أمريكي للحالة الواحدة إلا أن م ٣/٨ و م ١٤ من بروتوكول أجازا زيادة التعويض عن الحد الأقصى في حالتين هما .

١- مصروفات دعوى التعويض واتعاب المحاماة فلا تؤخذ المصاريف القضائية في الاعتبار عند تطبيق الحد الأقصى.

٢- جواز المطالبة بتعويض تكميلي لصالح المضرور حال الوفاة أو الإصابة البدنية للراكب.

وحددت اتفاقية وارسو :-

(المحكمة المختصة بنظر دعوى التعويض) فينعتد الاختصاص للمحكمة الكائن بدائرتها موطن الناقل أو المحكمة الكائن بدائرتها المركز الرئيسي لنشاط الناقل أو المحكمة الكائن بدائرتها مركز الفرع التابع للناقل مبرم عقد النقل أو المحكمة الكائن بدائرتها جهة الوصول (م ١/٣٠ من الاتفاقية) وهذا الاختصاص من (النظام العام) لا يجوز الاتفاق علي خلافه .

ويقصد بالفرع التابع للناقل: المنشأة التي يملكها الناقل فلا يدخل فيها شركات السياحة .

وبالنسبة للقانون واجب التطبيق:

تخضع إجراءات الدعوى لقانون القاضي الذي اقيمت أمامه الدعوى (م ٢/٣٠ من الاتفاقية) أما اتفاق مونتريال الموقع في ١٣/٥/٦٦ فيسري علي ١٥٠ شركة طيران من بينها شركة مصر للطيران من خلال المنظمة الدولية للنقل الجوي ومركزها الرئيسي مدينة (مونتريال بكندا) والتي حددت حد أقصى للتعويض مقدارة ٧٥٠٠٠ دولار أمريكي (طبقا م ٢٩ من اتفاقية وارسو).

ب) تقديم دعوى التعويض :-

وتسقط الدعوى المرفوعة علي الناقل إذا لم ترفع خلال ٢ سنة من تاريخ وصول الطائرة أو من اليوم الذي كان يتعين وصول الطائرة فيه أو من تاريخ وقف النقل.

ويلاحظ أن: المسؤولية (مفترضة) تقوم بمجرد حدوث ضرر للراكب أو البضاعة والالتزام هنا (التزام يبذل عناية) ويستطيع الناقل دفع المسؤولية بإثبات أن موظفيه اتخذوا كافة التدابير اللازمة لتفادي الضرر أو كان يستحيل عليهم اتخاذ هذه التدابير أو إذا اثبت خطأ المصاب أو خطأ صاحب البضاعة وعلاقة السببية بأنه هو الذي سبب الضرر وقد جعلت اتفاقية مونتريال سنة ١٩٦٦ المسؤولية طبقاً م ٢ منها (موضوعية) أساسها فكرة (تحمل المخاطر والتبعية) فتقوم مسؤولية شركة الطيران بقوة القانون بمجرد وقوع ضرر للمسافر أو البضاعة فلا تستطيع دفع المسؤولية إلا بإثبات خطأ المضرور نفسه.

ويطبق المقرر في اتفاقية مونتريال :-

إذا وقعت نقطة القيام أو الوصول أو العبور في مطار من مطارات الولايات المتحدة الأمريكية وكمثال فلو قامت طائرة من القاهرة إلي واشنطن أو لوس أنجلوس أو عائدة من لوس أنجلوس أو واشنطن أو نيويورك إلي القاهرة وأصابها حادث أدى إلي سقوطها ووفاء ركبائها وفقد أمتعتهم تسأل عن ذلك الشركة طبقاً لقواعد المسؤولية الواردة باتفاقية مونتريال والموقع عليها من ١٢٥ شركة ناقل جوي من بينها (شركة مصر للطيران).

وقد حددت الاتفاقية مقدار التعويض عن الوفاة أو الإصابة :-

بمبلغ ٧٥٠٠٠ دولار أمريكي عن الوفاة والأصابة وعشرين دولار عن كل كيلو من أوزان حقائب المسافرين .

وتلتزم بها شركة النقل الجوي بغض النظر عن وفاء شركة التأمين لها بما يستحق من مبالغ تأمين من عدمه .

وقد أصبح التأمين اجبارياً بمصر طبقاً ١/١٣٨ من قانون الطيران المدني رقم ١٩٨١/٢٨ حيث نصت علي (يجب علي كل مستثمر لطائرة تعمل في إقليم مصر أن يؤمن لتغطية مسؤوليته عن الأضرار التي تصيب الركاب والامتعة والبضائع التي تكون علي متن الطائرة

التعويض عن فقد الحقيبة بالطائرة :-

يسأل الناقل الجوي عن تعويض جميع الأضرار المادية والإدارية الفعلية التي تنشأ عن هلاك أو تلف البضائع التي تكون في حراسة الناقل الجوي .

ووفقا لاتفاقية (فارسوفيا) سنة ١٩٥٥ والتي انضمت إليها (مصر) لا يسأل الناقل الجوي إلا عن (تعويض حكومي) يتحدد بمقدار ٢,٥٠ فرنك ذهب (وهو وحدة تقدير تشمل علي ٦٥ مليجرام ذهب عيار ٩٠٠ في الالف تكون قابلة للتحويل إلي العملة الوطنية عن كل كيلو جرام من وزن الطرد إلا إذا أعلن صاحبه عن القيمة الفعلية لمحتوياته ودفع الرسوم الإضافي المقرر زيادة علي أجرة النقل فحينئذ يحصل صاحب الطرد عن (تعويض كامل) عما يلحقه من ضرر .

ومن أحكام النقص :-

١- مؤدي ما نصت عليه م ٢٢٠ من اتفاقية فارسوفيا أن الأصل في تقدير التعويض الناشئ عن مسئولية الناقل الجوي في نقل الامتعه المسجلة أنه (تقدير حكمي) يتحدد علي أساس وزن الرسالة بصرف النظر عن محتوياتها بمقدار ٢٥٠ فرنكا عن كل كيلو جرام من هذا الوزن إلا إذا قرر المرسل الأهمية التي يعلقها علي محتوياتها بأن يوضح نوع الامتعة أو البضائع وقيمتها الحقيقية ويؤدي الرسوم الإضافية المقررة إذا لزم الأمر مما مفادة أن التعويض الذي يلتزم به الناقل (تعويض شامل) يغطي كل أنواع الضرر الحاصل للبضاعة أو الأمتعة أثناء عملية النقل بجميع عناصره بما فيها (الأضرار الأدبية)

(طعن ١٠٦٤/٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٥).

٢- الشيكات السياحية لها قيمتها المالية منذ سحبها ووقت العثور عليها وأن الطائرة تعد (مكانا عاما) أثناء ارتياد الجمهور لها وطالما أن الشيكات قد فقدت من صاحبها في الطائرة التي كان يستقلها وخرجت من حيازته ولم تعد له سيطرة عليها فإن تبعاً لذلك يحق لمن عثر عليها أن يحصل علي المكافأة المقررة في هذه الحالة طبقاً لأحكام الدكرينو الصادرة في (١٨/٥/١٨٩٨) وهي ١/١٠ من قيمة الأشياء التي عثر عليها .

(طعن ٥٣/٤٧٩ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠).

د (هل يجوز تفتيش ركاب الطائرة؟ وهل يعد ذلك باطلا ؟

ج) تنص م ٤١ من دستور جمهور مصر الدائمة سنة ١٩٧١ أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا (حالة التلبس) لا يجوز القبض علي أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون وأنه وأن كان الأصل المقرر في القانون أن تفتيش الأشخاص بصفة عامة هو عمل من أعمال التحقيق لا تملكه إلا سلطات التحقيق وحدها.

ومن ثم فلا يجوز إلا (بأذن سابق من النيابة العامة) وإلا وقع (باطلاً) حتى ولو أسفر عن (ارتكاب جريمة) يعاقب عليها القانون باعتبار أن كل ما بني عل باطل فهو باطل فالتفتيش هو واجبات تمليتها الظروف بناء علي تعليمات صادر بخصوص ذلك لا تملكه إلا سلطات التحقيق وبأذن مسبق منها وهو (إجراء إداري تحفظي) يجب ألا يختلط مع التفتيش القضائي ولا يلزم لإجرائه أدلة كافية أو أذن سابق من سلطة التحقيق ولا يلزم صفة الضبط القضائي فيمن يقوم بإجرائه وبناء عليه فإذا أسفر التفتيش عن (دليل) يكشف عن (جريمة) يعاقب عليها بمقتضى (القانون العام).

فأنه يصح (الاستشهاد بهذا الدليل) باعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع في ذاته ولم يرتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة (طعن نقضي جنائي ٥٧/٤٢٦٢ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢).

وأن (قبول الطاعن ركوب الطائرة المتجهة من القاهرة إلى جدة يفيد (رضاءه مقدماً) بالنظام الذي وضعته الموانئ الجوية لركاب الطائرات صونا لها ولركابها من (حوادث الإرهاب والاختطاف) فإذا كان من مقتضي هذا النظام تفتيش الأشخاص والامتعة عند ركوب الطائرة فإن اقتياد أمين الشرطة المكلف بتفتيش الركاب للطاعن بعد أن أحس بوجود انتفاخ حول وسطه إلى الضابط الذي لا يماري الطاعن في أنه يعمل بإدارة العمليات بميناء القاهرة الجوي ثم تفتيشه وضبط طربتين من الحشيش حول وسطه وآخر بين داخل حذائه يكون (صحيحاً) علي أساس (الرضاء به مقدماً) من صاحب الشأن رضاءاً صحيحاً.

(طعن نقض جنائي ٥٦/٦٢٤٢ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٤).

وبناءً على ما سبق:-

فأنه إذا قام رجل الشرطة بتفتيش الراكب وتفتيش الحقيبة الخاصة به وأسفر هذا التفتيش عن حيازته لأي شيء مما يحظره القانون (كالمواد المخدرة، أو النقود المزيفة، أو الأسلحة أو الذخائر) مثلاً فإنه في هذه الحالة تتوافر بشأنه كافة الأركان القانونية للجريمة التي ارتكبها وما يستتبع ذلك من محاكمته جنائياً ولا يجوز له التحلل من جرمته برغم (بطلان التفتيش) لكونه أنه تم في نطاق القانون وحدوده فلا يلحقه بطلان.

ومن أحكام النقض:-

١- رفض محكمة الاستئناف لدعوي التعويض المؤسس علي (المسئولية التقصيرية) علي أن وقوع الحادث للطائرة والذي أودي بحياة طيارها دون معرفة سببه لا يعد معه شركة الطيران مرتكبه (الخطأ) يستوجب التعويض عنه ذلك أن علي المضرور إثبات وقوع (الخطأ) الذي نشأ عنه الحادث وارتبط معه برابطه السببية وأن سبب احتراق الطائرة غير معلوم في الجو ولا يمكن اسناده لعيب في تركيب الطائرة فإن مسئوليتها عن التعويض تعد (منتقيه) (طعن ٢٣/٢٠٣ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٥)

٢- متي كانت الثابت أن حادث الطيران موضوع دعوى المسئولية قد وقع في ١٩٦٠/٩/٢٩ فإنه يكون خاضعاً فيما يتصل بالمسئولية غير المحدودة للناقل للمادة ٢٥ من اتفاقية فارسوفيا للطيران قبل تعديلها ببروتوكول لاهاي لم يوضع موضوع التنفيذ إلا في أول اغسطس سنة (١٩٦٣

(طعن رقم ٥٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦).

٣- إذا كانت المادة ٢٥ من اتفاقية فارسوفيا للطيران قبل تعديلها ببروتوكول لاهاي تستوجب للقضاء بالتعويض كاملاً وغير محدد أن يثبت أن الضرر المطالب بتعويضه قد نشأ عن غش الناقل أو عن خطأ منه يراه قانون المحكمة المعروض عليها النزاع معادلاً للغش وكان الخطأ المعادل للغش وفقاً للتشريع المصري وعلي ما جري عليه قضاء هذه المحكمة هو الخطأ الجسيم المنصوص عليه في المادة ٢١٧ من القانون المدني فإنه يشترط للحكم علي شركة الطيران الناقلة بالتعويض

كاملاً وقوع خطأ جسيم من جانبها ويقع عبء إثبات هذا الخطأ علي عاتق مدعية كما أن لمحكمة الموضوع تقدير مدي توافر الأدلة علي ثبوته .

(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦) .

٤- المستفاد من نصوص المواد ١٧ ، ٢٠ ، ٢٢ من اتفاقية فارسوفيا أن الناقل الجوي يكون مسئولاً عن الضرر الذي يقع في حالة وفاة أو إصابة أي راكب إذا كانت الحادثة التي تولد عنها الضرر قد وقعت علي متن الطائرة أو أثناء عمليات الصعود أو الهبوط وقد حددت المادة ٢٢ من الاتفاقية مسئولية الناقل قبل أي راكب بمبلغ ٢٥ ألف فرنك فرنسي ثم عدلت بالمادة ١١ من بروتوكول لاهاي الساري من ١/٨/١٩٦١ برفع الحد الأقصى للتعويض الذي يلتزم به الناقل الجوي من كل راكب إلي مبلغ ٢٥٠ ألف فرنك فرنسي وكانت المادة ١٣ من البروتوكول سالف البيان المعدلة للمادة ٢٥ من اتفاقية فارسوفيا قد نصت علي أن لا تسري الحدود المنصوص عليها في المدة ٢٢ متي قام الدليل علي أن الضرر قد نشأ عن فعل أو امتناع من جانب الناقل أو أحد تابعية وذلك إما بقصد إحداث ضرر وإما برعونة مقرونه بإدراك أن ضرراً قد يترتب عليها .

(الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٩) .

٥- المستفاد من نصوص المواد ١٧ ، ٢٠ ، ٢٢ من اتفاقية فارسوفيا للطيران المدني المعدلة ببروتوكول لاهاي الذي وافقت عليه مصر بالقانون رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة

من أن الناقل الجوي مسئولاً عن الضرر الذي يقع في حالة وفاة أو إصابة أي راكب إذا كانت الحادثة التي تولد عنها الضرر قد وقعت علي متن الطائرة أو أثناء عمليات الصعود أو الهبوط وهذه المسؤولية مبنية علي خطأ مفترض في جانب الناقل ولا ترتفع عنه إلا إذا اثبت هو أنه وتابعة قد اتخذوا كل التدابير اللازمة لتفادي الضرر أو كان من المستحيل عليهم اتخاذها (الطعن رقم ٩٠٩، ٩٣١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٦).

٦- اتفاقية فارسوفيا لتنظيمها لمسئولية الناقل الجوي الناشئة عن عقد النقل الجوي قواعد الاختصاص الواردة بها عدم سريانها علي العلاقة الناشئة عن عقد التشغيل (الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٤).

٧- النص في المادة ١٨ من اتفاقية فارسوفيا الدولية المعدلة ببروتوكول لاهاي في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ والتي وافقت مصر عليها بالقانونين ٥٩٣، ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ علي أن يكون الناقل مسئولاً عن الضرر الذي يقع في حالة تحطيم أو ضياع أو تلف أمتعة مسجلة أو بضائع إذا كانت الحادثة التي تولد منها الضرر قد وقعت خلال النقل الجوي وفقاً لفحوص الشرطة السابقة يتضمن المدة التي تكون فيها الأمتعة أو البضائع في حراسة الناقل سواء كان ذلك في مطار أو علي متن طائرة أو في أي مكان آخر عند الهبوط خارج المطار وفي المادة ٢٠ علي أن لا يكون الناقل مسئولاً إذا أثبت أنه وتابعة قد اتخذوا كل التدابير اللازمة لتفادي الضرر أو كان من المستحيل عليهم اتخاذها يدل علي أن

مسئولية الناقل الجوي لا تنقضى ولا تنتهي إلا بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه في ميناء الوصول أو المكان المتفق عليه ولا ترتفع مسؤولية هذه إلا إذا ثبت أنه وتابعة قد اتخذوا كل التدابير اللازمة لتفادي الضرر أو أنه كان من المستحيل عليهم اتخاذها أو قام به أو لديه سبب آخر من أسباب الإعفاء طبقاً للقواعد العامة ذلك أن البين من طالع أحكام هذه الاتفاقية في ضوء الأعمال التحضيرية لها سواء في مشروع باريس سنة ١٩٢٥ أو في لجنة الخبراء سنة ١٩٢٧ والمشروع النهائي وما دار في لجنة الصياغة أن مسؤولية الناقل الجوي مسؤولية من نوع خاص لها أحكامها المتميزة تقررت للتوفيق بين مصالح متعارضة (مصالح شركات الطيران ومصالح الشاحنين) مسؤولية عمادها التزام الناقل بكفالة سلامة الشئ المنقول والمحافظة عليه أثناء فترة النقل الجوي حتى يتم تسليمها إلى المرسل إليه أو نائبه القانوني وباعتبار أنها تظل في حراسته بالمعنى القانوني أي حكم المادة ١٨ سالفه البيان أي تحت سيطرته الفعلية وقدرته على التصرف فيها أو في شأنها طوال فترة هذا النقل التي تشمل فترة وجود بضاعة داخل المخازن الجمركية حتى ولو توقف عن ممارسة سيطرته المادية عليه أو لم يمارسها هو بشخصه طالما بقيت له السيطرة القانونية عليها أو لم يمارسها هو بشخصه طالما بقيت له السيطرة القانونية ومن ثم فإن مسؤوليته عنها لا تنتهي بتسليمها إلى السلطات الجمركية وإيداعها مخازنها أياً كان مديرها أو المشرف عليها إذ لا تعتبر مصلحة الجمارك نائبه عن المرسل إليه في استلام البضاعة وإنما تتسلمها بناء على الحق المخول لها بالقانون

إبتغاء تحقيق مصلحة خاصة بها هي استيفاء المرسوم المستحقة عليها ولذلك لا ينقض عقد النقل الجوي بهذا التسليم ولا تبرأ به ذمه الناقل الجوي صاحب السيطرة القانونية عليها يؤكد ما نصت عليه المادة الثانية من مشروع باريس سنة ١٩٢٥ من تحديد لفترة النقل الجوي بأنها تبدأ بدخول الركاب أو الامتعة أو البضائع مطار القيام وحتى لحظة الخروج من مطار الوصول وقد استقر ذلك التحديد في لجنة الخبراء وتضمنته المادة الخامسة من المشروع النهائي لاتفاقية وما انتهى إليه كل من القضاء الفرنسي والبلجيكي من أن فترة النقل لا تنتهي إلا بتسليم البضاعة إلي المرسل إليه من مطار الوصول وتدخل فترة وجود البضاعة داخل المنطقة الجمركية في نطاق مسئولية الناقل طبقاً للمادة ٢/١٨ من الاتفاقية وهو ما استقر عليه القضاء الأمريكي في ظل هذه الاتفاقية التي وافقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٢٤/٧/٣١ وعلي بروتوكول لاهاي سنة ١٩٥٥ في ١٩٥٦/٦/٢٨ حيث خلص هذا القضاء إلي أن الناقل يظل مسؤولاً عن البضاعة التي تعهد بنقلها أثناء فترة النقل إلي أن يتم تسليمها في مطار الوصول إلي المرسل إليه حتى توقف عن ممارسة السيطرة المادية عليها (العن رقم ١٥٣٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٣٠).

٨- لما كان الثابت في الدعوى أن الطاعنة وأن كانت قد أودعت رسالة النزاع كاملة مخازن الجمارك إلا أن ذلك لا يعفيها من مسئوليتها عن فقدانها داخل تلك المخازن الجمارك بحسبان أنها مازالت في حراستها القانونية وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لاعتبار

الحادث قوة قاهرة عدم إمكان توقعه واستحالة دفعة وكان توقع البضاعة أو تلفها كلها أو بعضها داخل المخازن الجمركية أمراً متوقعاً ومألوفاً ومن ثم فإنه لا يعتبر بذاته من قبيل القوة القاهرة ولا يعفي للطاعة من مسئوليتها عن فقد البضاعة كما أنه يشترط في فعل الغير كسبب للإعفاء من مسئولية الناقل أن يكون هو السبب الوحيد للحادث كانت الأوراق قد خلت مما يدل علي إخطار الطاعة المرسل إليه بمجرد وصول البضاعة عند إيداعها مخازن الجمارك في ١٩٧٦/٢/٢٤ مخالفة بذلك حكم المادة ٢/١٣ من الاتفاقية المذكورة وحتى تاريخ إصدارها أنن تسليم البضاعة إلي المرسل إليه بعد أكثر من أربعة شهور وهو ما يعد منها خطأ تسبب في بقاء الرسالة بمخازن الجمرك تلك الفترة الطويلة مما عرضها للفقء فأن فعل الغير المدعي به لا يعتبر السبب الوحيد للحادث الذي من شأنه إعفاء الطاعة من مسئوليتها .

(الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٣٠) .

٦٦ - الفصل الثامن

عقد النقل البحري

أ) مسؤولية الناقل البحري عن حوادث النقل البحري
في حالة وفاة الراكب البحري وإصابته:-

الجواب: تكتسب السفينة الجنسية المصرية إذا كانت مسجلة في أحد موانئها وكانت مملوكة لشخص طبيعي أو اعتباري كشركة مثلاً يتمتع بالجنسية المصرية (م ٥ بحري) كما تسري أحكام التشريعات الجنائية المصرية علي الجرائم التي ترتكب علي كل سفينة ترفع علم مصر (م ١/٩ بحري) وينعقد الاختصاص القضائي بنظر الدعاوى العينية المتعلقة بالسفينة.

للمحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مكتب تسجيل السفينة التي ترفع علم مصر ما لم ينص القانون علي غير ذلك (م ١٠ بحري) وينعقد الاختصاص القضائي للدعاوى الناشئة عن عقد نقل الأشخاص بالبحر للمحكمة المختصة وفقاً لأحكام قانون المرافعات المصري ويجوز بحسب اختيار المدعي المجني عليه أو ورثته حال وفاته رفع الدعوى أمام المحكمة التي يقع في دائرتها ميناء القيام أو ميناء الوصول (م ١٧١ بحري) وفي جميع الأحوال يقع (باطلاً) كل اتفاق مسبق علي قيام النزاع بسلب المدعي الحق في هذا الاختيار أو تقييده (م ٢٤٥ ، ٢٧٢ بحري).

وبسأل الناقل البحري عما يحدث من ضرر بسبب وفاء المسافر أو ما يلحقه من أصابات بدنية إذا وقع الحادث الذي نشأ عنه الضرر خلال تنفيذ عقد النقل البحري ويعد الحادث واقعاً خلال تنفيذ عمليات النقل البحري إذا وقع أثناء السفر أو في أثناء صعود المسافر إلى السفينة في ميناء القيام أو نزولة منها في ميناء الوصول أو ميناء متوسط في أثناء المدة التي يكون فيها المسافر في (حراسة الناقل) قبل صعوده إلى السفينة أو بعد نزولة منها م (٢٥٦ بحري) .

وقد حددت (م ٢٥٨ بحري) الحد الأدنى لقيمة التعويض الذي يحكم به علي الناقل البحري (بمائة وخمسين ألف جنية مصري) في حالة وفاة المسافر أو إصابته ويجوز الاتفاق علي زيادة هذا الحد ولا يجوز للناقل البحري التمسك بتحديد المسؤولية إذا ثبت أن (الضرر) نشأ عن فعل أو امتناع صدر منه أو من نائبه (الربان) بقصد إحداث الضرر أو بعدم أكثرات مصحوب بإدراك أن ضرراً يمكن أن يحدث (م ٢٥٩ بحري)

هذا وقد صدر ق ٢/٢٠٠٦ معدلاً لمادة ٢/٢١ ق ٢٥/١٩٢٩ الخاص بالأحوال الشخصية بخصوص (صرف التعويضات لأهل الغرقى وللمصابين) واعتبر المفقود (ميتاً) بعد مضي ١٥ يوم علي الأقل من تاريخ فقدّه في حالة ثبوت أنه كان علي ظهر سفينه غرقت بعد أن كانت (سنة) من تاريخ الفقد في ظل قانون ٣٣/١٩٩٢ وقد نشر هذا القانون أي ٢/٢٠٠٦ بالجريدة الرسمية العدد ٦ مكرر بتاريخ ١٥/٢/٢٠٠٦ .

ب) ثانياً: مسؤولية الناقل عن هلاك أو تلف أمتعة المسافرين بطريق البحر:-

(المواد ٢٦٧ - ٢٦٩ ق التجارة البحري رقم ٨/١٩٩٠)

فرق قانون التجارة البحري بين نوعين من الأمتعة هما

١- الامتعة المسجلة : التي يسلمها المسافر إلى الناقل أو من ينوب عنه لحفظها لديه طول مدة السفر وتسليمها إلى المسافر عند مغادرة السفينة ويلتزم الناقل بأن يسلم المسافر (أيضاً) بهذه الامتعة وتسجلها في دفتر خاص وتعد من الامتعة المسجلة (السيارات) وغيرها من المركبات التي يسلمها المسافر إلى الناقل لنقلها معه علي السفينة (م ٢/٢٦٧ ق ٨/١٩٩٠) ولا يجوز أن تزيد قيمة التعويض الذي يحكم به علي الناقل في حالة هلاك الامتعة المسجلة أو تلفها علي خمسة آلاف جنية لكل مسافر إلا إذا كان الضرر متعلقاً (بسيارة أو غيرها من المركبات) فلا يجوز أن تتعدى قيمة التعويض عن خمسين ألف جنية لكل سيارة أو مركبة وما قد يوجد بها من أمتعة (م ١/٢٦٨ ق ٨/١٩٩٠ بالتجارة البحرية).

٢- الامتعة غير المسجلة: التي يحتفظ بها المسافر ولا يكون الناقل مسئولاً عن هلاكها أو تلفها إلا إذا أثبت المسافر أن الضرر يرجع إلى خطأ الناقل أو خطأ من ينوب عنه أو تابعة (م ٢٦٩ تجارة بحرية) ولا يجوز أن يزيد التعويض الذي يحكم به علي الناقل في حالة هلاك الامتعة غير المسجلة أو تلفها علي (ألفي جنية) لكل مسافر ولا يسري

هذا الحد علي الأشياء التي يودعها المسافر لدي الربان أو عند الشخص المكلف بحفظ الودائع في السفينة متي اخطره بما يعلقة علي المحافظة عليها من أهمية خاصة (م ٢٦٩/٢ تجارة بحرية) كالنقود والجواهر والوثائق ولا يجوز للربان أن يحجز لمتعة المسافر غير المسجلة وفاء لأجرة النقل (م ٢٧٠ تجارة بحرية) ووفقاً لمعاهدة لندن ١٩١٦ بشأن تحديد المسؤولية في دعاوى التعويض البحرية المنضمة إليها مصر بالقرار الجمهوري ١٩٨٦/١٥٠ فقد قررت المادة الثامنة منها وحدة حسابية خاصة مؤسسه علي اساس حق السحب الخاص الذي يحدده صندوق النقد الدولي الذي تحسب قيمة عمله الوطنية (الجنية المصري) قياسا عليه وذلك للدول الأعضاء في صندوق النقد فالبنسبة لدعاوى الوفاة أو الأصابات البدنية يصل حد المسؤولية إلي ٣٣٣٠٠٠ وحده حسابية للسفينة التي تزيد حمولتها عن ٥٠٠ طن وتزيد تصاعدياً إذا زادت الحمولة بما يعادل ٥ مليون وحدة نقدية للسفينة ذات الحمولة للحالة الواحدة التي تعادل بدورها ٦٥,٥ مليون ذهب من سبيكة ذهبية عيارها تسعمائه من ألف تحول إلي العملة الوطنية الجنية المصري) .

ج (نظام دعوى التعويض عن هلاك الامتعة للمسافرين

بطريق البحر :-

بمضي (سنتين) من اليوم التالي ليوم مغادرة المسافر السفينة أو اليوم التالي لليوم الذي كان يجب أن يغادرها فيه (م ٢٧١ تجارة بحرية) فإذا كانت دعوى التعويض ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم

يسقط بقوات الميعاد فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية (م ٢/١٧٢ مدني) .

المحكمة المختصة: ترفع الدعاوى الناشئة عن عقد نقل البضائع بالبحر إلى المحكمة المختصة طبقاً لقانون المرافعات ويجوز حسب اختيار المدعي أن ترفع إلى المحكمة التي يقع في دائرتها ميناء الشحن أو ميناء التفريغ (م ٢٤٥ بحري) أو الميناء الذي حجز فيه على السفينة وهي من النظام العام ويقع باطلاً كل اتفاق سابق على قيام النزاع بسلب المدعي الحق في هذا الاختيار أو تقييده (م ٢٧٢ تجاري بحري) وللمسافر (حق امتياز) على السفينة وأجرة النقل (لضمان التعويض) المستحق له عن الإصابات البدنية التي تحدث له أو عن هلاك الامتعة أو تلفها (م ٥/٢٩ ق التجاري البحري) .

أحكام النقض في هذا الموضع:-

١- التزام (الناقل البحري) بتسليم الرسالة (الالتزام بتحقيق غاية) مؤداه قيام مسؤوليته حتى تمام التسليم الفعلي أثره تفريغ المرسل إليه الرسالة لا يدل بذاته على تمام التسليم الفعلي قبل التفريغ بنفي مسؤولية الناقل البحري شرطه إثبات أن العجز أو التلف نشأ عن عيب في البضاعة ذاتها أو بسبب قوة قاهرة ولأن التفريغ يمكن من فحص والتحقق من حالة الرسالة على نحو يرتب اعتبار العجز أو التلف الذي يمكن اكتشافه بعد التفريغ حاصل أثناء عملية التفريغ وبسببها (طعن ٦٧/٤٥٨ ق جلسة ٢٧/٤/٢٠٠٤) .

٢- عقد نقل الأشخاص يلقي علي عاتق (الناقل) (التزام بتحقيق غاية) هي (ضمان سلامة الراكب) ويكفي الراكب إثبات إصابة أثناء تنفيذ العقد كإخلال بالالتزام الناقل وقيام مسؤوليته عن الضرر الناشئ عن الإصابة دون حاجة لإثبات وقوع خطأ من جانبه وترتفع هذه المسؤولية بالقوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير الذي لم يكن في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه متى كان هذا الخطأ هو سبب الضرر الحادث للراكب .

(طعن ٢٦/٢٦٣ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٢) (طعن ٤٥/٧٨٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٧) .

٣- مسؤولية أمين النقل مسؤولية عقدية عدم تسليم البضاعة إلي المرسل إليه أثره ترتيب مسؤوليته شرطه م ١٠٤ من قانون التجارة نفي المسؤولية وسيلته إثباته أن الإخلال بالالتزام راجع لسبب قهري (طعن ١/٣/١٠٥ ق جلسة ٣/٤/٢٠٠٤) .

٤- مسؤولية الناقل البحري تتمثل في أن يقوم بتسليم البضاعة إلي المرسل إليه في ميناء الوصول طبقاً للبيان الوارد بشأنها في سند الشحن وإلا التزم بتعويض المرسل إليه عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب طبقاً لما يتوقعة الشخص المعتاد (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٨) .

٥- إذ كانت مسؤولية المطعون عليها (الناقلة) قبل الطاعة الشحنة عن نقل البضاعة المشحونة بحراً وتوصيلها بحالتها إلي ميناء الوصول هي مسؤولية عقدية ينظمها عقد النقل وكانت الطاعة لم تنع علي الحكم

المطعون فيه وقوعة في خطأ إذا لم ينسب إلي المطعون عليها ارتكاب غش أو خطأ جسيم في تنفيذ العقد فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فيما قرره من وجوب الوقوف في تقدير التعويض المستحق للطاعة عند حد الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد علي ما تقضى به المادة ٢٢١ من القانون المدني .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٧/٤/١٩٧٣) .

٦- ظاهر من نص الفقرة الثامنة من المادة الثالثة والفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل لسنة ١٩٢٤ أنها لم تتناول بيان طريقة تقدير التعويض الذي يلتزم به الناقل عن عجز البضائع المشحونه وهلاكها واكتفت بوضع حد أقصى للتعويض عن هذا العجز أو التلف إذا لم يتضمن سند الشحن بيان جنس البضاعة وقيمتها قبل شحنها كما خلت باقي نصوص المعاهدة والقانون البحري من بيان طريقة تقدير هذا التعويض ومن ثم يتعين الرجوع إلي القواعد العامة الواردة في القانون المدني في شأن المسؤولية العقدية بصفة عامة مع مراعاة الحد الأقصى المشار إليه .

(الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٤١ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٧٥) .

٧- مؤدي نص المادتين ٨/٣، ٥/٤ من معاهدة سندات الشحن الصادر بها مرسوم بقانون في ٣١/١/١٩٤٤ أن التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري الذي نصت عليه المعاهدة في حالة عدم بيان جنس البضاعة أو قيمتها في سند الشحن يعتبر حداً أقصى للمسئولية القانونية كما يمكن أن يحكم به وحدا أدنى للمسئولية الاتفاقية بالنظر إلي ما يمكن الاتفاق عليه

وأنه وأن كان يصح الاتفاق علي تشديد مسئولية الناقل عن الحد القانوني المنصوص عليه في المعاهدة وهو مائه جنية إنجليزي عن كل طرد أو وحدة إلا أن الاتفاق علي تخفيف مسئوليته والنزول بها بحيث يكون الحد الأقصى لها أقل من الحد القانوني المنصوص عليه فيها يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً ولا أثر له وبالتالي يفتح المجال لتقدير التعويض وفقاً للوقائع العامة الواردة في القانون المدني في شأن المسئولية التعاقدية بصفة عامة علي ألا يجاوز التعويض المقضي به الحد الأقصى المقرر في المعاهدة في حالة عدم بيان جنس البضاعة وقيمتها في سند الشحن .

(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦) .

٨- إذ كانت أحكام معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد القواعد المتعلقة بسندات الشحن تعتبر نافذة في مصر ومعمولاً بها اعتباراً من ١٩٤٤/٥/٢٩ بمقتضي المرسوم بقانون الصادر في ١٩٤٤/١/٣١ إلا أن مصر لم توافق علي بروتوكول هذه المعاهدة الموقع في بروكسل بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٣ إلا بمقتضي القرار الجمهوري رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٩/٢٢ ولم يعمل به إلا اعتباراً من ١٩٨٣/٤/٣٠ ولما كان الثابت في الدعوى أن سندي الشحن موضوع النزاع صدر بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٤ وأن عملية النقل البحري التي تمت بمقتضاها قد انتهت بوصول السفينة إلي الإسكندرية في ١٩٧٨/٢/٢ حيث تم اكتشاف العجز في الرسالة بتاريخ ١٩٧٨/٤/٤ وكان حدوث هذا العجز أثناء الرحلة البحرية أمراً لا خلاف عليه فإن التعويض عنه

يخضع فيما يتصل بحدود مسئولية الناقل البحري لحكم الفقرة الخامسة
من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل المشار إليها دون بروتوكول
تعديلها الذي لم يكن مطبقاً في مصر في ذلك التاريخ.
(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١).

التعويض عن الأضرار الناجمة

عن عمل مقاول التفريغ

١- عقد النقل البحري يلقي علي عاتق الناقل التزاماً بتسليم البضاعة سليمة إلي أصحابها وإذ كان التسليم يستلزم تفريغ البضاعة فإن تدخل مقاول التفريغ إنما يكون أصلاً لحساب الناقل وتحت مسئوليته ويكون مركزه مركز تابع للسفينة ولا يكون للمرسل إليه إلا الرجوع علي الناقل لتعويض الأضرار الناجمة عن عمل المقاول إذ لا ترتبطة بهذا الأخير أية علاقة قانونية مباشرة تجيز له الرجوع عليه شخصياً إلا إذا تضمن سند الشحن نصاً يفوض الربان في إختيار مقاول التفريغ والتعاقد معه عن ذوي الشأن ففي هذه الحالة يكون للمرسل إليه حق الرجوع بدعوى مباشرة علي (مقابل التفريغ) لمساءلته عن الأضرار الناجمة عن عمله لما كان ذلك وكان الثابت من سند الشحن الذي كان مطروحاً علي محكمة الاستئناف أنه قد نص في بنده العاشر علي أن مقاول التفريغ ولو كان معيناً بواسطة الناقل إنما يقوم بعملية التفريغ باعتبار نائباً عن صاحب الشأن في البضاعة وعلي نفقته فإن مفاد ذلك أن المطعون ضدهما الثانية كانت تباشر عملها كمقاول تفريغ لحساب المرسل إليه الذي حلت محله الشركة الطاعنة فحق لها الرجوع علي (المقاول) المذكور بالتعويض عما لحق البضاعة من أضرار بسبب خطأ أو إهمال وقع منه أو من أحد عماله .

(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣).

د- مسئولية ملاك المنشآت عن حوادثها

ارتكاب الجريمة ينشأ عنها .

١- دعوى جنائية لاقتضاء حق الدولة في العقاب .

٢- دعوى مدنية إذا ترتب عليها ضرر للغير .

وهذه الأخيرة يحكمها نص (م ١٧٨ مدني) ومؤداها مسئولية كل شخص عن تعويض الضرر الذي يصيب الغير بسبب تولية حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية ويقصد بتلك الحراسة :- الحراسة التي تعطي للشخص علي الشيء سلطة الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه ولا يلزم لممارسة تلك السلطة أو السيطرة ممارسة المالك لها بالفعل وتحكمها قواعد المسؤولية التقصيرية .

وقوام هذه المسؤولية خطأ مفترض في حق المالك باعتباره حارساً علي الآلة الميكانيكية وتتحقق المسؤولية ولو لم يقع منه أي خطأ فيجوز لمن اضر من جنحة إصابة أو قتل خطأ علي الشاطئ بفعل لنش بحري رفع دعوى التعويض علي مالكها باعتبار حارساً عليها وصاحب سلطة الاستعمال والتوجيه والرقابة (م ١٧٨ مدني) وهي تختلف بذلك عن الدعوى الجنائية عن جنحة الاصابة أو القتل الخطأ فأساس هذه الأخيرة (خطأ جنائي) واجب الإثبات .

٣- مسؤولية أمين النقل عن تسليم البضاعة:-

١- مسؤولية أمين النقل (مسئولية تعاقدية) ناتجة عن إخلاله بالتزامه للنشئ عن عقد النقل وهو (التزام بتحقيق غاية) ويكفي لإثبات إخلاله بتعهده ثبوت عدم تسليم البضاعة إلي المرسل إليه دون حاجة لإثبات وقوع خطأ أو إهمال من جانب أمين النقل وعلي الناقل لدفع المسؤولية لإثبات أن عدم تسليم البضاعة أو تلفها راجع لسبب أجنبي لا يد له فيه كقوة قاهرة أو عيب في البضاعة أو خطأ المرسل (طعن ٥٤/١٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٠) (طعن ٥١/١٨٨٣ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٣٠) (طعن ٥٧/١٥٠٤ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٣٠) (طعن ٤٦/٢ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٩) (طعن ٣٤/١٩٠ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/١٩) .

(طعن ٥٢/١٧٦٦ ق جلسة ١٩٩٠/٣/١٩) (طعن ٥٤/٣٩٣ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧) .

ومدة تقادم دعوى المسؤولية حددتها م ١٠٤ قانون التجارة وهي (١٨٠ يوم) .

(طعن ٢٢/٤٠٨ ق جلسة / / ١٩٥٦) السنة ٧ ص ١٤٢

٢- العلاقة بين (الشاحن) وهيئة السكة الحديد علاقة عقدية يحكمها عقد للنقل ولائحه نقل البضائع ومقتضاها دفع رسوم الأرضية قبل تسليم للرسائل (طعن ٣٢/١٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٨) .

٣- مسؤولية (أمين النقل) (مسئولية عقدية) عدم تسليم البضاعة إلي المرسل إليه أثره (ترتيب مسؤولية) شرطة م ١٠٤ من قانون التجارة نفي للمسئولية وسيلته إثباته أن الإخلال بالتزام راجع لسبب قهري .

(طعن ٧٣/١٠٥ ق جلسة ٢٠٠٤/٤/١٣).

٤- التزام الشاحن المترتب علي عقد النقل عدم انقضائه (بخطأ الغير)

طالما لم يترتب علي ذلك (استحالة التنفيذ).

(طعن ٣٢/١٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٨).

أحكام النقص في مسؤولية الناقل البحري عن البضاعة :-

١- يعتد بشأن البضاعة عند احتساب التعويض (بسعر البضاعة بالسوق

في ميناء الوصول) وقت التفريغ.

(طعن مدني ٣٦/٣٥٥ ق جلسة ١٩٧١/٢/٤).

٢- يلتزم الناقل في حال فقد البضاعة أو هلاكها أو تلفها أثناء الرحلة

طبقا (م ٢٢١ مدني) بتعويض صاحبها عما لحقه من خسارة وما فاتته

من كسب طبقا لما يتوقعه الناقل المعتاد في مثل الظروف الخارجية التي

وجد فيها وقت التعاقد وأن حساب التعويض إنما يكون علي أساس

القيمة السوقية للبضاعة الفاقدة في ميناء الوصول إذا كانت القيمة

السوقية تزيد عن سعر شراء البضاعة وأن المقصود بالقيمة السوقية

للبنضاعة هو سعرها في السوق الحر في ميناء الوصول التي تخضع

للعرض والطلب ولا عبره بالسعر الجبري للبضاعة.

(طعن ٣٨/١٤ ق جلسة ١٩٧٣/٤/١٧) (طعن ٣٦/٣٥٥ ق جلسة

١٩٧١/٢/٤).

(طعن / ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٨) (طعن / ق

جلسة ١٩٦٩/٦/١٢).

(طعن / ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٤).

٣- مسئولية الناقل البحري عن (هلاك البضائع وتلفها) تقوم عن الفترة بين استلام البضاعة في ميناء القيام وبين تسليمها لصاحب الحق في ميناء الوصول وهي (مسئولية تقصيرية)

(طعن ٤٢٣ / ٣٩ ق جلسة ١١/١/١٩٧٤) السنة ٢٥ ص ٢١٠.

٤- التزام الناقل البحري بتسليم الرسالة (التزام بتحقيق غاية) مؤداه قيام مسئولية حتى تمام التسليم الفعلي أثره تفريغ المرسل إليه الرسالة لا يدل بذاته علي تمام التسليم الفعلي قبل التفريغ نفي مسئولية الناقل البحري شرطه إثبات أن العجز أو التلف نشأ عن عيب في البضاعة ذاتها أو بسبب (قوة قاهرة) ولأن التفريغ يمكن من فحص والتحقق من حالة الرسالة علي نحو يرتب اعتبار العجز أو التلف الذي يتم لكشافه بعد التفريغ حاصل أثناء عملية التفريغ وبسببها (طعن ٤٥٨/٦٧ ق جلسة ٢٧/٤/٢٠٠٤).

٥- لما كان الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه قد انتهى كلاهما إلي أن (التلف) الذي أصاب الرسالة نتيجة إندفاع المياه من مواسير الباخرة إلي الرصيف الذي كانت عليه البضاعة حيث حدث بعد إنتهاء الرحلة البحرية وتسليم البضاعة إلي الوزارة الطاعنة فأن التكييف الصحيح لمسئولية الشركة المطعون ضدها (الناقلة) في هذه الحالة تكون (مسئولية تقصيرية) وليست عقدية حيث ينقض عقد النقل (بالتنفيذ وتسليم البضاعة) (طعن ٤٢٣ / ٣٩ ق جلسة ١١/١/١٩٧٤)

٦- عقد النقل يلقي علي الناقل (التزام بتحقيق غاية) هي ضمان وصول الأشياء المراد نقلها سليمة إلي المرسل إليه فأن تلفت أو هلكت فللمرسل

إليه إثبات حدوث ذلك أثناء تنفيذ عقد النقل أنه بذلك أخل بالتزامه دون حاجة لأثبات وقوع خطأ من جانبه وللناقل لدفع هذه المسؤولية إثبات أن التلف أو الهلاك إنما قد نشأ عن عيب في الأشياء المنقولة ذاتها أو قوة قاهرة أو خطأ من مرسلها ولا ينقضي التزام الناقل إلا بوصول البضاعة سليمة إلى جهة الوصول حتى ولو أخطر المرسل إليه وأعذر باستلامها طالما لم يتسلمها فعلاً وللناقل إذا أراد التخلص من المسؤولية حال امتناع المرسل إليه عن استلامها أن يلجأ إلى محكمة الأمور المستعجلة الجزئية لإثبات حالتها بإيداعها أحد المخازن أو الأله ببيع جزء منها بقدر أجره النقل طبقاً (م ١٠٠ تجارة) (طعن ٣٢/٢٥٣ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥).

٧- عقد النقل البحري لا ينقضي وتنتهي مسؤولية الناقل البحري عن البضاعة إلا بتسليمها للمرسل إليه أو نائبه (تسليماً فعلياً) بحيث تنتقل إليه حيازتها ويتمكن من فحصها والتحقق من حالتها ومقدارها ولا يغني عن ذلك التسليم وصول البضاعة إلى جهة الوصول حتى ولو أنذر المرسل إليه بوصولها وأعذر باستلامها طالما لم يتسلمها فعلاً كما لا يغني كذلك تسليمها لمصلحة الجمارك لأنها ليست نائبه عن المرسل إليه (طعن ٥٣/١٨٩٠ ق جلسة ١٩٩١/٤/١) (طعن ٥٥/٥٣٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٨).

(طعن ٥٢/١٤٩٨ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥).

أحكام النقص في المسؤولية من حوادث عقد نقل الأشخاص:

١- عقد نقل الأشخاص يلقي علي عاتق (الناقل) التزاما بضمان سلامة الراكب فالتزامه التزام بتحقيق غاية فإذا أصيب الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل تقوم مسؤولية عن الضرر بغير حاجة إلي إثبات وقوع الخطأ في جانبه الناقل (طعن ١١٨٠ / ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٩) (طعن ٣٠٠ / ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٧).

٢- لا ترتفع مسؤولية الناقل عن سلامة الراكب إلا إذا أثبت الناقل أن الحادث قد نشأ عن (قوة قاهرة) أو خطأ الراكب والمضرور أو خطأ الغير ويشترط في خطأ الغير الذي يعفي الناقل من المسؤولية ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذي سبب الضرر للراكب.

(طعن ٣٠٠ / ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٧) (طعن ٤٦ / ٣٣١ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨).

(طعن ١٣٨٧ / ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٤).

٣- عقد نقل الأشخاص يلقي علي عاتق الناقل التزام بتحقيق غاية هي (ضمان سلامة الراكب) ويكفي الراكب إثبات إصابته أثناء تنفيذ العقد لإثبات إخلال الناقل بالتزامه وقيام مسؤوليته عن الضرر الناشئ عن الإصابته دون حاجة لإثبات وقوع خطأ من جانبه وترتفع هذه المسؤولية بالقوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير الذي لم يكن في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه متى كان هذا الخطأ هو سبب الضرر الحادث للراكب.

(طعن ٢٦/٢٦٣ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦) (طعن ٤٥/٧٨٤ ق جلسة
١٩٧٩/٣/٧).

الفصل التاسع

(عقد العمل)

والتعويض عن

المنازعات التي تنشأ عن عقد العمل

أ) أصابات العمل ◊

ب) الفصل التعسفي ◊

٦٨- أولا التعويض عن إصابات العمل :-

معني إصابة العمل :-

هي كل حادث مفاجئ غير عادي نشأ عن قوة قاهرة خارجة عن إرادة العامل ووقعت خلال وأثناء تنفيذ العمل وبسببة نتج عنه جرح أو اضطراب بالذهن أو عجز عن العمل .

فيلزم توافر ثلاث شروط لأعتبار إصابة عمل :-

- ١- وقوع حادث مفاجئ غير عادي .
 - ٢- حصول ضرر للعامل المؤمن عليه أو علي ذهنه .
 - ٣- وقوع الإصابة في مكان العمل أثناء وبسبب أداء وتنفيذ ذلك العمل وتحت إشراف ورقابة صاحب العمل أو وقوع الإصابة أثناء ذهاب العامل إلي مقر عمله أو عودته إلي منزله بالطريق الطبيعي والمعتاد دون أن ينحرف عنه وأن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو تخلف أو إنحراف عن الطريق الطبيعي (طعن ١٥٧٧/٥٠ ق) .
- ويحرر صاحب العمل (بلاغ) بها من أصل وصورتين تسلم أحدهما إلي قسم الشرطة ويحرر عنها محضر شرطه وتسلم الصورة الأخرى إلي مستشفى التأمين الصحي حيث يعالج وتقدر له نسبة العجز إذا تخلف عجز عن الإصابة .

ومن أحكام التقاضي :-

- ١- متي كانت تسوية المعاش للمطعون ضده تمت طبقاً لأحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ١٩٣١/٥٩ ولم يراع فيها تعويض عن إصابته

أثناء عمله فإن هذه التسوية لا تحول دون الحكم له بكل التعويض الذي يستحقه عن إصابته طبقاً لأحكام القانون المدني (طعن ٣٣/١٨١ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٢).

٢- أن حصول الموظف علي المبالغ المقررة له بقانون التأمينات الإجتماعية بشأن إصابة العمل يمنعه من مطالبة رب العمل بالتعويض طبقاً لأحكام القانون المدني إلا اذا وقع الحادث بسبب خطئه الجسيم . (طعن ٤٣/٨٢ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٦).

٣- قيام علاقة سببية بين الإصابة والعمل وهذه تخضع لتقدير محكمة الموضوع طبقاً للوقائع ونتيجة تقرير الخبير مع مراعاة أنه إذا حدثت الإصابة نتيجة عمل محظور القيام به هنا لا يستحق عنها تعويض باعتبارها عملاً غير مشروع.

ج (أنواع التعويضات المستحقة للعامل عن الإصابة خطأ

أ) تعويض أجر
ب) تعويض إصابة عمل
أولاً تعويض الأجر:-

هو مبلغ من النقود يصرف للعامل يعادل أجره المسدد عنه الاشتراك للجهة الملتزمة بصرف التعويض ويستحق ذلك الأجر من اليوم التالي لوقوع الإصابة وتقوم بصرفه جهة العمل سواء مهنة حرفية أو شركة أو مؤسسة وبصرف تعويض الأجر طوال فترة العجز عن العمل مهما كانت المدة إلي أن يتبين عجزه المستديم أو يبلغ سن المعاش أو يتوفي ولكن إذا بلغ سن المعاش لا يستحق المعاش المقرر لتأمين الشيخوخة فلا تعد أجراً وإنما هي تعويض عن إصابة العمل أثناء تأديه الخدمة فلا

تخضع للضرائب وشرائها كما لا تخصم منها اشتراكات التأمينات الاجتماعية.

هـ (ثانياً تعويض الإصابة:-

نصت م ٥١ ق التأمينات الاجتماعية عن رقم ٧٥/٧٩ علي حالتين تعويض الإصابة هما.

أ (- تعويض العجز الكامل في هذه الحالة تستحق العامل معاشات بواقع ٨٠% من متوسط أجره الشهري المسدد عنه الاشتراكات خلال السنة الأخيرة أو خلال مدة الاشتراك في التأمين أن قلت عن ذلك بحد أدني ٢٠ جنية وأقصى ٢٠٠ جنية طبقاً م ٢٤ معمله بقانون ١٩٨١/٦١ فإذا كان العجز الكامل أو الوفاة سبباً في إنهاء خدمة المؤمن عليه زيد المعاش بنسبة ٥% كل خمس سنوات من تاريخ استحقاقه حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين حقيقة أو حكماً.

ب- تعويض العجز الجزئي:-

نصت م ٥٢ ق ١٩٧٥/٧٩ أنه إذا نتج عن الإصابة عجز جزئي مستديم بنسبة ٣٥% فأكثر يستحق المصاب معاشاً يساوي نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بمادة ٥١ ق ٧٥/٧٩ بنسبة ٨٠% فإذا أدي العجز الجزئي المستديم إلي إنهاء عقد العمل لعدم وجود عمل آخر لدي صاحب العمل يلائم حالة العامل المؤمن عليه زيد معاشه بنسبة ٥% كل خمس سنوات حتى تاريخ بلوغ المؤمن سن الستين حقيقة أو حكماً بحد أدني ٢٠ جنية في حالة بلوغ التقاعد أو العجز الكامل أو الوفاة .

ص) ويحرم العامل من الحقوق سالفة الإشارة طبقاً م ٥٧ ق ١٩٧٥/٧٩ في حالتي :-

١- تعدد المؤمن عليه إصابة نفسه .

٢- حدوث الإصابة نتيجة تصرف مشين من جانب المصاب كتعاطي الخمر والمخدرات أو مخالفة تعليمات الأمن والرقابة أثناء العمل بحيث تكون هي السبب المباشر في الإصابة .

ط) وللعامل حق الرجوع علي الغير بالتعويض طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية كنص (م ١٦٣ مدني) :-

حيث أن المشرع المصري قرر ذلك لأن التعويض المقرر بقانون التأمينات الإجتماعية لا يغطي جميع الأضرار المباشرة فيرجع علي المسئول سواء كان صاحب العمل أو شخصاً من الغير بشرط ثبوت الخطأ في حق المسئول لاستحقاق التعويض .
وذلك إلي جانب حقه قبل هيئة التأمينات الاجتماعية .

ظ) طبيعة الخطأ الموجب للمسؤولية :-

لا يشترط فيه الجسامة وإنما يكفي لاستحقاقه التعويض إنحراف صاحب العمل عن سلوك الرجل العادي ولو كان ذلك الخطأ يسيراً .
والمسؤولية تكون عن خطأ صاحب العمل الشخصي الذاتي فلا يسأل عن أعمال تابعة لأنها في حكم الكفيل المتضامن وهذه مصدرها (القانون) وهو خطأ واجب الإثبات لا تطبق في شأنه أحكام المسؤولية المفترضة الواردة (بمادة ١٧٨ مدني) (طعن ٢٠٤٢/٥٣ ق) ومتي اقتضي العامل المصاب التعويض الجزائي من هيئة التأمينات الاجتماعية فإن له حق

الرجوع علي صاحب العمل بسبب خطئه الجسيم للحصول علي الفرق بين التعويض الجزائي الذي حصل عليه وبين التعويض الكامل الذي يغطي كل أضرار الإصابة اتحاد الالتزامين المذكورين في الغاية وهي جبر الضرر مكافئاً له دون زيادة وإلا كان أثراء علي حساب الغير بلا سبب .

(طعن ٢٩/٣٠٨ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٥) .

٤) أحكام المنقضي في التعويض عن الإصابة الخطأ للعامل :-

١- خطأ صاحب العمل الشخصي الذي يرتب مسئولية الذاتية في معني م ٣/٦٨ ق ١٩٧٥/٧٩ واجب الإثبات ولا تطبق بشأنه أحكام المسئولية المفترضة المنصوص عليها بمادة ١٧٨ مدني .

(طعن ٦٥/٩٥٣٦ ق جلسة ١٩٩٦/١٠/٢١) .

(طعن ٦٣/٤١٧٥ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٢٧) (طعن ٥١٩٦ / ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣ / ٥ / ٢٠) .

٢- رجوع الإدارة علي العامل الموظف بما حكم به عليها من تعويض قصره علي حالة الخطأ الشخصي دون المصلحي أو المرفق ويشترط في الخطأ الشخصي كونه جسيماً أو مدفوعاً فيه بعوامل شخصية قصد بها مجرد النكايه أو الإيذاء أو تحقيق منفعه ذاتيه له أو لغيره .

(طعن ٦٨/٣٠٢١ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٦) .

٣- طلب التعويض عن إصابة العمل من صاحب العمل يجوز استتاده إلي قواعد (المسئولية التقصيرية) إلي جانب قانون التأمينات الاجتماعية إذا كان خطأه جسيماً .

(طعن ٥١/١٤٦٤ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٩).

(طعن ٤٣/٨٨٨ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦).

٤- تعويض الأجر عن إصابة العمل شرطه استحقاق معاش العجز الجزئي المستديم وثبوت العجز ونسبته وليس من تاريخ الإصابة المواد ٤٩، ٥٢ ق ١٩٧٥/٧٩).

(طعن ٦٢/٢٤٥٦ ق جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٣).

• وهو واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق.

(طعن ٦٢/٤٤٥٦ ق جلسة ١٩٩٣/١٢/١٣).

٥- رجوع العامل علي رب العمل (بالتعويض عن إصابة العمل وفقاً لقواعد (المسئولية التقصيرية) شرطه نشوء الإصابة عن خطأ جسيم من جانبية الخطأ الجسيم شموله كل فعل خاطئ سواء كون جريمة من عدمه (طعن ٣٧/٤٨٦ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٩).

٦- إذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه علي سند من افتراض الخطأ في جانب الطاعنة بالتطبيق لأحكام المسئولية الشئئية المنصوص عليها في المادة ١٧٨ مدني أن يستظهر قيام خطأ ذاتي وقع من الشركة الطاعنة أدى إلي موت مورث المطعون عليهم وتحجب بذلك عن بحث مدني أعمال أحكام المادة ٦٨ من قانون التأمين الاجتماعي فيما تضمنته من أحكام خاصة بشأن خطأ صاحب العمل الواجب الإثبات أو ما تمسك به المطعون عليهم من قيام مسئولية الطاعنة وفقاً للمادة ١٧٤ مدني فإنه يكون معيباً.

(الكمن رقم ٩٢٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/٤/١٢).

٧- حق العامل المصاب قبل هيئة التأمينات الاجتماعية اختلافة عن حقه

في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار جواز الجمع بين الحقين

(طعن ١٥٢٧/٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠).

٨- إصابة العامل نتيجة خطأ من (تابع رب العمل)

جواز رجوع العامل عليه استناداً إلى مسئوليته عن اعمال تابعه لا محل

لأعمال حكم المادة ٤٢ ق ١٩٦٤/٦٣ إلا عند بحث المسئولية الذاتية

لرب العمل .

(طعن ١٥٢٧/٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠).

٩- تنفيذ هيئة التأمينات الاجتماعية لالتزامها قبل العامل أو ورثته فسي

تأمين إصابات العمل لا يخل بحقهم قبل الشخص المسئول .

(طعن ١٥٢٧/٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠).

١٠- القاعدة: أنه لا يجوز للمضرور الجمع بين أكثر من تعويض كاف

لجبر الضرر الذي لحقه وأن للمحكمة أن تخصم من مبلغ التعويض

الذي يلتزم به (المسئول) المبالغ التي تلقاها المضرور من الغير فإذا

نشأت (إصابة العمل) من (خطأ الغير) واستحق العامل تعويضاً جزافياً

من (التأمينات الاجتماعية فيجب خصم هذا المبلغ من التعويض الذي

يلتزم به الغير) .

(طعن ٥١٩٦ / ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢٠).

١١- الخطأ الجسيم في معني المادة الرابعة من قانون إصابات العمل

رقم ١٩٣٦/٦٤ المقابل للمادة ٤٢ ق ١٩٦٤/٦٣ الخاص بالتأمينات

الاجتماعية هو الذي يقع بدرجة يسيره ولا يشترط أن يكون متعمداً .

(طعن ٤٢/٢٦٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩) .

١٢- مفاد نص المادة ٤١ ق ١٩٦٤/٦٣ والمقابلة لمادة ٦٦ ق ١٩٧٥/٧٩ أن العامل الذي تسري عليه أحكام تأمين إصابة العمل إذا أصيب نتيجة حادث أثناء العمل أو بسببه وكانت الإصابة ترجع إلي فعل ضار من شخص آخر خلاف صاحب العمل فإن ذلك لا يعفي الهيئة من التزامها بالتعويض ولا يخل بما يكون للمصاب من حق قبل الشخص المسئول وفقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية الواردة في القانون المدني لإختلاف مصدر كل حق عن الآخر .

(طعن ٤٣/٥٣٨ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١) .

١٣- ما تؤديه الهيئة العامة للتأمين والمعاشات للعامل أو ورثته بسبب إصابة العمل إنما هو مقابل ما تستأدية هذه الهيئة من اشتراكات تأمينية بينما يتقاضى حقه في التعويض عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي يرتكبه المسئول وليس هناك ما يمنع من الجمع بين الحقين .

(طعن ٤٧/٩٧٩٠ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٧) (طعن ٥٤/١٢٩١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٣) .

١٤- نص م ١/١٧٤ مدني بأن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعة بعمله غير المشرع متى كان واقعاً منه حال تأديه وظيفته أو بسببها وكانت مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية أما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن وكفالته ليست مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون فإنه لا جدوي من التحدي في هذه الحالة بنص م ٤٢ ق ١٩٦٤/٦٣ والتي لا تجيز للمصاب فيما يتعلق بإصابة العمل أن

يتمسك ضد الهيئة بأحكام أي قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة هو عند بحث مسؤولية رب العمل الذاتيـه (طعن ٤٨/١٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٦/٣٠) .

١٥- نص م ٦٨ ق ٧٩/٧٥ الخاص بالتأمين الاجتماعي علي أنه لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه التمسك ضد الهيئة المختصة بالتعويضات التي تستحق علي الإصابة طبقاً لأي قانون آخر كما لا يجوز لهم ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه .

يدل علي أن مناط رجوع العامل المضرور أو المستحقين عنه بالتعويض علي صاحب العمل أن يثبت أن إصابة العمل قد نشأت عن خطأ شخص من جانب صاحب العمل يربط مسؤوليته الذاتية عن هذا التعويض وهو خطأ واجب الإثبات فلا تطبق في شأنه أحكام المسؤولية المدنية التي تقوم علي (خطأ مفترض) منصوص عليه (عادة ١٧٨ مدني)

لما كان الحكم المطعون عليه قد أقام قضاءه بإلزام الطاعن (صاحب العمل) بالتعويض عن إصابة عمل علي افتراض خطئه افتراضاً لا يقبل إثبات العكس طبقاً لأحكام المسؤولية الشئئية (م ١٧٨ مدني) فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ولم يعمل حكم م ٦٨ ق ٧٩/٧٥ بالتأمين الاجتماعي فيما تضمنه من وجوب (ثبوت الخطأ الشخصي لصاحب العمل) مما يعيبه .

(طعن ٧١/٣٢٠٥ ق جلسة ٢٥/٦/٢٠٠٢) .

١٦- اعتبار (الوفاة) (إصابة عمل) (واقع) بقدرة (قاضي الموضوع) وإقاربة لمحكمة النقض عليه في ذلك مادام استخلاصه سائغاً (طعن ٥٦/٥٦٢ ق جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٨١) .

١٧- المطالبة (بالمعونة اليومية عن التعطل بسبب العلاج من إصابة العمل) (قاطعة لتقادم مصاريف العلاج) التزام هيئة التأمينات بعلاج العامل المصاب وفقاً للتعليمات التي تحددها وبحث توافر شروط هذه التعليمات من سلطه المحكمة في تقدير الدليل (طعن ٥٢/٢٠٢٢ ق جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٨٧) .

**س) هل إصابة الإجهاد أو الإرهاق تجعل العامل يطلب تعويضاً
أخراً إلي جانب تعويض إصابة العمل مستنداً إلي قانون آخر
غير قانون التأمينات؟**

ج) لا يجوز لأن القواعد التي قررها المشرع بشأن تأمين إصابة العمل والتعويض عنه قواعد كافية لجبر جميع الأضرار المادية والأدبية التي يمكن أن تلحق العامل ولا يجوز إلزام الهيئة المختصة بتعويضات أخرى بناء علي أي قانون آخر .

(طعن ٢٦/١٨٧٣ ق محكمة إدارية عليا الدائرة الأولى) .

٦٩ - صحيفة دعوى تعويض عن إصابة عمل

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠

بناء علي طلب السيد/ ومقيم.....
ومحله المختار مكتب الأستاذ/ المحامي
أنا..... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت
حيث إقامة /
١- السيد/ مالك المصنع.....
٢- السيد/ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ويعلن
بمقر إدارة الهيئة الكائن.....

وأعلنتهما بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠ أثناء عمل الطالب بمصنع
(.....) فوجئ بماكينة القطع تنزل علي أطراف يده اليسري
وبترتها فنقل الطالب للإسعاف بمستشفى لعدم وجود
إمكانية إسعاف بالمصنع ثم نقل إلي مستشفى
..... لإستكمال العلاج.

وقد نتج عن إصابة الطالب (ألم رهيب) وتخلف عنها (عاهة مستديمة)
نتيجة بتر أطراف يده اليمنى حيث أصبح عالة مما افقده القدرة علي
الكسب إلي جانب ما انفقة الطالب من مبالغ طائلة عن علاج خاصة
وأنه يحتاج عملية تجميل وتتطلب مصاريف باهظة التكاليف ولما كان

ما حدث للطالب بسبب خلل بالماكينة وأثناء العمل وبسببه فقد تم الإخطار عنه إلى مكتب.....التأمينات الاجتماعية التابع لهيئة العامة التي يمثلها المعلن إليه الثاني بصفته برقم.....إصابات عمل ولما كان قانون العمل الجديد رقم لسنة.....قد نص على أن على المنشأة توفير وسائل السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل بما يكفل الوقاية من مخاطر العمل واضرارة وعلى الأخص ما يأتي:-

١- المخاطر الميكانيكية وهي كل ما ينشأ من الاصطدام أو الاتصال بين جسم العامل وبين جسم صلب كمخاطر الأجهزة والآلات . ولما كان ذلك فإن الطالب يستحق تعويضاً عن تلك الإصابة التي نتج عنها (عاهة مستديمة) أثرت بشك بالغ على قدرة الطالب وعمل مدي حياته ولما كان المعلن إليه الثاني بصفته ملتزم بأداء كافة الحقوق الناشئة عن هذا التأمين بغض النظر عن سبب الإصابة أو الشخص المتسبب فيها وسواء كان صاحب العمل قد سدد اشتراكات التأمين أو تأخر في أدائها والهيئة وشأنها في الرجوع عليه بالاشتراكات المقررة مع المبالغ الإضافية فقد تم اختصام المعلن إليه الثاني لما سبق ويحق لما سبق للطالب رفع هذه الدعوى الماثلة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما وسلمت كل منهما صورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة الابتدائية د/.....عمال كلي بمقرها الكائن

بجلستها المنعقدة علناً صباح يومالموافق
/ / ٢٠٠ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعها الحكم بإلزامها
ضامنين متضامنين بأن يدفعوا إلي الطالب مبلغ (.....) جنيه
تعويضاً جابر للأضرار المادية والأدبية عن إصابة الطالب أثناء العمل
يوم.....الموافق / / ٢٠٠ والذي كان نتيجة إصابة
الطالب ببتن أطراف يده اليمنى بالتقرير الموضح بصدر الصحيفة مع
إلزامهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاز
المعجل بلا كفالة .

٧٠- التعويض عن الفصل التعسفي (م ١٦٦ مدني)

استحقاق العامل للتعويض إذا ما فصل من عمله بدون مبرر أو عذر مقبول بشرط تحقق ضرر للعامل من جراء ذلك .

وبیشترط الاستحقاق التعويض ما يلي:-

- ١- وجود عقد قائم لم تنته مدته .
- ٢- فصل صاحب العمل للعامل بدون مبرر أو سند قانوني ولكن يتحقق الفصل في أحوال تقصير العامل في أدائه لعمله أو اعتداء العامل بالضرب علي صاحب العمل .
- ٣- حصول ضرر للعامل من جراء الفصل كي يعد تعسفياً يستحق عنه تعويض
- ٤- عدم أخطار صاحب العمل للعامل قبل انتهاء العقد بمدة كافية كي يدبر أمره . .
- ٥- مرور مهلة قانونيه بين الأخطار والفصل .

ومن أحكام النقض في التعويض عن الفصل التعسفي:

- ١- علي من يدعي حصول الفصل التعسفي إثبات (م ٢/٦٩٥ مدني) (طعن ٢٤/٢٠٢ ق جلسة ١٥/٥/١٩٥٨)
- ٢- التعويض عن مهلة الأخطار والتعويض عن الفصل بغير مبرر يختلفان في أساسهما القانوني فالتعويض الأول التزام فرضه القانون علي من يفسخ العقد غير المحدد دون مراعاة المهلة التي يجب أن تمضي بين الأخطار والفصل سواء أكان الفسخ بمبرر أو بغير مبرر

وأما التعويض الثاني فهو مقابل الضرر الذي يصيب العامل نتيجة فصله
بغير مبرر لذلك أجاز المشرع الجمع بين التعويض في (م ٧٤ من
قانون العمل و م ٢/٦٦٥ مدني) (طعن ٣٨/٤٥١ ق جلسة
١٩٧٤/١٢/٢٨) .

٣ - دعوى التعويض عن الفصل التعسفي من الدعاوى الناشئة عن عقد
العمل تقامها بمضي سنة بدء سريانها من تاريخ أخطار العامل بقرار
إنهاء خدمته أو علمه به يقينيا (المواد ٩١ ، ٦٨٩ مدني) .
(طعن ٥٤/٤٩٩ ق جلسة ١٩٩٠/١٦/١٥) (طعن ٣٥ / ٣٩٣ ق جلسة
١٩٧٢ / ٤ / ٨) .

٤ - إنهاء الخدمة للعامل بالقطاع العام في ظل ق ١٩٧٨/٤٨ بإصدار
قانون العاملين بالقطاع العام والمهني للرابطة التعاقدية لا يستحق عنه
تعويض وأن أتم بالتعسف والإصابة لضرر باستثناء الفعل بسبب
النشاط النقابي (طعن ٥٥/١١٠٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٨)

٥ - إذا فسخ العقد بتعسف من أحد المتعاقدين فأن للطرف الآخر الحق
في التعويض عما أصابه من ضرر من جراء هذا الفسخ ويعد تعسفياً إذا
وقع حجز تحت يد صاحب العمل .

(طعن ٢٤/٢١٠ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/١٦) .

٦ - رجوع العامل للعمل واعادته إليه واستجابة رب العمل لذلك ما قد
تري معه (محكمة الموضوع أنه خير تعويض يغطي المطالبة
بالتعويض الأدبي من الفصل التعسفي) .

(طعن ٥٥/٢٤٠٢ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٨) (لم ينشر) .

٧- (الأجر) من عناصر تقدير التعويض ويرتبط به (طعن ٣٠/٤٠٠ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٤) .

٨- للعامل الحق في تعويض ما أصابه من ضرر مادي مباشر بسبب إنهاء عقد عمله بغير مبرر مشروع .
(طعن ٢٩/١٤٣ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) .

٩- تستوجب م ٧٤ ق ١٩٥٩/٩١ من قانون العمل عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر مراعاة (نوع العمل) (ومقدار الضرر) (ومدة الخدمة) (والعرف الجاري) وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن التعويض عن الأنهاء التعسفي لعقد العمل يقدر بالنظر إلى الأضرار التي لحقت بالعمل ويشمل ذلك ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب وفقاً للقواعد العامة للقانون المدني وكان تعيين العناصر المكونة للضرر قانوناً والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على هذه الصورة المجملّة ولم يبين عناصر الضرر فإنه يكون قد عار (البطلان) لقصور أسبابه (طعن ٣٦/١٢٩ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٣) .

س) ما الحكم إذا تأثرت حالة العامل المفصول تعسفياً نفسياً فأزدادت سوءاً وماتت نتيجة مضاعفات المرض ؟

ج) يستحق العامل تعويضاً عن ذلك إذا ثبت بالتقرير الطبي أن فصل العامل هو الذي أدى إلى أزيد حالته سوءاً وعجل بوفاته وكان الفصل تعسفياً ليس له مبرراً قانونياً .

ومن مبادئ محكمة النقض:-

أنه إذا تسبب في الوفاة (فعل ضار) فإن هذا الفعل لا بد أن يسبق الموت ولو بلحظة ويكون لمن وقع عليه الضرر التعويض بقدر ما وقع من ضرر ومادام قد ثبت له الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه فسي تركته ويحق لهم المطالبة بتعويض عن هذا الضرر المادي الجسيم

س) متى يسقط حق العامل المصاب في التعويض والمعايش؟

والجواب :-

يسقط الحق في أحوال :-

١- إذا لم يبلغ المصاب عن واقعة إصابته خلال ميعاد (٤٨ ساعة) وظروف الإصابة.

٢- قيام صاحب العمل أو المشرف علي علاج العاملين بإبلاغ الشرطة عن كل حادث يقع لأحد عماله بعجزة عن العمل خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تغيبه عن العمل ويزكر بالبلاغ اسم العامل المصاب وعنوانه وموجز الحادث وظروفة والجهة التي نقل إليها .

بعد إصابته بعلة:-

وبالنسبة للهيئات والمؤسسات العامة يكتفي بعمل محضر تحقيق إداري يجري بمعرفة السلطة المختصة لدي صاحب العمل حال حدوث الواقعة داخل النطاق الزمني والمكاني للعمل .

٣- إثبات حالة العجز المتخلف عن الإصابة بشهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحي .

٧١ - صيغة دعوى تعويض عن فصل عامل تعسفياً

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠

بناء علي طلب السيد/ ومقيم.....
ومحله المختار مكتب الأستاذ/ ومقيم.....
أنا / محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة
السيد/ ومقيم (صاحب العمل)

وأعلنته بالآتي

الموضوع

الطالب يعمل لدي المعلن إليه بموجب عقد عمل مؤرخ / / ٢٠٠
وكان حسن السير والسلوك في محل العمل ومنتظم في مواعيد عمله
وفي يوم / / ٢٠٠ فوجئ الطالب بدون سابق إنذار وبدون
مبرر قانوني بفصله وحيث أن عقد العمل لم تنته مدته بعد وأن الفصل
تم لمجرد الكيد والانتقام وحرمان الطالب من حقوقه إلي جانب أجره
الشهري فأن ذلك يعد (خطأ جسيماً) من قبل صاحب العمل يستحق عنه
الطالب (تعويضاً) .

ومن أحكام النقض في هذا الصدد:-

- إذا فسخ العقد بتعسف من أحد المتعاقدين كان للطرف الآخر الحق في
التعويض عما أصابه من ضرر من جراء هذا الفسخ ويعد تعسفياً إذا
وقع حجز تحت يد صاحب العمل .

(طعن ٢٤/٢١٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٥٨) .

ويتحقق ذلك (الضرر) تقوم مسئولية صاحب العمل وأن ما لحق الطالب من ضرر نتيجة الفصل وإنقطاع الأجر الشهري وهو مورد رزقة الوحيد الذي يتكسب منه خاصة وأنه عائل لأسرة كبيرة فيحق للطالب طلب تعويض قدرةجنية جابراً للأضرار المادية والأدبية التي ترتبت علي ذلك الفصل .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أما محكمة.....الابتدائية ومقرها

بجلستها المنعقدة علنا صباح يومالموافق / /
٢٠٠ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعة الحكم عليه بأن يدفع للطالب مبلغ جنية تعويضاً جابراً للأضرار المادية والأدبية مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

ولأجل العلم

٧٢- س) متي يسأل العامل مدنياً؟

والجواب : أجابت محكمة النقض أنه يسأل شريطه وقوع خطأ شخص من العامل طبقاً م ٧٨ ق ١٩٧٨/٤٧ ولا يجوز الرجوع إلى النص العام المقرر (بمادة ١٧٥ مدني) .

(طعن ٦٨/٣٠٢١ ق جلسة ١١/٥/١٩٩٩) .

٧٣- هل يستحق تعويضاً عن النقل؟

(ج) نعم إذا استخدم النقل كجزءاً تأديبي لمعاقبته عما أسند إليه من مخالفات وتقضي له المحكمة عما لحقه من أضرار مادية وأدبية من جراء ذلك القرار .

(طعن ١٥/١٠٢ ق تأديبية) .

٧٤- الفصل العاشر

عقد النقل

مسئولية مصلحة البريد كأمين للنقل

مصلحة البريد أمينة للنقل ووكيلة بالعمولة في الوقت نفسه وعملها تجاري وهي ضامنة للخطأ الذي يقع ممن تعهد إليهم ببعض المهام وهي (مسئولية تعاقدية) ضمانها لخطأ أمين النقل الذي تختاره بغير تدخل (المرسل)

(طعن ٢٢/٢٦٤ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠) .

٧٥ - الفصل الحادي عشر

مقتد السمسرة

ومسئولية شركة السمسرة عن صحة الأوراق
المالية محل التعامل والتزامها بتعويض
المشتري المتضرر من تزوير الورقة المالية ؟ ؟

أ) مسؤولية شركة السمسرة عن صحة الأوراق المالية محل التعامل والتزامها بتعويض المشتري المتضرر من تزوير الورقة المبيعة له ؟

قالت محكمة استئناف القاهرة دائرة هيئة تحكيم سوق المال في (الطن
والقضية رقم ٨، ٩ لسنة ٩٨ (تحكيم هيئة سوق المال) جلسة
٢٥/١١/١٩٩٨) .

لما كانت م ١٨ من قانون سوق المال قد جرت علي ان تضمن شركة
السمسرة سلامة العملية التي تتم بواسطتها وكانت م ٩٦ من اللائحة
التنفيذية تقضي بإلزام شركة السمسرة التي نفذت عملية بيع ورقة مالية
غير جائز تداولها قانونا أو محجوز عليها بتسليم ورقة غيرها خلال
اسبوع من تاريخ المطالبة أو تعويض العميل وذلك دون إخلال بحقوقها
في الرجوع علي المتسبب بالتعويض فإن مفاد ذلك أن المشرع قرر
مسئولية شركة السمسرة عن سلامة الورقة المالية التي تباع عن طريقها
وهذه المسؤولية تقوم علي فكرة (الضمان القانوني) إذ تعتبر شركة
السمسرة في حكم (الكفيل المتضامن) للمتسبب في دفع الورقة المزورة
للتعامل والكفالة هنا مصدرها (القانون) بحيث أنه يحق للشركة المذكورة
الرجوع علي المتسبب (بالتعويض) شأنها في ذلك شأن الكفيل المتضامن
في رجوع علي المدين الذي كفله والحكمة من تقرير هذا الضمان هي
حماية التعامل في سوق المال وبث الطمأنينة في نفوس المستثمرين
خاصة صغارهم الذين يكونون القاعدة العريضة وجذبهم إلي التعامل في

الأوراق المالية ومن ثم فقد أعفاهم المشرع من الرجوع علي المتسبب في دفع الورقة المالية غير السليمة للتعامل ونقل هذا العبء ومخاطرة علي عاتق شركات السمسرة باعتبارها .

١- صاحبة الخبرة الفنية والامكانيات التي تتوافر للمستثمر العادي .

٢- كما أنها الملزمة طبقاً لمادة ٢٦١ من اللائحة التنفيذية لسوق المال بالتأكد من مطابقة العمليات التي تجريها للقانون والقرارات المنفذه له خاصة فيما يتعلق بشخصية العميل وسند ملكيته للورقة المالية وصفته وأهليته للتصرف فيها وأن التعامل يتم علي أوراق مالية سليمة وعلي نحو خال من الغش أو النصب أو الاحتيال .

٣- أن قاعدة الغنم بالعزم تقضي بأن تتحمل شركات السمسرة بعض مخاطر العمليات التي تربح من ورائها وبالنسبة لاختصاص هيئة سوق المال في الأمر بخضم قيمة الأسهم المزورة من حساب شركة السمسرة التي تم البيع عن طريقها فإن ذلك الاختصاص يستند إلي حكم المادتين ٤٣، ٤/٢١ من قانون سوق المال فضلاً عن أن الأمر بالخصم من حساب شركة السمسرة وتسوية المبلغ لحساب المشتري المتضرر من تزوير الورقة المباعة هو الآلية الوحيدة الفعالة لتنفيذ حكم م ٩٦ من اللائحة التنفيذية لسوق المال بما يحقق الحكمة من التشريع ويتفق مع ما تتميز به سوق التعامل في الأوراق المالية من حساسية خاصة وبناء علي ذلك فإن المستثمر يقبل علي التعامل في الأوراق المالية وهو آمن ومطمئن إلي أنه في حالة شراة أوراقاً مالية غير سليمة أو غير جائز تداولها قانوناً فإن هيئة سوق المال ستحصل له علي أوراق أخري

صحيحة أو ثمنها من شركة السمسرة والأخيرة وشأنها بعد ذلك في الرجوع علي المتسبب في (التعويض) .

وقد ارسى هذه المحكمة بهذا الحكم مبدأ قانونياً هاماً .

(يقضي بأن شركات السمسرة في مجال الأوراق المالية تضمن صحة الأوراق التي تباع عن طريقها بحيث أنها تلتزم بتقديم أوراق مالية أخرى صحيحة أو دفع قيمتها للمشتري خلال اسبوع من تاريخ المطالبة إذا تبين أن الأوراق المباعة مزورة أو غير جائز تداولها قانوناً وأنه في حالة تقاعس شركة السمسرة عن تنفيذ التزامها بالضمان فإنه يحق للهيئة العامة لسوق المال أن تأمر بخضم الورقة أو الأوراق المالية المزورة من حساب الشركة المذكورة لدى (بنك المقاصه) وتسوية المبلغ لصالح المشتري المضرور نقداً أو فس صورة أوراق مالية صحيحة .

ومن أحكام النقض :-

١- إثبات السمسار أن عدم أتمام الصفقة راجع لخطأ العميل اثره حقة في الرجوع عليه بالتعويض لإخلاله بالتزاماته التعاقدية في (عقد السمسرة) .

(طعن ٤٥/٦٠٩ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥) .

٢- عدم استحقاق السمسار لأجرة إذا لم تتم الصفقة علي يديه لا يحول دون حقة في الرجوع بالتعويض علي من وسطه إذا تسبب بخطئه في عدم إبرام الصفقة وأتمامها .

(طعن ٣٢/٢١ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٤) .

٣- السمسار وكيل في عقد الصفقات ويتولى قاضي الموضوع تقدير أجره في حال عدم وجود (اتفاق) مستعيناً في ذلك بأهمية العمل والجهد المبذول وما جري عليه العرف في هذه الحالة وقد حددت المحكمة عمولته في حدود سلطتها الموضوعية بـ ٢,٥% من قيمة الصفقة (طعن ٣٩/٥٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/١/٧) .

٤- إذا أثبت (السمسار) أن عدم إتمام الصفقة يرجع إلى الخطأ من (وسطه) رغم توصله إلى شخص قبل إبرام الصفقة بالشروط التي حددها العميل وفي الميعاد الذي عينه له فللسمسار حق الرجوع علي هذا العميل (بالتعويض) لإخلاله بتنفيذ التزاماته الناشئة عن عقد السمسرة .

(طعن ٤٥/٥٨٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/١٨) .

٥- يشترط قانون البورصة في السمسار أن يكون (رجلاً) بعكس (المصفي) فيجوز أن يكون امراًه .

(طعن ٢١/٣٢٨ ق جلسة ١٩٥٥/٣/١٧) .

٧٦- الفصل الثاني عشر

مسئولية هيئة التليفونات

من تعطل التليفون لمدة طويلة دون إصلاح
وعيوب الكابلات الأرضية .

- ١- استخلاص الحكم (خطأ) هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية من تعطيل التليفون لفترات طويلة دون إصلاح في الوقت المناسب موجب للمسئولية لما فيه من إخلال الهيئة بالتزاماتها التعاقدية .
- (طعن ٦٠/١٣٨٢ ق جلسة ١٢/٤/١٩٩٤) .
- ٢- نفي الخطأ عن المضرور والغير لوجود كسور وصدأ (بالكابل الأرضي) خارج المسكن وعيوب أخرى مردّها إلى تقصير الهيئة في تنفيذ التزامها استخلاص سائق .
- (طعن ٦٠/١٣٨٥ ق جلسة ١٢/٤/١٩٩٤) .

٧٧- الفصل الثالث عشر

عقد شركة تضامن

- حل الشركة قضاءً لسبب يرجع إلى إخلال الشركة بالتزاماتها حق الشريك الآخر في طلب التعويض (م ١٥٧ مدني) جواز القضاء به قبل تصفية الشركة عليه ذلك الشريك المخطئ يتحمل التعويض المقضي به في أمواله الخاصة وليس في أموال الشركة باعتباره شريك متضامن (طعن ٣٥/٢٨٧ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٩).

الفصل الرابع عشر

عقد المقاولة

(عقد المقاولة) (عقد لازم) وجوب تعويض المقاول إذا تحلّل رب العمل من العقد وأوقف تنفيذه قبل إتمامه جواز الاتفاق على غير ذلك (طعن ٣٣/٢٣٣ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٧)٠

٧٩- الباب الثاني

دعوى التعويض

أمام القضاء الإداري

دعوى التعويض أمام القضاء الإداري

٨٠- اختصاصات مجلس الدولة بطلبات التعويض

وأنواعها :-

دعوى وطلبات التعويض أمام محاكم مجلس الدولة قد تكون متعلقة بخطأ للجهة الإدارية في تنفيذ التزاماتها في عقد إداري أو في صدور قرار أو عمل إداري خاطئ منها أو نتيجة خطأ مادي وقع من أحد موظفيها أو عمالها وتختص محكمة القضاء الإداري بصفة عامة بنظر دعوى وطلبات التعويض عن القرارات الإدارية عدا ما تختص به المحكم الإدارية والتأديبية ومحكمة القضاء الإداري هي صاحبة الاختصاص الأصيل بنظر دعوى التعويض عن الأعمال المادية للإدارة بوصفها من المنازعات الإدارية.

٨١- شروط رفع دعوى التعويض بعد ١٠/١/٢٠٠٠:

وهو تاريخ العمل بقانون ٧ / ٢٠٠٠ الخاص بغض المنازعات بين الأفراد والافراد .

أن طلب التعويض قد يؤدي إلى رفعة أمام محاكم مجلس الدولة مرتبطاً بطلب وقف تنفيذ القرار وإلغاء أو مرتبطاً بطلب الإلغاء فقط أو يقدم (علي استقلال) في صورة دعوى خاصة به وفي هذه الحالة الأخيرة إذا أقيمت الدعوى بعد ١٠/١/٢٠٠٠ تراعي أحكام القانون رقم ٧ لسنة

٢٠٠٠ والخاص (بفض المنازعات بين الأفراد والجهات الإدارية) حيث يجب تقديم طلب إلى لجان فض المنازعات (قبل) إقامة دعوى بطلب التعويض عن القرار أو العمل الإداري وكذلك في حالة إقامة دعوى الإلغاء المرتبط بها الطلب بعد هذا التاريخ أما في حالة الدعوى المتداولة أمام محاكم مجلس الدولة بطلب إلغاء القرارات الإدارية قبل التاريخ الأخير فيمكن إضافة طلب التعويض إليها (كطلب عارض) (وفقاً لأحكام قانون المرافعات).

ولا تختص محاكم مجلس الدولة بنظر دعاوى تعويض عن الأضرار التي سببها القانون المحكوم بعدم دستوريته ولم تحدد المحكمة الإدارية العليا أي محكمة أخرى مختصة بذلك (الطعن رقم ٣٤١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٦) وهو ما يوجب وجود تدخل تشريعي يحدد المحكمة المختصة بتقدير التعويض في هذه الحالة .

وفي دعاوى التعويض عن أعمال السلطة القضائية تقضي محاكم مجلس الدولة برفض الدعاوى أو بعدم الإختصاص بنظرها استناداً إلى وجود طريق دعوى المخاصمة المنصوص عليه في قانون المرافعات ونري أن تكامل منظومة سيادة القانون يوجب تنظيم طريق للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي سببها القانون المحكوم بعدم دستوريته من ناحية والأحكام القضائية التي ثبتت بصفة نهائية بطلانها من ناحية أخرى ويكون التعويض على أساس مرفقي وليس شخصياً ويبقى مجال دعوى المخاصمة للخطأ الشخصي الجسيم

وقد استقرت المحكمة الإدارية العليا علي وجوب تحقق أركان المسؤولية الإدارية وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ولا يأخذ القضاء الإداري في مصر (بالمسؤولية علي أساس المخاطر) أي المسؤولية دون خطأ فمع زيادة المخاطر المهنية والوسائل الخطيرة وحوادث الأشغال العامة وعمل المرافق العامة الطبية ففي هذه الحالة تتقرر مسؤولية المرفق (دون حاجة لإثبات الخطأ) لأنه من المتعذر علي المضرور في هذه الحالات إثبات الضرر ومن العدالة تعويضه عما أصابه من ضرر نتيجة سير المرفق العام (كالتعويض عن إصابة المجندين أثناء وبسبب الخدمة المقرر في القانون ١٩٧٥/٩٠ بشأن التعاقد والتأمين للقوات المسلحة) ويمكن الجمع بين هذا التعويض والتعويض علي أساس (المسؤولية التقصيرية) إذا ثبت ذلك في حق الجهة الإدارية غير أنه لا يجوز أن يتجاوز مبلغ التعويض ما أصاب المدعي من ضرر (المحكمة الإدارية العليا الطعن رقم ٤٥٠٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٩٨/١٢/٢٠).

وبخصوص الخطأ لا يجوز للجهة الإدارية أن تتذرع في سبيل التصل من مسؤوليتها عن خطئها إظهار (الباعث) علي هذا الخطأ أو وجود خطأ في فهم القانون فهذا ليس (عذراً دافعاً) (للمسؤولية الإدارية) (الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣ ق في جلسة ١٩٥٨/٧/٢ والطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٨) إلا أن نزول الجهة الإدارية في قرارها علي رأي الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع ولم تأخذ المحكمة الإدارية العليا بذات رأي الجمعية المذكورة (ينفي الخطأ)

عن الجهة الإدارية (الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥).

٨٢- ومن المقرر أن امتناع الجهة الإدارية عن تنفيذ الأحكام القضائية يعد (قراراً سلبياً مخالفاً للقانون) يستحق نوب الشان (التعويض) عنه (الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/١١/٢٢) والضرر قد يكون (مادياً) يتمثل في الإخلال بحق ثابت للضرور يكفله القانون أو الإخلال بمصلحة مالية والضرر (الأدبي) هو كل ضرر يؤدي الإنسان في شرفة واعتبارة وعاطفته وأحاساسة ومشاعرة وليس في القانون ما يمنع أن يدخل في التعويض (الكسب الفائت) وهو ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة ويجوز للمحكمة أن تقضي (بتعويض إجمالي) عن مجمل الأضرار علي أن يغطي التعويض جميع الأضرار التي تحملها المضرور (المحكمة الإدارية العليا) الطعن رقم ٤٦٧ و ٥٧٦ / ٤٠ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٩٥ .

٨٣- والعبرة في تقدير التعويض المستحق بيوم صدور الحكم وليس بيوم وقوع الضرر ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقدير الضرر المادي ما تكبده المضرور من نفقات عند إقامته للدعوى التي أقامها للحصول علي حقه فيجب تعويضه عما تكبده من جهد ونفقات في سبيل الوصول إلي حقه (الطعن رقم ٤٣٧٨ ، ٤٤١٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٥/٣١) ولا يلزم أن يكون المدعي قد تناول بالتفصيل تحديد

عناصر الضرر متى كانت هذه العناصر واضحة للمحكمة وظاهرة في الأوراق (الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٢٠)

٨٤- تعدد أسباب الضرر ووجود خطأ للمضرور في إحداث الضرر المحكمة الإدارية العليا (أن المضرور يتحمل المسؤولية إذا كان هناك ما يدعو لذلك بأن أسهم بخطئه في تهيئة الظروف المناسبة لإصدار القرار غير المشروع .

و(تعفى) الجهة الإدارية من المسؤولية إذا استغرق خطأ المضرور خطأ الجهة الإدارية .

(الطعان رقما ٢٧٢، ٤٣١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٦/١/٣٠) ومن المستقر عليه أن (القضاء بالتعويض) ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء .

٨٦- وكقاعدة عامة لا يجوز التعويض عن وجود (عيب في شكل القرار ولصدوره من غير مختص بإصداره) حيث يجوز للجهة الإدارية (تصحيح) هذا العيب (وإعادة إصدار القرار مرة أخرى)

واستقر قرار المحكمة الإدارية العليا الحديث علي اختصاص (محكمة القضاء الإداري) بنظر دعاوى التعويض عن الأعمال المادية للإدارة باعتبار ذلك من (المنازعات الإدارية التي تختص محاكم مجلس الدولة بالقضاء فيها) طبقا لقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وقضت بتعويض أحد الأفراد عن أضرار يدعيها بسبب (إهمال) ينسبه لجهة الإدارة بشأن مرفق الطرق أو الكهرباء والصرف الصحي بالعاصمة

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٥) وانتهت إلي اختصاص (محاكم مجلس الدولة) بنظر دعوى المدعي تعويضه عن أضرار يذيعها بسبب (خطأ) مستشفى إحدى الهيئات الحكومية .

(الطعن رقم ٣٤٧٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٦) .

٨٧- وأكد أن طلب المدعي تعويضه عن أضرار يذيعها بسبب اضطهاده والإساءة لسمعته وشخصيته من (جهة الإدارة) هي من (دعوى التعويض) عن (أعمال الإدارة المادية) تختص بها محاكم مجلس الدولة .

(الطعن رقم ٣٣٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٩٥/٨/٢٦) .

اختصاص القضاء الإداري:-

٨٨- بنظر دعوى التعويض عن (تراخي) الجهة الإدارية في تسليم المدعي قطعة الأرض المتنازع عليها .

(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٥/٧/٢٨) .

٨٩- وتجدر الإشارة إلي أنه مازال قضاء النقض مطردا علي اختصاص (القضاء العادي) بدعوى التعويض عن الأعمال المادية للإدارة (الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/٥/١٣) وتأخذ محكمة النقض في الاعتبار اتساع اختصاص محاكم مجلس الدولة وفقاً للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ حيث أصبح مختصاً بسائر المنازعات الإدارية .

٩٠- وأخيراً لا يجوز لجهة الإدارية الرجوع علي أحد من تابعيها في ماله الخاص لاقتضاء ما تحملته من أضرار عن أخطائهم إلا إذا أتهم هذا الخطأ (بتابع شخصي) ويعتبر الخطأ (شخصياً) إذا كشف الفعل

عن نزوات مرتكبه وعدم تبصره وتغيبه لمنفعته الشخصية أو قصد الإضرار بالغير أو كان الخطأ المرتكب (جسيماً) والمحكمة هي (الفصل) في تحديد الوصف الصحيح لخطأ العامل

٩١- ومن أحكام المحكمة الإدارية العليا:-

مستولية الإدارة عن قراراتها تقوم علي وجود (خطأ) من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أي يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها بقانون مجلس الدولة وأن يلحق بصاحب الشأن (ضرر مباشر) من هذا الخطأ وقيام علاقة السببية بين الخطأ والضرر فإذا تخلف ركن أو أكثر منها (انتفت المسؤولية المدنية) .

والضرر أما أن يكون مادياً أو أدبياً والضرر المادي هو الإخلال بمصلحة مالية لمضرور أما الضرر الأدبي فهو الذي يصيب مصلحة غير مالية للمضرور علي أن يكون هذا الضرر مترتباً مباشرة عن الخطأ ومحققاً والتعويض يدور وجوداً أو عدماً مع الضرر ويقدر بمقداره بما يحقق (جبره) دون أن يجاوزه حتى لا يثري (المضرور) علي حساب المسئول بدون سبب والتعويض عن الضرر قد يكون عينياً أو بمقابل والأخير قد يكون نقدياً أو غير نقدي والتعويض غير النقدي يجد سنده في القاعدة القانونية المقررة في القانون المدني والتي تجيز للقاضي الأمر بإعادة الحال إلي ما كان عليه أو الحكم بأداء معين متصل بالعمل غير المشروع .

وهذا التعويض غير النقدي يجد مجاله في (الضرر الأدبي) بشرط أن يكون (كافياً) لجبر هذا الضرر .

(طعن ١٠٣٩/٤٣ قضائية محكمة إدارية عليا جلسة ٢٠٠٢/٣/٣١).

أحكام النقض في التعويض عن القرار الإداري:-

١- القرار الإداري هو إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة وقد خولت المادتان ٨، ٩ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره الاختصاص بدعوى التعويض عن القرارات الإدارية وتدخل هذه الدعوى في اختصاص محكمة القضاء الإداري بحكم المادة ١٤ من ذلك القانون (الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١١).

٢- متى كان قد ثبت لدى محكمة الاستئناف صدور قرارات إدارية بغلق المدرسة الحرة مؤقتاً وتعطيل التعليم فيها وجرّد أثاثها وتخزينه فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلي رد الأضرار المطلوب التعويض عنها والمتمثلة حسبما أدي الطاعن في الإساءة إلي سمعته وفوات كسبه من المدرسة وتلف منقولاتها إلي تلك القرارات وقضي بانعقاد الاختصاص بنظر دعوى التعويض عنها للقضاء الإداري دون غيره فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً (الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١١).

٣- أ- مؤدي النص في المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وعلي ما جري به

قضاء هذه المحكمة أن محاكم مجلس الدولة هي المختصة دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات الإدارية سواء رفعت هذه الطلبات بصفة أصلية أو تبعية وكان القرار الإداري وعلي ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة هو ذلك القرار الذي تفصح به الإدارة عن إرادتها الذاتية الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح في الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد إحداث أثر قانوني معين متى كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة وهو بذلك يختلف عن الأعمال المادية والأفعال الضارة التي تأتيها الجهة الإدارية دون أن يكون تنفيذاً مباشراً لقرارات إدارية والتي يكون الاختصاص بالفصل في المنازعة الناشئة عنها معقوداً لمحاكم القضاء العادي .

ب- إذ كان قرار الطاعن بصفته بمجازاة المطعون ضدها للعاملة بالجامعة التي يمثلها بالخصم من أجرها وإلزامها بتوريد ٢٧١ جنية لخزينة الجامعة لإخلالها بواجباتها الوظيفية قد استهدف به إحداث أثر قانوني بمقتضى أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فإنه بذلك يكون قراراً إدارياً تدخل الدعوى بالتعويض عنه في اختصاص محاكم مجلس الدولة وهو وإن ترتب عليه فيما تدعيه المطعون ضدها في دعواها أن لحقت بها أضراراً أدبية ومادية تتمثل في الإساءة إلي سمعتها وما فاتها من كسب بخصم ثلاثة أيام من أجرها وحرمانها من الحوافز والبدلات ومكافآت الامتحانات فإن هذه الأضرار المدعاة سواء كان مردها إلي عيب في القرار ذاته يمس مشروعيته وشروط صحته

أو إلى خطأ شاب تنفيذه فهي أضرار ناشئة عن ذلك القرار الإداري ولا وجه للقول بأن هذه الأضرار لحقت بها من أعمال مادية ذلك أنه متى كانت هذه الأعمال المادية قد وقعت استناداً إلى القرار الإداري وتنفيذاً له فلا يسوغ النظر إليها مستقلة عن ذلك القرار وهي تربطه برابطة السببية وتستمد كيانها منه وليست مجرد أعمال متقطعة الصلة بالقرار وإذا سار الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه على غير هذا النظر واعتبر دعوى المطعون ضدها هي بطلب تعويض عن خطأ شخصي تحكمه قواعد المسؤولية-التقصيرية المنصوص عليها في المادة ١٦٣ من القانون المدني وانتهى إلى القضاء لها بالتعويض بعد رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي للقضاء العادي فإنه يكون قد جاوز الولاية المحددة للمحاكم فيما ينشأ بين الأفراد وجهة الإدارة من منازعة وهي ولاية تتعلق بالنظام العام .

(الطعن رقم ٢٦٥ سنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٤) .

٩٢- تقادم دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة (بـ ١٥ سنة):-

أنه ولئن كانت قواعد القانون المدني قد وضعت أصلاً لتحكم روابط القانون الخاص فإن للقضاء الإداري أن يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم مع قواعد القانون العام إلا إذا وجد النص التشريعي الخاص بمسألة معينة فحينئذ يجب الالتزام بالنص خاصة وأن قوانين مجلس الدولة المتعاقبة قد خلت من تجديد مواعيد معينه لرفع الدعاوى في المنازعات الإدارية التي يختص بنظرها بهيئة قضاء إداري إلا ما يتعلق

فيها (بطلبات الإلغاء) وبالتالي فيجوز لذوي الشأن بالنسبة (لغير طلبات الإلغاء) رفع الدعوى متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني خاصة وأن التقادم المسقط لا يتعارض في طبيعته وموضوعه مع روابط القانون العام فحكمته في نطاق القانون الخاص تتمثل في استقرار الحقوق كذلك الأمر في مجال القانون العام يجد تبريره في استقرار الأوضاع الإدارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة وهو استقرار تمليه المصلحة العامة وحس سير المرفق العام وأن مسؤولية الجهة الإدارية عن (القرارات غير المشروعة) تنسب إلي المصدر الخامس للالتزام في القانون المدني وهو (القانون) باعتبار أن تلك القرارات تعد من قبيل (التصرفات القانونية) وليست (أفعال مادية) مما لا يسري في شأنها حكم (م ١٧٢ مدني) الخاصة بالتقادم الثلاثي لدعوى التعويض عن العمل غير المشروع وبالتالي فإن المسؤولية عن التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون تخضع في تقادمها للأصل العام الوارد في (م ٣٧٤ مدني) وهو تقادم الالتزام بانقضاء (١٥ سنة) (طعن ٢٩/٤٧ ق تأديبية إدارة عليا جلسة ١٩٩٦/٦/٥)

وقد صدر الحكم بمناسبة طعن أحد أساتذة المركز القومي للبحوث بالدقي طالباً إلغاء قرار جزاء تأديبي صادر سنة ١٩٧٢ والتعويض عنه فقضت المحكمة بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعة بعد الميعاد وبسقوط طلب التعويض بالتقادم .

٩٣- متفرقات هامة

١- بطلان عقود المحامين مع موكلهم التي تنص علي نسبة من التعويض المقضي به وذلك لوقوع محل التعامل علي حق متنازع عليه أو جزء منه (حكم محكمة استئناف القاهرة نوفمبر ٢٠٠٦)

٢- كتاب دوري ٥، ٩ لسنة ٨٦

بعدم تسليم صورة تنفيذية بتنفيذ حكم تعويض إلي (محام) إلا بموجب (توكيل خاص) (لاحق) لصدور الحكم يذكر به رقم الدعوي وبيان الحكم وتاريخ صدوره والمبلغ المقضي به.

٩٤- قضاء محكمة جناح مستأنف القاهرة دائمة التعويضات) بإبطال عقود حصول المحامين علي نسبة من التعويضات:-

لمخالفتها لنصوص قانون المحاماة (المواد ٨١، ٨٢ منه) ولمخالفتها (للنظام العام) وكانت محكمة أول درجة قد قضت بإلزام الموكلين بدفع المبالغ المالية للمحامين طبقاً لنص العقد المبرم بينهم وبين المحامين باعتبار أن العقد شريعة المتعاقدين إلا أن (محكمة استئناف جنوب القاهرة دائرة التعويضات جناح مستأنف بجلستها المنعقدة نوفمبر ٢٠٠٦) ألغت حكم أول درجة وقضت بإبطال جميع العقود المحررة بين المحامين وموكليهم لوقوع محل التعامل علي الحق المتنازع عليه أو في جزء منه بما يعد مخالفاً لنصوص القانون .

(الأهرام - نوفمبر ٢٠٠٦) .

٩٥- كتاب دوري ١٩٨٦/٥

كتاب دوري ١٩٨٦/٩

بشأن تسليم الصور التنفيذية لأحكام التعويضات وإجراءات تنفيذها

يراعي :-

- ١- عدم تسليم الصور التنفيذية من أحكام التعويضات لغير أصحاب الشأن شخصياً .
- ٢- وفي حالة الضرورة القصوى تسلم الصور لمن يمثلهم قانوناً بموجب توكيل خاص (لاحق) لصدور الحكم وينكر به رقم الدعوى وبيان الحكم وتاريخ صدوره والمبلغ المقضي به .
- ولما كان تقدير هذه الضرورة مرجعة (رئاسة المحكمة وحدها) في حالة (طلب الصورة التنفيذية) المشار إليها بمقتضي (توكيل خاص) لذا يتم عرض الأمر علي المستشار / رئيس المحكمة شخصياً لتقدير حاله الضرورة .
- ويوضح في صورة الحكم عند تسليمها تاريخ ورقم هذا التوكيل الخاص واسم الوكيل المصرح له بالاستلام وذلك بخط واضح .

مراجع الكتاب

مراجع الكتاب

- ١- المسؤولية المدنية .
مستشار / حسين عامر طبعة دار المعارف سنة ١٩٧٩
- ٢- المسؤولية المدنية .
المجلد الاول د / أحمد شوقي محمد عبد الرحمن (منشأة المعارف)
- ٣- الوجيز في نظرية الالتزام / عبد الرازق السنهوري
- ٤- نظرية الالتزام . د/ محمود جمال الدين زكي
- ٥- مصادر ونظرية الالتزام . أ / محمد كمال عبد العزيز
- ٦- مجموعة أحكام النقض الصادرة من المكتب الفني لمحكمة النقض
من عام ١٩٥٠ حتى عام ٢٠٠٥ .
- ٧- المسؤولية المدنية (٣ جزء) .
مستشار / أنور طلبة
- ٨- المسؤولية المدنية .
للمؤلف (دار المطبوعات الجامعية)
- ٩- النظرية العامة للالتزام .
(النقابة العامة للمحامين طبعة ١٩٩١) (عبد المنعم حسنى المحامى)

كتب صدرت للمؤلف

- ١ - الموسوعة الشاملة في حقوق الملكية الفكرية (جزآن) .
الناشر / المكتب الفني للموسوعات القانونية
- ٢ - الموسوعة الشاملة في الملكية العقارية (٣ أجزاء) .
الناشر / المكتب الفني للموسوعات القانونية
- ٣ - الموسوعة الشاملة في (التوثيق) .
الناشر / المكتب الفني للموسوعات القانونية
- ٤ - الموسوعة الشاملة في (الدعوى وإجراءاتها والإثبات والتفويض) .
الناشر / المكتب الفني للموسوعات القانونية
- ٥ - الشفعة كسبب لكسب الملكية في العقار .
الناشر / المكتب الفني للموسوعات القانونية
- ٦ - القسمة الناهية لحالة الشيوع ودعوى الفرز والتجنيب .
الناشر / المكتب الفني للموسوعات القانونية
- ٧ - السجل العيني ومشكلات عملية واجهت تطبيقه بمصر .
الناشر / المكتب الفني للموسوعات القانونية
- ٨ - مرجع القاضي والمحامي والمتقاضى في التعويض عن المسؤولية المدنية (٣ جزء) .
الناشر / المكتب الفني للموسوعات القانونية
- ٩ - المسؤولية الجنائية والمدنية والتأديبية للطبيب والصيدلي .
الناشر / المكتب الفني للموسوعات القانونية

نخت الطبع

- ١- الحيازة المدنية وحمايتها الجنائية .
- ٢- غسل الأموال القذرة والاتفاقيات الدولية ودور البنوك في مكافحتها .
- ٣- شرح (قانون البناء الموحد) ولائحته وقانون (الهدم) ولائحته .
- ٤- الموسوعة الشاملة في التغذية السليمة الصحيحة ومنافع ومضار الأعشاب والنباتات .

الفقرى

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٨	مقدمة الكتاب
١٣	دراسة وتقسيم
٢١	- موجز سريع عن المسؤولية المدنية.....
٢٥	١- مناط المسؤولية المدنية والفرق بين نوعيها في .
	٢- عدم جواز الجمع بين المسئوليتين (العقدية والتقصيرية
٢٦	في دعوى تعويض واحده.....
٢٨	٣- أنواع التعويض.....
	٤- أوجه الفرق بين المسؤولية العقدية والمسئولية
٣٠	التقصيرية.....
	٥- متى يلجأ إلى التعويض بدلاً عن الأصل وهو التنفيذ
٣٤	العيني.....
	٦- جواز الجمع بين التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق
٣٦	التعويض.....
	٧- عدم جواز الجمع بين التنفيذ العيني والتعويض عن عدم
٣٧	التنفيذ.....
٣٧	٨- خصائص الحق في التعويض.....

الباب الأول

المسئولية العقدية

- ٤١ - ٩- القوة الملزمة للعقد (م ١٤٧ مدني).....
- ٤٢ - ١٠- المسئولية العقدية.....
- ٤٣ - ١١- أركانها
- ٤٣ - ١- خطأ
- ٤٣ - ٢- ضرر
- ٤٣ - ٣- علاقة سببية بين الخطأ والضرر.....
- ٤٣ - ١٢- أولاً: الركن الأول: الخطأ العقدي.....
- ١٣- الإعفاء من المسئولية عن الخطأ العقدي بإثبات السبب
الأجنبي (قوة قاهرة - خطأ المضرور - (خطأ
الغير).....
- ٥٠ - ١٤- أحوالها.....
- ٥٨ - ١٥- متى يؤخذ بالمسئولية التقصيرية دون العقدية؟...
- ٦١ - ١٦- ثانياً الركن الثاني ركن الضرر.....
- ٦٢ - ١٧- عناصره (١) خسارة محققة ٢- كسب فائت
- ٦٣ - ١٨- إثبات الضرر.....
- ٦٥ - ١٩- أنواع الضرر.....
- ٦٥ نوعان (أ) مادي (ب) أدبي
- ٦٥ - ٢٠- الضرر المادي.....
- ٢٠ مكرر: شروطه: (١) الإخلال بمصلحة مالية للمضرور

٦٥	أو المساس بحقه في سلامة جسمه.....
٦٦	٢- ضرر محقق أو وقوعه في المستقبل حتماً.....
٦٩	أحكام النقض في الضرر المادي.....
٧١	٢١- تقسيمات الضرر:
٧١	٢٢- (أ) متغير.....
٧٢	٢٣- (ب) تفويت الفرصة وأحكام النقض فيها.....
٧٧	٢٤- (ج) ضرر محقق وضرر احتمالي.....
٧٨	٢٥- (د) ضرر حال وضرر مستقبل.....
٧٩	٢٦- (هـ) ضرر مرتد وهو الموروث.....
٨٠	٢٧- التعويض الموروث والتعويض الشخصي.....
٨١	٢٨- (و) ضرر مفترض قانوناً.....
٨٤	٢٩- ثانياً الضرر الأدبي.....
٨٤	٣٠- تعريف.....
٨٤	٣١- صاحب الحق فيه ومتى ينتقل إلى غيره.....
٨٧	٣٢- إثبات الضرر الأدبي.....
٨٨	٣٣- هل يجوز إدماج الضررين المادي والأدبي معاً؟..
٨٨	أحكام النقض في هذا الصدد.....
٩٠	٣٤- ثالثاً الركن الثالث علاقة السببية بين الخطأ والضرر
٩٠	٣٥- إثباتها.....
٩٣	٣٦- دعوى التعويض أمام المحكمة المدنية.....
٩٣	٣٧- إجراءات رفع الدعوى.....

٩٣	٣٨- ما يشترط في صحيفة الدعوى.....
٩٣	١- ذكر الأساس الذي تستند إليه (عقدية - تقصيرية) ..
٩٣	٢- أركان المسؤولية (خطأ / ضرر / علاقة السببية)
	٣- عناصر الضرر ما فاتته من كسب ما لحقه من خسارة
٩٣	٤- مبلغ التعويض المطلوب.....
٩٣	٥- سببها إخلال بمصلحة مشروعه للمضرور.....
٩٣	٦- وسيلتها: - أسانيدها
٩٣	ب) المحكمة المختصة : المحكمة المدنية (بحسب القيمة) ..
٩٤	ج) المستندات:
٩٤	١- إنذار بالوفاء وتكليف بالدفع.....
٩٤	٢- أصل العقد العرفي.....
٩٤	٣- مستندات تفيد في تقدير قيمة الضرر
٩٦	٣٨- (الأعذار) شرط لاستحقاق التعويض في المسؤولية
٩٦	العقدية (م ٢١٨ مدنى
٩٧	د) مستندات دعوى المسؤولية التقصيرية.....
١٠١	٣٩- تقادم دعوى (المسؤولية العقدية) (١٥ سنة).....
١٠٢	٤٠- وقت بدء حساب وتقدير التعويض.....
١٠٣	٤١- تقدير التعويض (مقياسه).....
١٠٣	٤٢- مقياس التعويض وعناصره في الضرر المادي....
١٠٨	٤٣- تقدير التعويض عن الضرر الألبى.....
	س) متى يلزم القاضي المدين بالتنفيذ النقدي بدلاً من ..

١٠٨	التنفيذ العيني الذي هو الأصل؟.....
١٠٩	٤٤- ما يدخل في حساب عناصر الضرر بذلك.....
١٠٩	- طول أمد التقاضي.....
١١٠	- نفقات التقاضي والمصروفات القضائية وأتعاب المحاماة
١١٠	- رفع دعوى كيدية بدون مبرر.....
	- اشتراك المضرور بخطئه في إحداث الضرر (الخطأ
١١٠	المشترك).....
١١١	أحكام النقض في هذا الصدد.....
١٢٠	٤٥- تفاقم الضرر بعد صدور حكم نهائي بالتعويض...
	٤٦- س) هل يجوز للحمل المستكن طلب التعويض عن
	الضرر الشخصي المباشر الذي يلحق به نتيجة الفعل
١٢١	الضار الذي أصابه مورثه قبل تمام ولادته حياً؟.....
١٢٢	٤٧- استئناف حكم التعويض ومتى يعد طلب التعويض
١٢٣	٤٨- ما لا يعد طلباً جديداً أمام محكمة الاستئناف.....
١٢٤	٤٩- ما يعد طلباً جديداً غير مقبول استئنافه.....
١٢٤	٥٠- التعويضات بالزيادة أمام محكمة الاستئناف.....
	٥١- الأعداء شرط لاستحقاق التعويض في المسؤولية
١٢٦	العقدية.....
١٢٦	أ) تعريفه.....
١٢٨	ب) شروطه.....
١٢٩	ج) خصائصه.....

١٢٩	(د) أهميته
١٣١	(س) متى لا يستحق تعويضاً بعد الأعدار؟
١٣١	(ص) متى يعتبر الأعدار كأن لم يكن ؟
١٣١	(ط) أحوال الإعفاء من الأعدار
١٣١	(ظ) أحوال تطلب عمل أعدار بالنسبة للعقار
١٣٢	(ع) آثار الإنذار
١٣٣	(هـ) حالات اعتبار الدائن متعنت في عدم قبول الوفاء ..
	(و) عدم اشتراط القانون إجراء (الأعدار) للتوقيع علي عقد
١٣٣	البيع النهائي قبل رفع دعوى صحة التعاقد
١٣٥	٥٢- الشرط الجزائي في العقد
١٣٥	(أ) تعريفه
١٣٦	(ب) سبب استحقاق التعويض
١٣٦	(ج) شروطه أربع
١٣٦	١- أعدار
١٣٦	٢- خطأ
١٣٦	٣- ضرر
١٣٦	٤- علاقة السببية
١٣٧	(د) دوافعه
١٣٧	(س) معني وجوده ومن المكلف بإثباته؟
١٣٨	(ص) ما يعد شرطاً جزائياً
١٣٩	(ط) ما لا يعد شرطاً جزائياً

١٣٩	ظ) الفرق بين التعويض الاتفاقي والتعويض القضائي.
١٣٩	ع) متى لا يعمل بالشرط الجزائي.....
١٤٠	أحكام النقض في الشرط الجزائي.....
	غ) س: هل يجوز تطبيق الشرط الجزائي مع التنفيذ
١٤١	العيني؟.....
	هـ) حالات سلطة القاضي في تحقيق مقدار التعويض في
١٤١	الشرط الجزائي.....
١٤٤	و) حالات سقوط الشرط الجزائي.....
١٤٥	ي) فوائد الشرط الجزائي.....
١٤٦	٥٣- التعويض القانوني.....
١٤٦	(فوائد التأخير).....
١٤٦	أ) شروط استحقاقها.....
١٤٦	- أحكام النقض في هذا الصدد.....
١٤٨	ب) سعر الفائدة التأخيرية.....
١٤٨	ج) فوائد البنوك.....
١٤٨	د) متى تسري الفوائد التأخيرية؟.....
	س) جواز المطالبة بتعويض تكميلي بالإضافة إلى الفوائد
١٤٩	بشروط.....
١٤٩	- أحكام النقض.....
١٥٢	٥٤- تطبيقات قضائية في مجال المسؤولية العقدية....

٥٥ - الفصل الأول

عقد الإيجار

- ١٥٣ (أ) مسئولية المؤجر عن إجراء الترميمات الضرورية.....
- ١٥٤ (ب) ارتكاب المؤجر غشاً أو خطأ جسيماً.....
- ١٥٤ (ج) مسئولية المؤجر عن تشغيل المصعد.....
- (د) التزام المؤجر بتعويض المستأجر عن النقص في انتفاعه
بالعين المؤجرة نتيجة عمل صادر من جهة
حكومية.....
- ١٥٥ (س) مسئولية المؤجر إذا كان (الهالك الكلي) راجعاً إلي
خطئه.....
- ١٥٥ (ص) مسئولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة.....
- (ع) مسئولية المستأجر عن إحداث تغيير ضار بالعين
المؤجرة دون إذن المالك.....
- ١٥٧ (هـ) مسئولية المستأجر عن تلف العين المؤجرة.....
- ١٥٨

٥٦ - الفصل الثاني

عقد البيع

- ١٦٠ (أ) (س) ما الجزاء علي إخلال البائع بتسليم المبيع.. ..
- (ب) الوقوع في غلط في المبيع بحيث لو علمه لما تم
التعاقد.....
- ١٦٢ (ج) الإهمال أو العمد في تنفيذ الالتزام.....
- ١٦٢ (د) (س) هل يجوز طلب التعويض نتيجة اكتشاف عيب

بالسلعة بعد شرائها؟..... ١٦٣

٥٧- الفصل الثالث

- ٥٨- المسؤولية المدنية عن حقوق المؤلف والمسئولية المدنية عن الاعتداء علي حق المؤلف الأدبي والمعنوي وجزاء من ينشر مصنف بدون إذن مؤلفه بحسن نية..... ١٦٥
- جزاء الناشر الذي يتصرف في المصنف لناشر غيره... ١٦٥
- تقليد الطبعة مجالها (دعوى مسئولية تقصيرية)..... ١٧١
- ٥٩- المسؤولية الجنائية عن تقليد مصنف بسوء نية..... ١٧١
- ٥٩ مكرر- أركان جنحة التقليد..... ١٧٤
- ٥٩ مكرر ٢- جنحة بيع مصنف مقلد... ١٨١
- ٦٠- المسؤولية التأديبية..... ١٨٢
- ٦١- صيغة دعوى عن تقليد كتاب واستغلاله..... ١٨٣

الفصل الرابع

٦٢- عقد الوكالة

- أ) مسئولية الموكل عن تصرفات وكيله..... ١٨٦
- ب) مسئولية الوكيل عن اختيار نائبه..... ١٨٧
- ١- حالة الترخيص للوكيل في الإنابة..... ١٨٨
- ٢- حالة عدم الترخيص للوكيل في الإنابة..... ١٨٨
- ج) مسئولية الوكيل عن الخطأ العادي..... ١٨٩
- د) مسئولية الوكيل عن الخطأ الجسيم..... ١٩٠

- ١٩٢ (هـ) مسئولية الوكيل عن السبب الأجنبي.....
- ١٩٣ (و) مسئولية الموكل عن عزل وكيله في وقت غير مناسب
- (ي) تعديل أجر الموكل استثناءً من قاعدة العقد شريعة المتعاقدين.....
- ١٩٤

٦٣ - الفصل الخامس

عقود المقاولات والمهنيين

- ١٩٧ (أ) مسئولية حارس البناء.....
- ٢٠١ (ب) مسئولية المقاول والمهندس المدنية.....
- ٢٠٢ (ج) مسئولية مقاولي الأساسات.....
- ٢٠٢ (د) مسئولية المقاول والمهندس جنائياً.....
- ٢٠٤ (س) مسئولية المهندس عن جريمة الإهمال الجسيم.....
- ٢٠٥ (ص) مسئولية مالك العقار.....
- ٢٠٦ (ع) المسئولية الجنائية لمهندس البلدية.....
- ٢٠٩ (غ) مسئولية المقاول من الباطن.....
- ٢٠٩ (ف) مسئولية المهندس المصمم.....
- ٢٠٩ (ق) مسئولية المهندس المنفذ.....
- ٢١٠ (ك) مسئولية مهندس البلدية.....
- ٢١٢ (ل) مسئولية حارس البناء.....
- ٢١٣ (م) مسئولية المقاول.....
- (هـ) تقادم دعوى التعويض عن مسئولية المقاول والمهندس.....
- ٢٢٥

٢٢٦ (و) مسئولية المقاول من الباطن وأحكام النقض.....

٦٤ - الفصل السادس

عقد الفندقية

٢٢٨ أ) مسئولية الفندق عن دوائع وأموال النزلاء وعن النزيل

٢٢٩ ب) مسئولية الفندق والنزيل عن الحريق

٢٣٠ ج) مسئولية الفندق عن سرقة أو فقد الأمتعة والحقائب .

٢٣٢ د) تقادم حق النزيل في المطالبة بالتعويض.....

٢٣٢ س) مسئولية النزيل عن دفع الحساب (المقابل).....

٦٥ - الفصل السابع

عقد النقل الجوي

٢٣٤ أ) مسئولية الناقل الجوي عن ضحايا حوادث الطائرات

٢٣٦ ب) تقادم دعوى المسؤولية.....

٢٣٨ . ج) مقدار التعويض عن الوفاة أو الإصابة

٢٣٨ د) التعويض عن فقد الحقيبة بالطائرة

هـ) س: هل يجوز تفتيش ركاب الطائرة وهل يعد ذلك

٢٤٠ باطلاً؟.....

٦٦ - الفصل الثامن

عقد النقل البحري

أ) مسئولية الناقل البحري عن حوادث النقل البحري في

٢٤٨ حالة وفاة الراكب أو إصابته

ب) مسئولية الناقل عن هلاك أو تلف أمتعه المسافرين

٢٥٠	بطريق البحر.....
٢٥٠	أ) أمتعه مسجلة.....
٢٥٠	ب) أمتعه غير مسجلة.....
٢٥١	ج) تقادم دعوى التعويض عن هلاك أمتعه المسافرين
٢٥٢	د) المحكمة المختصة.....
٢٥٢	أحكام النقض في هذا الصدد.....
٢٥٨	س) مسئولية ملاك اللنشات عن حوادثها.....
٢٥٩	ص) مسئولية أمين النقل عن تسليم البضاعة.....
٢٦١	ك) مسئولية الناقل البحري عن البضاعة.....
	و) عقد نقل الاشخاص وأحكام النقض في المسئولية عن
٢٦٣	حوادث نقل الأشخاص

٦٧- الفصل التاسع

عقد العمل

٢٦٦	٦٨- أولاً: التعويض عن إصابة العمل:.....
٢٦٦	أ) تعريفها.....
٢٦٦	ب) شروطها.....
٢٦٦	أحكام النقض.....
٢٦٧	ج) أنواع التعويضات المستحقة للعامل عن الإصابة الخطأ
٢٦٧	د) تعويض الأجر.....
٢٦٨	تعويض الإصابة.....
٢٦٨	تعويض العجز الكامل.....

٢٦٨	تعويض العجز الجزئي.....
٢٦٩	(ص) حالتي حرمان العامل من الحكمان السابقان.....
٢٦٩	(ط) للعامل حق الرجوع علي الغير (بالتعويض).....
٢٦٩	(ظ) طبيعة الخطأ الموجب للمسئولية.....
٢٧٠	(٤) أحكام النقض في التعويض عن الاصابه الخطأ للعامل:-
٢٧٦	٦٩- صيغة دعوى تعويض عن إصابة عمل.....
٢٧٩	٧٠- ثانياً: التعويض عن الفصل التعسفي.....
٢٧٩	(أ) شروط استحقاق التعويض.....
٢٧٩	أحكام النقض.....
٢٨٢	(ب) س: متى يسقط حق العامل المصاب في التعويض؟
٢٨٣	٧١- صيغة دعوى تعويض عن فصل عامل تعسفياً....
٢٨٥	٧٢- متى يسأل العامل مدنياً؟.....
٢٨٥	٧٣- هل يستحق العامل تعويضاً عن النقل؟.....

٧٤- الفصل العاشر

٢٨٦	مسئولية مصلحة البريد كأمين للنقل.....
-----	---------------------------------------

٧٥- الفصل الحادي عشر

عقد السمسرة

٢٨٨	(أ) ومسئولية شركة السمسرة عن صحة الأوراق المالية محل التعامل والتزامها بتعويض المشتري المتضرر من تزوير الورقة المباعة.....
	(ب) وأحكام النقض في عقد السمسرة والمسئولية عن

الإخلال بالتزاماته ٢٩٠

٧٦- الفصل الثاني عشر

مستولية هيئة التليفونات عن تعطل التليفونات لمدة طويلة
بدون إصلاح وعيوب الكابلات الأرضية ٢٩٢

٧٧- الفصل الثالث عشر

عقد شركة التضامن

حل الشركة قضاءً لسبب يرجع إلى إخلال الشركة
بالتزاماتها وحق الشريك الآخر في طلب التعويض... ٢٩٤

٧٨- الفصل الرابع عشر

عقد المقاول

حق المقاول في التعويض إذا تخل رب العمل من العقد
وأوقف تنفيذه قبل إتمامه ٢٩٥

٧٩- الباب الثاني

دعوى التعويض أمام القضاء الإداري ٢٩٧
٨٠- اختصاصات مجلس الدولة بطلبات التعويض
 وأنواعها..... ٢٩٧

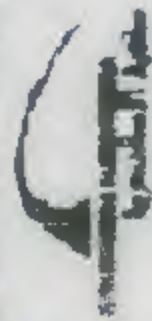
٨١- شروط رفع دعاوى التعويض بعد ١٠/١٠/٢٠٠٠ وهو
تاريخ صدور ق ٢٠٠٠/٧ بفض المنازعات بين الأفراد
والجهات الإدارية..... ٢٩٧

٨٢- امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية قرار
سلبي مخالف للقانون يستحق منه تعويض..... ٣٠٠

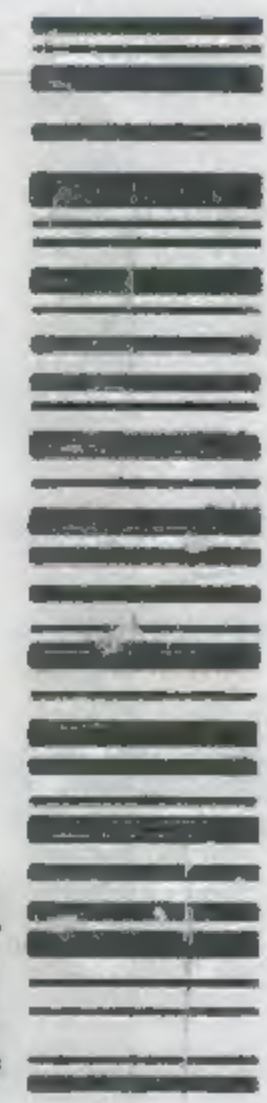
- ٣٠٠ - ٨٣- العبرة في تقدير التعويض بيوم صدور الحكم
- ٣٠١ - ٨٤- خطأ المضرور وإسهامه في إحداث الضرر
- ٣٠١ - ٨٥- حالة إعفاء جهة الإدارة من المسؤولية.....
- ٣٠١ - ٨٦- لا تعويض في حال وجود عيب في شكل القرار
وصدوره من غير مختص.....
- ٣٠١ - ٨٧- للمدعي طلب تعويضه عن أضرار يدعيها لاضطهاده
والإساءة لسمعته من جهة الإدارة باعتباره عمل مادي
للإدارة يختص به مجلس الدولة.....
- ٣٠٢ - ٨٨- اختصاص مجلس الدولة بنظر تعويض عن تراخي
جهة الإدارة في تسليم المدعي قطعة أرض متنازع عليها
- ٣٠٢ - ٨٩- اختصاص القضاء المدني العادي بنظر دعاوى
التعويض عن الأعمال المادية للإدارة
- ٣٠٢ - ٩٠- لا يجوز لجهة الإدارة الرجوع علي أحد من تابعيها
في حالة الخاص لاقتضاء ما تحملته من أضرار عن
أخطائهم إلا إذا أتهم هذا الخطأ (بطابع شخصي).....
- ٣٠٣ - أحكام المحكمة الإدارية العليا.....
- ٣٠٦ - ٩٢- تقادم دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة
بـ ١٥ سنة
- ٣٠٨ - ٩٣- متفرقات هامة.....
- ٣٠٨ - ٩٤- بطلان عقود المحامين مع موكلهم التي تنص علي
الحصول علي نسبة من التعويض حكم محكمة استئناف

٣٠٩	القاهرة وحكم نقض في نفس الموضوع.....
٩٥-	كتاب دوري ٥، ٩ لسنة ٨٦ بعدم تسليم صورة تنفيذية بتنفيذ حكم تعويض إلي (محام) إلا بموجب توكيل خاص لاحق لصدور حكم التعويض ينص فيه علي رقم الدعوى وبيان الحكم وتاريخ صدوره والمبلغ المقضي به
٣١٠	
٣١٢	مراجع الكتاب
٣١٣	كتب صدرت للمؤلف
٣١٥	فهرس الكتاب

Al-Rowad ... 03-4844623



Bibliotheca Alexandrina



0658593

0 / 9